
ماذا
بقلم
جلال الدين الهادي

ماذا في السّودان ؟

بقلم
جلال الدّين الحمامصي

الاهداء

الى ابى الذى جعلنى
اضع هذا الكتاب ..

صلاح

٢ ديسمبر ١٩٤٥

مقدمة الكتاب

بقلم حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا

ماذا فى السودان ؟ . . .

سؤال خطير يوجهه المصرى إلى نفسه متسائلا متحيراً ، و إن جاء متأخراً . . . بل لعلّ الحيرة منشؤها أن السؤال جاء متأخراً . . . إذ ما كان أحرانا منذ أن نادينا بوحدة وادى النيل ، أن نعنى أول ما نعنى بوحدة أبناء النيل . . . فنحاول أن نتقرب إلى إخواننا نفساً ووطناً ، بمقدار ما قربتهم إلينا الطبيعة حساً وسكناً !

ومهما يكن من أمر ، فإنه لخير لنا أن نتأخر أمداً ، من أن لا نعمل أبداً . . . وقد كان لزميلى وصديقى الأستاذ جلال الدين الحمامصى قصب السبق على الكثيرين من المصريين ، فلم يقنع بزيارة السودان ، بل رجع إلينا وهو يحمل السودان معه ، بين جنبات قلبه ، وفى نفحات قلمه . . . و إذا كان لى أن أناشد المصريين أن يقرأوا كتابه — وكل كتاب مثله عن السودان — فلأنى أرى فى ذلك واجباً وطنياً ، أكثر منه علمياً .

ولعل اخواننا السودانيين يعذروننا إذا كنا حتى الآن قد أغفلنا العناية بهم و بشؤونهم ، فلقد أغفلنا من قبل العناية بأنفسنا . . . ولم نحس نفوسنا حية فينا ، إلا حينما نهضنا نطالب بحرية بلادنا فأحسسنا أن لنا وطنا حراً نحيا فيه و يحيينا . . . وكان طبيعيا أن يتجه شعورنا الوطنى بادىء الأمر إلى وطننا الصغير — مصر — كما يتجه حب الفرد أولا إلى أسرته ، أو القروى إلى قريته . ثم تطورت بنا الوطنية وامتدت إلى وطننا الكبير — وادى النيل — فإذا بنا نحب السودان للسودان ، بعد أن كنا نحب السودان لمصر . . .

ولعل اخواننا السودانيين يجتازون الآن فى نهضتهم مثل ما اجتزنا من مراحل فى نهضتنا ، فيبدأون بالسودان وطناً لهم صغيراً ، و ينتهون إلى وادى النيل وطناً لهم كبيراً ... ومن دواعى الغبطة أن هذه النهاية السعيدة قد بدت بشائرها منذ الآن ، فرأينا أكثر الأحزاب السودانية تنادى بأن لها هدفاً أعلى هو الوحدة أو الاتحاد بين السودان ومصر ، فى ظلال التاج المصرى السودانى ، ممثلا فى مليكنا المحبوب فاروق الأول أعزه الله .

ولا يحسبن أحد أن الوحدة بين القطرين هى بنت الطبيعة أو العاطفة فحسب ، بل إنها أيضاً وليدة المصلحة المشتركة — وهى مصلحة حيوية من جميع نواحيها المادية والسياسية والجنسية .

فمن الناحية المادية ، حسبنا وحدة النيل لتوحيد المصلحة ، بل والحياة بيننا ...

ومن الناحية السياسية ، فإن المصلحة المشتركة تقضى بتعاوننا على كسب استقلالنا كاملا ، لأن فى تجزئة بلادنا ، تجزئة لجهادنا ، ومن ثم لاستقلالنا .

ومن ناحية الجنسية ، فإنى أعرف فى السودانيين رجولة وأخلاقا كريمة تجعل منهم بالاشتراك مع اخوانهم المصريين وحدة جنسية ، أو مجموعة خلقية ، يكمل بعضها بعضاً ، ويشد بعضها بعضاً .

لم يبق إذن إلا أن نشكر للأخ الكريم جلال الدين الحمامصى كتابه ، بل رسالته ، تلك التى كان لها من التوفيق حظ أن فتحت أبوابا — بل قلوبا — كانت حتى الآن مغلقة ، وولدت آمالا كباراً ، لو شئنا — واتحدت مشيئتنا — لرأيناها بفضل اتحادنا ميسورة محققة ...

فلنأمل ، ولنعمل ، فإن الله مع العاملين ؟

مكرم عبيد

١٠/١٢/١٩٤٥ .

مقدمة المؤلف

هذا بحث فى أحوال السودان السياسية الراهنة ، بنيته على ما شهدت وسمعت فى رحلتى إلى ربوعه فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وقد أتبعته بلمحة تاريخية سريعة عن الأحداث التى انتهت إلى تدخل الإنجليز فى وادى النيل وحملهم مصر على عقد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، ثم أردفت ذلك بالنصوص الخاصة بالسودان فى المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا وختمت بمعاهدة ١٩٣٦

وما كان لى أن أتجاوز بهذا البحث مقداره فأنشره فى كتاب لولا أنى رجوت أن يكون حافزاً لأبناء وادى النيل فى هذه الآونة التى ينتظر أن يبت فيها فى مصير بلادهم إلى أن يراجعوا أنفسهم ويتدبروا موقفهم ويحددوا أهدافهم ويذكروا أن لمستقبل هذا الوادى شأناً جليلا دونه شأن ماضيه على ما امتاز به من جلالة قدر ، وأنه بالغ هذا الشأن ما لم ينزغ بين أهله الشيطان محاولا تفريق ما جمعت الطبيعة واللغة والدين صارفاً إياهم بذكر الصغائر والاشتغال بها عن التسامى إلى ما هم أهله من حياة عزيزة ومقام رفيع .

فإذا حقق هذا الكتاب ما رجوت فقد بلغت به على قصوره ما أردت ؟

جلال الدين الحمامصى

١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥

حقائق مرة

« السودان منا ، ونحن منه » !

كلمات نرددها فى مصر ، دون أن نفكر فى أن نزور هذا السودان ، أو نظهر لأهله ما نكنه لهم من حب و إخلاص ! ! بل لعلى لا أغلو إذا قلت إننا فى مصر لا نعرف ما هو هذا السودان ، و إن هذه الكلمات التى نرددها فى المظاهرات والمناسبات إنما هى « تقليد » توارثناه . . . فرددناه دون أن نعرف لماذا نردده ! !

وأسرع فأقول إن التمسك « بالتقاليد الموروثة » ليس بدعة من البدع ، بل هو واجب يجب أن يلقنه الأب ولده إذا ما نما ، و بدأ يعرف ما له وما عليه ، وهو واجب على المسؤولين بعد الآباء أن يغرسوا فى نفوس الشباب هذه المبادىء « عملياً » حتى يشعروا ، و يشعر أهل السودان — بالفعل لا بالقول — أن فى الجانب الآخر من « الوادى » قوماً يحسون باحساسهم ، يتألمون لآلامهم ، و يفرحون لأفراحهم . .

فهل هذا هو الوضع القائم بيننا و بين أهل السودان ؟

أنا أعرف أن من بيننا فى مصر من يجيب على هذا السؤال « بالإيجاب » مندفعاً وراء حماسة الوطنية ومتمسكا « بالتقاليد الموروثة » . فاذا طالبته بالتدليل على صحة إجابته ، فهو عاجز حتما عن أن يقدم دليلا واحداً ! ! وسأقدم لهم فى هذا الباب ، وغيره ، الدليل بعد الدليل على أن إجابتهم غير صحيحة ، وأن المسألة الآن — كما يجب أن يفهمها أهل مصر — هى أن هناك حقائق مرة يجب أن تجابه اليوم بصراحة ، وهى حقائق جاءت نتيجة سياسة موضوعة ومرسومة نفذت بدقة جعلت السودان يوشك أن يسير فى طريق أخشى ألا يكون اتجاهه هذا الجانب الآخر من « وادى النيل » . . . . مصر ! !

أما عن تاريخ العلاقات بيننا و بين السودان ، فسوف لا أتعرض له من بعيد أو من قريب ، لأننا هنا فى مصر نعرف هذا التاريخ جيداً ، من كثرة ما يردده المتحمسون للسودان ، وهو حماس مبنى على هذه الحقائق التاريخية القديمة ، دون أن يكون لأصحابه أدنى معرفة « بالحقائق الحديثة » . . . الحقائق المرة ! !

عند ما فكرت فى الذهاب إلى السودان قيل لى إنه يجب زيارة وكالة حكومته فى القاهرة ، فعملت بالنصيحة . وهم يقابلونك فى هذه الإدارة الحكومية الانجليزية مقابلة طيبة ويدور الحديث بينك وبين « الشريك » الانجليزى فى جو من المودة والصفاء وإظهار غاية الاستعداد لتقديم كل التسهيلات الممكنة خلال زيارتك « للسودان » . . وفى هذه المجاملات تبرز أسئلة تحمل بين طياتها « الحقيقة المرة الأولى » .

« لماذا تريد زيارة السودان ؟ » « من من السودانيين تعرف ؟ » « هل سبق لك أن زرت السودان ؟ » إلى آخر هذا النوع من الأسئلة التى يرمى صاحبها إلى إشعارك بأنك ستزور بلداً لا تمت له ولا يمت لك هو بصلة ما ! !

فاذا انتهت أسئلة المجاملة ، فأنت أمام «حقيقة مرة ثانية » : فان صاحبنا يعلن لك مغتبطاً بأن وكالة حكومة السودان يسرها أن تؤشر على جواز سفرك والسماح لك بزيارة السودان لمدة أقصاها (كذا) من الوقت ! !

وهذه الأسئلة تشعرك بأنك فى الطريق إلى بلد غريب حقاً ، ... وأن ما جاء فى المعاهدة المصرية الإنجليزية لا يعمل به فعلا ! وقد قال لى بعض الكبراء « كان يجب أن تحتج على هذا لأنك « نائب » والنائب لا يجب أن يدخل السودان بجواز سفر » ولكن المسألة — فى رأيى — ليست مسألة « نائب » أو « شيخ » أو « موظف كبير » . بل المسألة مسألة مصرى له الحق فى السفر إلى السودان من غير قيد

أو شرط . وأن هذا الحق قد سقط تنفيذاً للسياسة الموضوعة المرسومة دون أن نفكر في الاحتجاج أولا ، ثم إعادة هذا الحق لنا في صورة لا تقبل التغيير ثانياً .

وقد كان في نيتي أن أحتج فعلا ، وكان ممكناً أن يكون من نتائج هذا الاحتجاج أن أفوز بدخول السودان من غير جواز سفر، ولكن ما قيمة هذه « المجاملة الشخصية» إلى جانب الحق الثابت « المفقود » . وما قيمة « المجاملة الشخصية » ما دامت هذه القيود تواجه كل مصري آخر ليس صحفياً أو نائباً يفكر في زيارة السودان ! أما الاجراءات التي تتبع في جمرك القاهرة فقد كان يمكن أن تكون وحدها كفيلة بأشمارك أنك تغادر مصر إلى بلد أجنبي ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الإجراءات التي تتبع في جمرك الخرطوم . ويكفي أن أقدم لك مجموعة من الأسئلة التي طرحت على هناك لتفهم منها الموقف على حقيقته :

« كم معك من النقود المصرية ؟ »

« كم يوماً ستبقى في السودان ؟ »

« نرجو السماح لنا بتفتيش حقائبك ؟ . . . »

وقد سألت في جمرك مصر « لماذا تتبع هذه الاجراءات مع المصريين في السفر إلى السودان ؟ » فكان جواب الموظف « المصري » وهوخجل « إنها الأوامر ! ؟ » ، وعدت فسألت الموظف السوداني في جمرك الخرطوم نفس السؤال فأجاب وهو أيضاً خجل غاية الخجل « ما العمل .. إنها الأوامر !! »

والسؤال الذي تبادر إلى ذهني في كلتا الحالين « أوامر من ؟ »

☆☆☆

ولكن هذه الحقائق المؤلمة للنفس تزول إذا ما أنت تحدثت إلى السوداني العادي

الذى يشعرك أنه منك وأنت منه . فانه يسعده أن يتحدث اليك باللغة المشتركة — العربية — وأن يسألك متلهفاً « كيف الحال فى مصر ؟» . فاذا أنت سألته « بل كيف حالكم هنا ؟ » ، أجابك « إننا نحن الذين يهمنا حالكم فى مصر ، فاذا كنتم فى حالة طيبة فنحن نسعد لهذا و إن كنتم لا تسألون عنا كثيراً ... »

وهكذا دار الحديث الأول بينى و بين أول من قابلت ، وهكذا تتلاشى من ذهنى فى لحظات هذه « الرسميات » التى ألبست العلاقات بيننا و بين « اخواننا » فى الجانب الآخر من الوادى صورة قاتمة محزنة أليمة إلى النفس . وهكذا استقبلت فى السودان ، وقد رأيت عامل الجمرك يعلم أنى قادم إليه ، و يعلم كذلك أن غيرى من اخوانى النواب سيقومون بزياراتهم فى القريب العاجل ! انهم هناك يسرون إذا جاء المصرى وسعى إليهم ليتعرف حالهم ويسألهم « ماذا تريدون ؟ » ، ولكننا فى مصر لا نعرف هذا ، ولا نشعر أن الواجب الأول علينا قبل أن نقول «السودان منا ونحن منه » أن ندلل على أن هذا المبدأ حقيقى قولا وفعلا ! فالثغرة الأولى — وهناك ثغرات كثيرة — فى العلاقات القائمة بيننا و بين أهل السودان إنما جاءت نتيجة لاهمالنا نحن ، أو إن شئت قلت جاءت نتيجة للتقصير فى واجب الزيارة أو الإقامة . فالمصرى إذا ذهب إلى السودان ، فانما يذهب إليه سائحاً ومشاهداً ، يريد أن يرى ليستمتع بجمال الطبيعة دون أن يفكر فى أن يشعر زميله السودانى أنه إنما جاء خصيصاً له . ودون أن يفكر فى أن ينفذ إلى القلب الكبير الذى يحمله كل رجل هناك حيث يجد فيه حباً كبيراً ساكناً فيحركه لينطق بما نريد أن ينطق به ! ويساعد على أن يحقق الأمل الكبير الذى يجيش فى صدورنا ، أمل « الوحدة أو الاتحاد ».

على أنى أود أن أستدرك فأقول إن هذا الحب الكبير قد طال سكونه بحيث

أحس أنه قد يلزم لتحريكه وقت طويل ومجهود قد يكون كبيراً فى حالات ، وقد يكون مستعصياً فى حالات أخرى . . .

إن هذا كله نتيجة لاهمال من جانبنا . . . وأخشى ما أخشاه — إن تمادينا فيه — أن ندفع الثمن ، وأن يكون غالياً !

***

ومن المسائل الهامة التى هى حديث كل سودانى ، هذه الأوامر الجديدة التى أصدرها البوليس وحرمت على طالب العلم أن يغادر السودان إلى مصر الا إذا كان يحمل معه « تأشيرة » من مدير مدرسة فاروق الثانوية « المصرى » بأنه قبل فعلا فى المدارس المصرية الأميرية .

أما الموظف المصرى فليس لديه أى أوامر من هذا النوع من حكومته . .

وأما الطالب السودانى فهو يذهب إلى هذا الموظف المصرى ليحصل على التأشيرة المطلوبة ، فيرد على أعقابه حزيناً لخلو قائمة الموظف المصرى من هذه التعليمات أولا؛ ولأنه يرى أن تلقى العلم ان لم يكن فى المدارس الحكومية المصرية فالمدارس الأهلية كفيلة بقبوله ثانياً . والطالب السودانى ، وكذلك ولى أمره ، يحسان إما مباشرة — أو بالايعاز — أن مصر لا تريد أن يذهب إليها أبناء السودان « الشقيق » لتلقى العلم فى مدارسها . . .

بهذا الوضع بدت المسألة أمام السودانيين فأحدثت فى النفوس أثراً سيئاً إذا أضفته إلى الآثار التى خلفها هذا الاهمال من جانبنا فى تعرف حاجات السودانيين من مصر أمكنك أن تدرك كيف تلعب « السياسة الموضوعة » دورها الخطير

فى هذه الأيام ، وأحب أن أقول إن هذه السياسة الموضوعة هى سياسة مرنة ، أعنى أن واضعيها لا يترددون فى ابدال البعض منها إذا وجدوا أن هناك « تذمراً » أو « احتجاجاً » . انهم هناك فى الجانب الآخر من الوادى ينفذون السياسة الموضوعة ، ولكن على أن تسير فى طريقها بسهولة ودون اعتراض . . . فاذا وجد الاعتراض . . . وجد له « الحل » . . .

فهل نتنبه لهذا ؟ .

برلمان الشعب ... وبرلمان الحكومة

كان أول ما لاحظته وأنا فى طريقى من المطار إلى الفندق الكبير أن حركة مرور السيارات فى الخرطوم تختلف عن النظام الموضوع فى مصر والمعمول به فى معظم بلاد العالم ، وأنه يسير وفقاً للنظام الانجليزى حيث تتبع السيارات فى سيرها الجانب الأيسر من الطريق . . . والملاحظة فى حد ذاتها تافهة ولكنها تحمل بين طياتها مغزى كبيراً خصوصاً إذا أضفت إليها أن اللغة الغالبة هناك هى اللغة الانجليزية وكذلك الأحاديث فى المحال العامة تبدأ أول ما تبدأ بالانجليزية ، ثم لا تلبث أن تتغير إذا عرف المتحدث إليك أنه يتحدث إلى زميل له تجمع بينهما «اللغة الواحدة».

والخرطوم بلد حبته الطبيعة جمالا يتفق فى كثير مع جمال الريف المصرى . وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام : « الخرطوم البحرى » وهو الحى الوطنى، « والخرطوم » وهو الحى الأفرنجى حيث يقوم المركز الرئيسى لحكومة السودان ، وفى الجانب الجنوبى يلتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق فى موضع يطلقون عليه اسم « المجرن » وهى كلمة مشتقة من « المقترن » حيث يقترن النهران ويخرج منهما فرع النيل الذى يربط بين طرفى « الوادى » ، ويلى « المجرن » مدينة « أم درمان » الجزء الثالث من العاصمة ، ولهذا أطلقوا على الخرطوم اسم العاصمة المثلثة .

وفى هذه المدينة « الصاخبة » — مدينة أم درمان — وفى مكان بعيد عن الضوضاء يقوم نادى الخريجين ، « والخريج » فى السودان معناه مثقف متخرج من مدارس السودان أو التى فى مستواها . وترجع الفكرة فى انشاء هذا النادى إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى . ولكن الفكرة فى أول ظهورها لم تجد تأييداً — بل حوربت — من حكومة السودان . ولكن هذه الحرب لم تحل دون معاودة الكرة مرة

بعد أخرى حتى نجح الخريجون فى إقناع ولاة الأمر فبرز «نادى الخريجين» إلى الوجود فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وقد ساعد على ابراز الفكرة مستر سمبسون ، الذى تولى مراقبة التربية البدنية بوزارة المعارف المصرية إلى وقت قريب ، وهو الذى وقف فى حفلة افتتاح النادى — وكانت فى الوقت ذاته حفلة وداع له — وقال : «إن هذا النادى الذى يفتتح اليوم ليجمع بين جدرانه كل مثقف سيكون له أكبر الشأن فى مستقبل السودان السياسى ...» . وقد تحققت نبوءة الرجل . وأصبح النادى اليوم مركز النشاط السياسى « الشعبى » فى عاصمة السودان ، وفى هذا النادى تجتمع الجمعية العمومية لمؤتمر الخريجين فى عيد الأضحى المبارك من كل عام لانتخاب ستين عضوا بطريقة القائمة — وهم على حد تعبير أعضاء المؤتمر « البرلمان » الذى يمثلهم ، و يطلقون عليه « الهيئة الستينية وهؤلاء الأعضاء ينتخبون من بينهم هيئة مؤلفة من ١٥ عضوا يطلقون عليها اسم « اللجنة التنفيذية » وفى قول آخر « وزارة المؤتمر » ، وهذه الهيئة تنتخب هيئة ثالثة هى « مكتب المؤتمر » .

و يعطى حق التصويت لانتخاب « برلمان المؤتمر » لكل « خريج » دفع اشتراكه السنوى . وقد كان عدد الذين اشتركوا فى التصويت فى عام ١٩٤٤ حوالى ٥٠٠٠ عضو ، ولكنهم يتوقعون أن يزيد عددهم إلى الضعف فى انتخابات هذا العام [(١)]

وقد انعقدت الدورة الأولى لهذا المؤتمر فى عام ١٩٣٨ ، وقد كان الدافع المباشر إليه عدم رضا السودانيين عن المعاهدة المصرية الانجليزية وما دار من مناقشات بشأنها فى مجلس العموم خصوصا عند ما سئل مستر ايدن « هل استشير السودانيون بصدد مصيرهم » فأجاب الوزير الإنجليزى بأنه ليس للسودانيين هيئة تستطيع التعبير

---

(١) جاءت الأنباء بعد ذلك مؤيدة ما توقعته دوائر المؤتمر .

عن هذه الآراء ... » فكان هذا الرد الدافع القوى إلى إيجاد الهيئة التى يمكن أن يكون لها الحق فى التعبير عن آراء أهل السودان . . . فكانت « هيئة المؤتمر » .

ومن أهم أعمال هذا المؤتمر منذ بدأ نشاطه :

١ — مذكرة تقرير المصير الأولى التى قدمت إلى الحاكم العام فى أبريل سنة ١٩٤٢ لإبلاغها إلى الحكومتين المصرية والإنجليزية وطلب فيها « حق تقرير المصير » وقد ردها الحاكم العام بحجة أن حكومة السودان لا تعترف بحق لمؤتمر الخريجين فى أن يقدم مطالب باسم الشعب السودانى .

٢ — معارضته لفكرة المجلس الاستشارى . وقراره باعتبار كل « خريج » يقبل عضوية هذا المجلس مفصولا من المؤتمر . وقد قبل واحد فقط هذه العضوية ففصل ، ورفضه إثنان بعد أن بذلت معهما محاولات كثيرة .

٣ — يوم التعليم حيث تجمع الأموال لنشر المدارس واعانتها وبذلك أصبحت مهمة المؤتمر اجتماعية كما هى سياسية .

٤ — المذكرة الأخيرة الهامة التى رفعها لتفسير حق تقرير المصير فى قراره المشهور « بقيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر وتحت التاج المصرى » وقد ردت عليها الحكومة برد يماثل ردها على مذكرة ٢ أبريل سنة ١٩٤٢ ! !

٥ — المذكرة التى بعث بها أخيراً رئيس المؤتمر إلى معالى الحاكم العام رداً على رفض المذكرة الأخيرة . وسنتعرض للكلام عن ذلك كله فيما بعد

***

وجميع الأحزاب السياسية السودانية ممثلة فى المؤتمر ، بل يمكن أن يقال — كما سأبين فيما بعد عند الكلام عن هذه الأحزاب بالتفصيل — إن الأساس السياسى لكيان هذه الأحزاب مشتق من مؤتمر الخريجين ، ومن هذا يمكن للقارئ

المصرى أن يدرك الأهمية التى يعلقها أعضاء المؤتمر — كما هو الحال بالنسبة لسلطات حكومة السودان وان أخفت هذا — على الانتخابات التى ستجرى فى اليوم الثانى من عيد الأضحى المبارك الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥

ومع أن حكومة السودان تحاول فى شتى المناسبات أن تظهر عدم اكتراثها بمؤتمر الخريجين ، إلا أنها فى الواقع ترقب خطواته وقراراته بعين ساهرة . وتحرص هذه الحكومة على أن تردد فى المكاتبات الحاسمة المتبادلة بينها و بين رئيس المؤتمر القول بأنها «لا تعترف بحق مؤتمر الخريجين العام فى أن يقدم مطالب باسم الشعب السودانى» كما أنها تحاول التأكيد بأن الانتخابات التى جرت لهيئة المؤتمر الستينية فى عام ١٩٤٤ لم تكن « نزيهة » وأنها لهذا « لا تعترف بلجنتى مؤتمر الخريجين العام الحاليتين المنتخبتين كممثلتين فى الواقع للطبقة المتعلمة . . . » بل ذهبت حكومة السودان إلى أبعد من هذا : فقد حدث أن بعث رئيس المؤتمر ببرقية وداع إلى حاكم السودان السابق باسم « الشعب السودانى » بمناسبة سفره معتزلا منصبه ، فاحتجت الحكومة بحجة أن المؤتمر « لا يمثل الشعب السودانى » !! . . . وأخيراً وليس آخراً تحرص الحكومة فى مكاتباتها مع رئيس المؤتمر على القول بأن « وجهات نظر أهالى السودان عن مستقبل بلادهم ستقدم بوساطة حكومة السودان للحكومتين الشريكتين بالطريقة الاعتيادية وفى وقت مناسب بعد التأكد منها بالطرق الصحيحة » . . . وترجمة هذا الكلام الموجه إلى رئيس المؤتمر هو « اتركوا الشعب السودانى ولا تتحدثوا باسمه وسنتحدث نحن — أى الحكومة — عنه عندما يحين الوقت المناسب ... » .

وفى الرد على هذا يقول رئيس المؤتمر إنه ما كان لحكومة السودان أن تحول دون رفع هذه المطالب « لأنها لا بد عالمة بكل ما يساور السودانيين فى هذه الآونة الدقيقة من الاهتمام بأمر مستقبلهم ، ولا بد محيطة احاطة تامة بما وصلوا إليه فى هذا

الشأن، ألا وهو « قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى » . وإنه ليبدو غريبا أن تقول حكومة السودان إنها لا تعترف بأن المؤتمر يملك حق تمثيل السودانيين . ومن غير مؤتمر الخريجين يملك هذا الحق ؟ والمؤتمر هو الهيئة الوطنية الشعبية الوحيدة فى البلاد — المؤتمر الذى يتكون من النخبة المثقفة الواعية المبثوثة فى البلاد جميعها — المؤتمر الذى يسير وفقا للنظم الديمقراطية الصحيحة — المؤتمر الذى التفت حوله قلوب السودانيين جميعاً، حتى الذين لم تشملهم عضويته « موافقين راضين » .

ويرى المؤتمر كذلك أنه صاحب الحق الأول فى التقدم بمطالب السودان لأنه أدرى من غيره بالمطالب التى تعود بالرفاهية الحقيقية على أهليه ولأنه يتمتع بالعطف الشامل والثقة المطلقة من جميع الطوائف والطبقات، وليس من الطبيعى أن يعهد بالتعبير عن رغبات شعب من الشعوب إلى أفراد أو جماعة تعينها الحكومة . . كما أنه ليس من حق حكومة السودان أن تعبر عن أمانى البلاد ورغباتها الحقيقية لأن « التعيين » يشملها أيضاً، ولأن جميع الأحزاب السياسية تعمل تحت لواء المؤتمر « فهى أجزاؤه التى يعتز بها والتى تتكون منها مجموعته » .

أما دفاع رئيس المؤتمر عن التصرفات الخاصة بالانتخابات الأخيرة فيقول فيه : « إن شرعية انتخاب لجنتى المؤتمر الحاليتين لا شك فيها وللتدليل على هذا لم يتقدم لنا عضو من أعضاء المؤتمر بطعن فى هذه الانتخابات التى لو لم تكن شرعية لبادر الأعضاء بتقديم الطعون بالطرق المنصوص عليها فى لوائح المؤتمر . . . »

***

هذه صورة من الصراع الدائم بين الحكومة السودانية من ناحية وبين مؤتمر الخريجين من ناحية أخرى . وهو صراع لا أحسب أنه سينتهى في القريب العاجل

إلى اتفاق ، وإن كنت أتوقع أن تخف حدته على مر الأيام وأن تقرب وجهات النظر بعض التقريب ، وليس كله نتيجة لاتفاق الاحزاب جميعاً فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وهو الاتفاق الذى سأتكلم عنه فيما بعد مبيناً وجهة نظر كل حزب من الأحزاب التى وقعت على الميثـــاق الوطنى ، والذى أطلق عليه اسم « الوثيقة المعدلة لاتفاق الأحزاب المتحدة » .

***

هذا هو المؤتمر الذى تتحدث عنه الصحف كثيراً . بل هذا هو « البرلمان الشعبى السودانى » الذى يشق طريقه وسط عواصف و« ظروف » دقيقة ، ويتعرض (بعض) رجاله لشتى أنواع الاضطهادات ، ولـكن هذا « البعض » — مع هذا — يرى فى مهمته الشاقة واجباً يجب عليه تأديته لبلاده ، ويرى فى « التضحية » أقل ما يجب أن يقدمه لطرفى وادى النيل . ولـكنا فى هذا الطرف لا نشعر ولا نحس بما يلقاه أولئك الإخوان الذين ينادون بما نحب أن ينادوا به ، بل إننا نلقى نظرة على ما تنقله لنا الصحف المصرية ، دون أن نحاول تفسير مابين السطور ، وما تحمله هذه البرقيات من آمال . . . وآلام . !

***

وفى مواجهة هذا المؤتمر أو برلمان الشعب أخرجت حكومة السودان « المجلس الاستشارى » إلى الوجود فى مايو سنة ١٩٤٤ ، وأعضاء هذا المجلس يعينهم معالى الحاكم العام بقرار منه . وهذه الهيئة — فى رأى الحكومة — هى التى تستطيع أن تعبر عن « رأى » الشعب السودانى ، وسترى فى حديث جناب السكرتير الإدارى — الذى سأسجله فيما بعد — أنه يرى أن أعضاء هذا المجلس لا « يعينون » فى الواقع ، وإنما « ينتخبون » من بين أعضاء مجالس المديريات ! !

والحديث عن المجلس الاستشارى محصور فى دائرة ضيقة لأن نشاطه فى الواقع إنما هو « نشاط » يقع تحت إشراف الحكومة التى يرأس أحد رجالها البارزين الاجتماعات ، ويضع جدول أعمال الجلسات ، ويوجه المناقشات الوجهة التى يراها « ملائمة » و « مناسبة » !!

ونظراً للأهمية التى تعلقها حكومة السودان الحالية على هذا المجلس فقد رأيت أن أخصص فيما بعد باباً للتفاصيل الرسمية عن هذا المجلس .

✡ ✡ ✡

وبعد ، فلعل من الواجب الآن أن ننتقل بك من هذه المقدمة إلى الحديث المفصل عن « الأحزاب السياسية » فى السودان .



الأحزاب في السودان

والأحزاب في السودان كثيرة العدد : غادرت مصر وعددها ستة ، وما كدت أصل الخرطوم فى اليوم ذاته حتى سمعت أن حزبا جديداً يوشك أن يخرج إلى الحيـاة وقيل إنه سيطلق عليه اسم « الحزب الجمهورى » ، وقد عرف فيما بعـد باسم « حزب الجمهور » ! ! ومن العجب أن يتم تأليف هذه الأحزاب بسرعة فائقة . فقد يحدث أن يجلس شاب من الخريجين — ممن لا ينتمون إلى حزب معين — مع زميل آخر يتحدثان فى السياسة فتبدو لهما فكرة جديدة معينة بشأن الوضع السياسى أو حل للموقف السياسى الحالى . . . هذه الفكرة الجديدة لا تلبث فى نهاية الجلسة بين الزميلين أن تكون قد برزت للناس فى صورة « حزب جديد » وهذا ما دعا بعض الصحف السودانية إلى المناداة برأى عنوانه « حسبنا هذه الستة » ويقصد بالستة الأحزاب الموجودة فعلا حتى الآن . . . ثم عودة بعض الصحف إلى مناشدة الأحزاب أن تتكتل فى ثلاثة فقط .

على أنه ما من شك أن هذه الأحزاب مع كثرتها وتبلبل الأفكار بشأنهـا قد أيقظت الوعى الوطنى فى نفوس جانب — و إن لم يكن كبيراً — من السودانيين بل إنها كانت مدرسة لهذا الشعب فى التمسك بحقوقه وأرضه والمجاهرة بهذا كله علنا . . . بل لقد ذهب الأمر إلى حد قيام المعارك بين الأهالى والسلطات الرسمية كما حدث عند ما فكرت الحكومة فى وضع يدها على جزيرة تعرف باسم جزيرة «توتى» تواجه مدينة الخرطوم لاستعمالها كمطار، فغضب الأهالى وتمسكوا «بأرضهم» فدارت معركة، ثم رؤى بسببها وما أسفرت عنه من خسائر فى الأرواح — أرواح الأهالى — صرف النظر عن الفكرة من أساسها . . . فظلت « الأرض » لأصحابها . .

فما هى هذه الأحزاب ، وكيف نشأت ، وماذا ترى فى علاقاتها مع مصر و بريطانيا؟

* * *

ان لفظة « حزب » فى السودان هو لفظ حديث لم يعرف إلا منذ عهد قريب على أن التنافس كان قائما بسبب العقائد « الروحيـة » إذ كان « الابروفيون » (نسبة إلى جهة أبوروف من نواحى أم درمان) وهم أبنـاء « الختميين » (نسبة إلى جد السيد على المرغنى باشا على أنه خاتم الأولياء) يحاربون « الأنصـار » (أنصار السيد عبد الرحمن المهدى باشا) ومن الأنصار تكون فيما بعد الحزب الذى أطلق على نفسه اسم « الأشقاء » وظلت هذه الحرب حتى عام ١٩٤٢ عند ما وضع مؤتمر الخريجين مذكرة تقرير المصـير وقدمت إلى الجهات المختصة فقام الأشقاء ، لخلاف شخصى ، يطعنون فى هذه المذكرة و يقولون إن الانجليز يريدون فصل السودان عن مصر بينما يجب أن تقوم بينهما وحدة . وتقدم الأشقاء إلى الانتخابات فى نهاية ١٩٤٢ بهذه الفكرة ففازوا بالأغلبية . هذا مع أن خصوم حزب الاشقاء يقولون إن رجاله لم يجاهروا بهذا الرأى « كتابة » .

وفى سنة ١٩٤٣ ظهر على الألسنة السؤال التالى :«هل أنت اتصالى ؟ (أى مؤيد الاتصال مع مصر) أم أنت انفصالى ؟ (أى مؤيد الانفصال عن مصر).. » على أن « الخوف » من بطش السلطات الرسميـة جعل قبول هذا السؤال ، بهذا الوضع عسيرا ، وفى ذلك الوقت بذل بعض أفاضل السودانيين جهوداً كبيرة للتقريب بين وجهتى نظر الأشقاء والأبروفيين ، ولـكن الخلافات الشخصية عادت فحالت دون ذلك ، على أن هذه الأمنية تحققت فى أوائل عام ١٩٤٤ عنـد ما تم هذا الاتفاق على وضع المبدأ التالى : « مصر والسودان قطر واحد تحت تاج واحد وادارة داخلية سودانية للسودان » .

ولما جاء أوان الانتخابات للمؤتمر عرض اقتراح بأن تدور المعركة على هذا المبدأ ، ولكن « الأبروفيين » عادوا فنقضوا الميثـاق ورأوا أن يطلقوا على أنفسهم اسم « حزب الاتحاد » وأن يدخلوا المعركة على أساس طلب الاتحاد مع مصر بشـكل « الدومنيون » ولكن الأشقاء عارضوا فى هذا لأنهم رأوا أن نظام « الدومنيون » سيمكن من الانفصال عن مصر ــ وهو مالا يقرونه ــ ويضع السـودان فى وضع التابع للمتبوع .

أحس الأنصار — أنصار السيد عبد الرحمن المهدى باشا — أنهم فقدوا الأشقاء بسبب حماس الأخيرين لفكرة « الاتحاد مع مصر » فرأوا أن يدخل الباقون منهم معركة الانتخابات تحت ستار حزبين أطلق عليهما « حزب القوميين » و « حزب الأحرار » وكان مبدأ الحزب الأول الغاء معاهدة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ ــ أى الغاء الحكم الثنائى ــ ثم قبول انتداب من دولتى الحكم الثنائى تحت اشراف هيئة دولية ويكون للحزب برنامج داخلى يجعل السودانيين يتوصلون إلى حكم أنفسهم بأنفسهم بعد مدة ــ لم تحدد فى البرنامج ــ ويلى هذه الخطوات جميعا التفكير فى الاتحاد مع مصر .

أما مبدأ « حزب الأحرار » فهو استقلال داخلى للسودان بحدوده الجغرافيـة ، ثم يتحد مع مصر ، وقد قدم الأنصار لهذين الحزبين معاونة كبيرة فى خلال المعركة الانتخابية التى جرت فى ديسمبر الماضى ووزعوا منشورات تحث الناس على المطالبة بالسودان للسودانيين .

وجرت المعركة الانتخابية بهذه المبادىء ومع أن الأنصار لم يتقدموا إلى الانتخابات بصورة علنية فإنهم تقدموا بقائمة كان الناس يطلقون عليها اسم قائمة «الحزب الخفى» وقد فاز منهم ١٥ عضوا وفاز الأحرار بتسعة مقاعد وفاز الأشقاء بالبـاقى من المقاعد وعددها ٣٦ . أما القوميون والاتحاديون فقـد خرجوا من المعركة دون أن يكسبوا مقعداً واحداً .

ظهور حزب الأمة فى الميدان

بعد هذه المعركة ظهر الأنصار فى صورة « حزب الأمة » وكانت دعايتهم بين عامة الشعب قوية مما دفع الأشقاء إلى محالفة الاتحاديين وفريق من الأحرار الذين انقسموا قسمين: (الأول) اتصالى وعدد أعضائه ثلاثة وسمى باسم «الأحرار الاتصاليون» انضم إلى الاشقاء والاتحاديين ، (والثانى) انفصالى وعدد أعضائه ستة وسمى باسم « الأحرار الانفصاليون » وانضم إلى حزب الأمة . على أن الثلاثة الأول — كما قيل — فى دوائر حزب الأشقاء ، كانوا أقوى من الستة الآخرين من حيث النفوذ.

على أساس هذا الوضع الجديد رأى الأشقاء أن يغيروا لفظة « الوحدة » مع مصر الى « اتحاد » حتى تتمكن الأحزاب الثلاثة من العمل سويا ، وخرج المؤتمر على الناس بقراره التاريخى ونصه : «**قيام حكومة سودانية ديموقراطية فى اتحاد مع مصر وتحت التاج المصرى** » .

وقدم المؤتمر بذلك مذكرة إلى معالى الحاكم العام لإبلاغها إلى الحكومتين الشريكتين فكان نصيبها الإهمال كما عرفت .

على أن الظروف الدولية ووطنية أعضاء الأحزاب جميعاً أمات عليهم أخيراً أن يوقعوا فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٤٥ وثيقة أطلقوا عليها « اسم » الوثيقة المعدلة لاتفاق الأحزاب المتحدة نص فيها على أن الأحزاب الموقع ممثلوها على هذه الوثيقة أجمعت على مطالبة المؤتمر (مؤتمر الخريجين) بالسعى لتحقيق المطالب الموضحة فيما بعد فى أقرب فرصة ممكنة بالوسائل السلمية المشروعة التى يرتضيها والاستعانة بحكومة السودان بقدر الإمكان لتحقيقها » .

والمطالب التى تم الاتفاق عليها هى :

١ — قيام حكومة سودانية ديموقراطية حرة فى اتحـاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى .

٢ — طلب تعيين لجنة مشتركة نصفها من ممثلى الحكومة الثنائية والنصف الآخر من ممثلى الطبقة المستنيرة من السودانيين على أن يتولى المؤتمر تعيين الممثلين السودانيين لوضع مشروع بتولى السودانيين مقاليد الحكم فى البلاد فى أقصر أمد ممكن بشرط أن تعطى الحكومة لهذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها وأن تلتزم تنفيذ توصياتها .

٣ — المطالبة بإطلاق الحريات العامة : حرية الصحافة والاجتماعات والتنقل والتجارة فى حدود القوانين العامة التى تتمشى مع الأسس الديمقراطية الصحيحة وتعديل القوانين الخاصة القائمة المقيدة لهذه الحريات .

* * *

هذه هى آخر وثيقة جمعت بين الأحزاب جميعاً ، وتاريخها هو ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ . فهل تمسكت بها الأحزاب إلى النهاية ؟ وهل ظل الاتحاد قائماً أم عادت الخلافات إلى الظهور بعد أيام من التوقيع على هـذا الميثاق الوطنى ؟ وكيف تفسر هذه الأحزاب كلمة « الاتحاد مع مصر » وما هو مداه ؟..

لعل من المصلحة قبل الإجابة على هذه الأسئلة أن أعطى لك فكرة تفصيلية عن الأحزاب الرئيسية فى السودان وكيف تعمل ، وكيف يقف الشعب منها وستلمس فى هذا التفصيل الإجابة الوافية عن هذه الأسئلة .



برامج الأحزاب السودانية



أما حزب الأمة فقد خرج إلى الوجود فى ٢٨ يناير سنة ١٩٤٥ بعد ظهور نتيجة انتخابات المؤتمر فى ديسمبر الماضى بدستور أسماه « دستور حزب الأمة » ، ومبدأه كما جاء فى هذا الدستور أن « السودان للسودانيين » وغرضه « العمل على استقلال السودان بكامل حقوقه الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا العظمى » ، وهذا الحزب من أغنى الأحزاب من الناحية المالية وهو يعتمد فى ماليته على مورد رسم انتساب خمسة قروش يدفعه العضو مرة واحدة فى العمر — أو كما يقول خصومه « تدفع » للعضو ! ثم الاكتتابات والتبرعات ، ولكنه فى الحقيقة يعتمد على قوة السيد عبد الرحمن المهدى باشا المالية ، وهذا الحزب هو الوحيد من بين الأحزاب السودانية جميعاً الذى لم يعرف اسم رئيسه للناس بعد .

ويستند خصوم الحزب فى محاربتهم له إلى أن حكومة السودان — كما جاء فى البيان الذى أذاعه الحزب على الناس — قد صدقت على تأسيس الحزب ، وإلى أنه يجد من الحكومة تأييداً كبيراً ، ويقول بعض رجال الحزب فى دفاعهم عن أنفسهم إن « التصديق » يفسره الخصوم تفسيراً لا يتفق مع الواقع إذ المقصود منه هو « التصديق » على تأسيس النادى لأن قوانين البلاد لا تجيز افتتاح أى ناد إلا بعد الحصول على موافقة السلطات الرسمية ، على أنى لمست فى أبحاثى اختلافا بينا فى التفسير ، وذهب هذا الاختلاف إلى حد أن قال لى أحد أعضاء الحزب إن الحكومة قد صدقت على دستور الحزب لأنه أعجبها فعلا . والدستور كما رأيت يقول إن « السودان للسودانيين ... » . كما أن خصوم الحزب يقولون إن الداعين إليه كانوا يرهبون الناس للانضمام إليهم بقولهم إنه « حزب الحكومة » . ومهما يكن من هذا

الاختلاف فمما لا شك فيه أن جميع أعضاء الحزب البارزين قد حاولوا بكل وسائل الدفاع أن يدفعوا عن أنفسهم اتهام خصومهم بأنهم يعملون وفقاً لما تراه الحكومة . .

قلت لهم « لقد وقعتم على (الوثيقة المعدلة لاتفاق الأحزاب المتحدة) والتى نصها (قيام حكومة سودانية ديموقراطية حرة فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا) فهل نفهم من هذا أن مبدأ الحزب قد عدل ؟ » فأجابوا بأن الشطر الأول من هذا القرار قد وافقنا عليه دون تحفظ إذ أن قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة معناه استقلالنا استقلالا تاماً أولا ثم ننظر فيما بعد — بعد استقرار «حكومتنا» — فى شكل الاتحاد مع مصر والتحالف مع بريطانيا ، ولقد أبدينا هذا التحفظ فى الاجتماع الذى عقدته الأحزاب وتمسكنا به ، وأنه إذا كان حزب الأشقاء قد خطا خطوته فى تفسير كلمة الاتحاد مع مصر بقوله أن يكون هذا الاتحاد « تحت التاج المصرى » فليس معنى هذا أننا نقر هذا الرأى أو نرفضه لأن هذه مسألة لم نفكر — ولا نفكر فى بحثها — ولن نبحثها إلا بعد الحصول على الاستقلال التام . ويقول خصوم حزب الأمة إن هذا الحزب أراد أن يضمن لنفسه بقرار اتفاق الأحزاب المتحدة تقسيم كراسى اللجنة الستينية فى الانتخابات المقبلة ، فلما رفض العرض عاد ينقض ما وقع عليه ، ويرد أعضاء الحزب على ذلك بنفى بات لأنهم على ثقة من الفوز .

قلت لهم « وما هى وسائلكم لتحقيق مبدأ السودان للسودانيين . . » فأجابوا فى حماس « إن الشر أوله كلام . . » سنسعى إلى فتح باب المفاوضات لتحقيق هذا الهدف فإن لم نفلح فأمامنا وسائل كثيرة .

ومن رأى هذه الجماعة أنه لا ضرورة لتحديد موعد المطالبة بهذا الحق إذ يجب عليهم أولا أن يعدوا أنفسهم لتحمل تبعات الاستقلال ، والاستقلال بالوظائف الحكومية ، فإذا أتموا هذا الاستعداد طالبوا بحقهم ، أما متى يكون ذلك فهذا ما لم

يستطع أعضاء الحزب أن يحددوه ولو بالتقريب ! أما الجهة التى يفاوضونها — متى جاء أوان المفاوضة — فهو الشخص الذى يمثل الطرفين الشريكين : الحاكم العام.

على أنك تعود فتلمس مرة أخرى تناقضاً فى آراء أعضاء هذا الحزب الواحد ، فبينما يقول البعض كما رأيت إن المفاوضات — عند ما يحين أوانها — تجرى مع الحاكم العام بوصفه ممثلا للحكومتين الشريكتين ، يطالب البعض الآخر بأن يكون السودان طرفا فى المفاوضات التى ستجرى بين مصر و بريطانيا العظمى ، فلما سئل هذا الفريق « لو فرض أن الحكومة المصرية قبلت أن يدخل السودان طرفا فى المفاوضات المقبلة ، فهل تضمنون موافقة الطرف الثانى؟ » فكان الجواب «لا نضمن» قلت «و إذن ماذا يكون موقف الحكومة المصرية، هل تغفل السودان فى مباحثاتها أم تتحدث باسمه أم تؤجل البت فى شئونه حتى يوافق الطرف الثانى على تمثيل السودانيين» فجاء الجواب سريعاً وحازماً « لا ، بل فى هذه الحالة نقدر لمصر موقفها إذ تكون قد أدت واجبها تماماً ونعد فى هذه الحالة أن نقدم إليها مطالبنا لتتحدث عنها باسمنا فى مفاوضتها مع بريطانيا العظمى .. »

وأعضاء هذا الحزب يكثرون من الحديث عن الماضى ، الماضى البعيد والقريب ، فهم يتحدثون عن فتوحات مصر وعما يردده بعض أعضاء المجالس النيابية المصرية دائماً فى أثناء الكلام « حقوق مصر فى السودان » ويقول البعض منهم فى وصفه لهذا كله « إن العلم المصرى المرفوع هنا على دار الحاكم العام غرسته يد الفاتح ونحن لهذا لا نريده بهذا الوضع ، نريد أن نرفعه من مكانه ، ثم نبحث المسألة بعد ذلك وقد نعود إلى غرسه بأيدينا . . وعند ذلك يكون العلم علم الإخاء » !

أما حدود السودان الجغرافية التى أشار إليها غرض حزب الأمة فهى الحدود الحالية ، و يهمس بعض أعضاء الحزب فى أذنك قائلين : « وقد قصدنا بذلك أن

يكون الشمال والجنوب جزءاً واحداً » أما لماذا همس أعضاء الحزب بهذا التفسير في غير حماس . . فهذا ما لم أجد له تعليلا حتى الآن !

***

وبعد فإن حزب الأمة يعمل جاهداً لبث مبادئه فى نفوس الشباب السودانى وهو يصف نفسه بأنه أقوى الأحزاب الموجودة حالا لأنه يمثل — كما يقولون — أصحاب المصالح الحقيقية ، ورؤساء القبائل والعشائر ، وقد حرصوا على أن يقولوا إن عدد الذين انضموا إلى الحزب حتى الآن هو مائة ألف ، وقد صحح بعض الحاضرين الرقم فأكد أنه مائة ألف وستة ، ويتوقعون أن ينضم إليه مئات الألوف فى القريب العاجل .

وللحزب صحيفة رسمية تنطق باسمه اسمها « الأمة » تصدر بانتظام ، كما أنه يجد تأييداً من بعض الصحف الأخرى .

***

أما حزب « الأشقاء » وهو الحزب الذى فاز بأغلبية كراسى اللجنة الستينية فى العام الماضى ، فقد كان مؤيداً فى أول الأمر — كما عرفت — من السيد عبد الرحمن المهدى باشا ، ثم أصبح الآن فى الجانب الآخر عندما عارض فى مذكرة المؤتمر الأولى الخاصة بتقرير المصير وعدها دعوة « للانفصال عن مصر » وخرج يدعو الناس إلى تأييد فكرة « قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر وتحت التاج المصرى » . وهو يدخل معركة نوفمبر سنة ١٩٤٥ وهو واثق من فوزه بمقاعد تزيد عما فاز به فى الانتخابات الماضية ، وقد تحقق هذا فيما بعد .

والقرارات التى أصدرتها لجنة مؤتمر الخريجين خلال العام الحالى تعتبر فى الواقع معبرة عن رأى حزب « الأشقاء » لأن جميع أعضاء لجنة المؤتمر التنفيذية من هذا الحزب .

والحزب ، وإن لم يكن قوياً من الناحية المالية كحزب الأمة ، إلا أن مصدر قوته فى صبر رجاله على الجهاد وتمسكهم بالمبدأ الذى خرجوا به على الناس . كما أن لهم وسائل سياسية من الطراز الأول جعلت الأحزاب جميعاً تؤيد رأى المؤتمر فى قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر وتحت التاج المصرى . وبهذا أتاح للمؤتمر فرصة استغل فيها هذا القرار الاجماعى فى مذكرته إلى معالى الحاكم العام إذ قال : « من هذا يبدو لمعاليكم جليا أن ما وصلت إليه الأحزاب مجتمعة جاء متمشياً فى جوهره مع القرار الذى سبق أن تقدم به مؤتمر الخريجين العام فى مذكرته للحكومتين المختصتين ، بل جاء مؤيداً ومدعماً ، فأثبت أن المؤتمر قد كان فى قراره متوخيا الرأى الذى انعقد عليه الإجماع أخيراً ، فالكل يطلبون «قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة » ويطلبون أن تكون « فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى » — غير أن الأحزاب سكتت عن تعيين نوع الاتحاد — أما المؤتمر فبعد تقليب جميع وجهات النظر رأى أن يكون الاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى » .

وهكذا بدا حزب الأشقاء محافظاً على المبدأ الذى نادى به من قبل وزاد عليه أن أخذ وثيقة الأحزاب حجة على أن قرار المؤتمر انما كان متمشياً مع الرأى السودانى الصحيح الذى لم يتأثر بالتعيين أو السلطان وإنما أملته المشاعر الصادقة والفهم الصحيح لرغبات الشعب السودانى .

وجميع أعضاء حزب الأشقاء تفيض قلوبهم بحب المصريين وهم لا يرددون فى أحاديثهم ما يردده أعضاء حزب الأمة من الذكريات التاريخية المؤلمة ذلك لأنهم يرون أن السودان فى حاجة إلى من يعين عليه ، وهم يرون أن مصر هى التى يجب أن تتولى هذه المهمة .

وهم يحاربون فكرة الاستفتاء حرباً لا هوادة فيها ، ويقولون إن قبول مصر لهذه الفكرة معناه التسليم للشريك الثانى بحقه ، ذلك لأن هذا الشريك يسيطر على جميع

المديريات سيطرة تامة ممثلة فى النظار والعمد — وهم من الأهالى — وهو يمنح هؤلاء النظار والعمد سيطرة تجعلهم يخضعون للأوامر الصادرة إليهم من المشرفين على الحكم فى البلاد خضوعاً تاماً . فهل يمكن أن نترقب أن يقول الشعب السودانى رأيه صحيحاً إذا أجرى الاستفتاء ؟

والحزب ينادى دائماً بأن يكون الاتصال بين مصر والسودان مستمراً ، وأن يسيرا فى سياستهما باتفاق لئلا يكون هناك أى تعارض بين السياستين . ان الإنجليز يعيشون بيننا هنا وهم لهذا يعرفون جيداً حالة السودان ، ولكن مصر بعيدة عن كل هذا . ان الرسميين عندكم يقولون دائماً الزموا السكينة ونحن نرقب كل شىء ، بينما هم فى الواقع جميعاً لا يدرون شيئاً ولا يرقبون شيئاً ! ! إننا إذا ذهبنا إلى مصر فاننا نذهب وكلنا حماس وكلنا رغبة فى الاتصال بالرسميين للاستماع إلى توجيهاتهم ، ولكن بدلا من أن نجد ما نشبع به هذا الحماس صدمنا بسؤال واحد وهو « ماذا تريدون » . . .

ومع هذا ، ورغم كل هذه الشكاوى المؤلمة التى تسمعها من كل محب لمصر ، ومن كل راغب فى الاتحاد معها ، فإنك لن تجد أن هذه القلوب قد تحولت عن حبها أو رغبتها ، بل إنك تجد الشعراء والزجالين يشيرون إلى هذه الوقائع ثم يعودون فيؤكدون أنهم مع هذا لن يتركوا مصر ، ولن يفكروا فى غير مصر !

يالله ! هذا الحماس الشديد ، وهذا الحب القوى الجارف ، وهذا الشعور المتين . . أى جريمة من مصر إذ هى تتجاهل ذلك كله ، أى جريمة من مصر فى أن تترك هؤلاء يقاسون ويلات الاضطهاد وقطع أرزاق الذين ينادون بغير الرأى الذى يعجب أهل السلطان ! !

ولعل كل هذا هو الذى يدفع الشباب المتحمس إلى القول فى صراحة « إذا حدث أى تأخير من جانب مصر ، فلن تقوم للسودان بعد اليوم قائمة ! » وصدقنى

إذا قلت إن هذه الألفاظ كانت تنطقها الألسنة وقلوب أصحابها تتقطع من الألم . . . وأى ألم .

وحزب الأشقاء مع قوته فى المؤتمر ، و بين طبقات الشعب ، إلا أن ظروفه المالية القاسية لم تمكنه من إصدار صحيفة يومية بانتظام . ويقوم كيانه المالى على مال قليل يدفعه الأعضاء من مرتباتهم القليلة عن رضا تام . ولكن إذا كان هذا المال يدوم بعض الوقت ، فهل يمكن أن يدوم كل الوقت ؟ . . .

٭ ٭ ٭

أما الأحزاب الباقية فقد قدمت لك أن معظمها مشتق من الحزبين الكبيرين : « الأشقاء والأمة » .

ويدافع « القوميون » عن أنفسهم دفاعا حاراً إذا سألت رجاله: « هل أنتم حقاً فى طريقكم إلى الاندماج فى حزب الأمة ؟ » وهم يرون أن هذا الادعاء يحمل بين طياته طابع « الدعاية الانتخابية » . ومن رأى هؤلاء أن القول بترك مسألة السودان « لمشيئة السودانيين » فيه من الخطر الذى قد يعصف بكل شىء . لأن السودان ليس هو الخرطوم .. وليس هو مؤتمر الخريجين، أو بمعنى آخر، ليس هو الطبقة المثقفة و إنما هو البلاد التى تضم بين أسوارها « الشعب » الذى يحكمه النظار والعمد حكما قويا ينفذون الأوامر الصادرة إليهم من « فوق » بكل أمانة و إخلاص. فاذا وافقت مصر على استفتاء الشعب فليكن معلوما لديكم أن النتيجة معروفة من الآن حتما .

قلت لهم « وماذا تريدون من مصر أن تفعل ؟ » فأجابوا « فليكن لها سلطة ظاهرة كهذه السلطة التى يتمتع بها الشريك الثانى ، فإذا تم هذا الجذب الشعب السودانى إلى زميله فى اللغة والدين دون تردد . . . » .

أما الأحزاب الباقية فأولها حزب الاتحاد ، وهو من الأحزاب التى خرجت إلى

الميدان السياسى منذ البداية ، وقد نص برنامجه على ضرورة قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة فى اتحاد مع مصر على نظام الدومينيون ، وأن يقر هذا الوضع دولياً بعد قيام الحرب مباشرة ، ويعمل لتحقيق هذا التطور بالخطوات التى ترتضيها الطبقة المثقفة فى البلاد تحت إشراف الحكومة الثنائية المؤسسة على اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٨٩

وهذه المبادىء التى نادى بها حزب الاتحاد دخل بها معركة انتخابات مؤتمر الخريجين ولكنه لم يفز بمقعد واحد . وقد كان هذا الحزب هو أول الأحزاب التى أضربت عن دخول معركة انتخابات هذا العام بحجة أن المعركة أصبحت بين حزبى الأشقاء والأمة ، وأن المصلحة تقتضى ترك ميدان المعركة فسيحاً لهما ! وإن كان بعض أعضاء الحزب صرحوا بإصرار حزب الأشقاء على توزيع مقاعد المؤتمر على الأحزاب جميعاً بنسب يتفق عليها فى جلسة بين الجميع .

وللحزب مذكرة تفسيرية للكيفية التى ينفذ بها البرنامج المذكور .

☆☆☆

يتبق بعد هذا حزب جديد خرج إلى الوجود فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، هو الحزب الذى يدعو إلى وحدة مصر والسودان فى دولة واحدة هى دولة وادى النيل أو أى اسم آخر يختار بالاتفاق بين الطرفين ! ومن مقتضى برنامج هذا الحزب أن يتنازل المصرى عن جنسيته وكذلك السودانى وأن تكون هناك جنسية جديدة يختار لها اسم جديد .

وقد وجهت إلى البرنامج انتقادات كثيرة رد عليها سكرتير الحزب المؤقت بردود هى فى الواقع تفسير لوسائله فى تطبيق البرنامج .

ساعة مع السكرتير الإداري

كان يجب بعد أن استمعت إلى كل هذه التفاصيل عن الأحزاب السياسية الشعبية ، أن أتحدث إلى الجانب الآخر الرسمى : فاجتمعت بمستر روبرتسون الذى يتولى منصب السكرتير الإدارى خلفا لمستر نيو بولد الذى توفى أخيراً ، وطلب أن يدفن فى السودان .

ومنصب السكرتير الإدارى منصب من المناصب الهامة ، إن لم يكن أهمها من الوجهة السياسية الحكومية ، وشاغلها هو أحد الذين يتولون رياسة جلسات المجلس الاستشارى . ومستر روبرتسون من الشخصيات الجذابة التى لا تمل الإستماع إليها ، وأنت تراه إذ تطرح عليه سؤالك دارساً لكل جانب من جوانب السودان عالماً بكل صغيرة وكبيرة ، وهو يعتمد فى بعض إجاباته على خرائط السودان التى تغطى جدران حجرته المكدسة بالأوراق والدوسيهات . وهو رجل ضخم الجسم نوعاً وله « شارب كبير » يستقبلك فى وسط حجرته مرحباً ويودعك إلى الباب راجياً أن يكون قد أدى بعض الواجب نحوك .

المجلس الاستشارى وأغراضه

سألته « إلى أى حد حقق المجلس الاستشارى أغراضه وما هى أهدافه ولماذا يعين الأعضاء ولا ينتخبون ؟ »

فأجاب قائلا « إن المجلس الاستشارى لا يزال فى بداية عمله ، فهو لم يعقد حتى الآن الا جلسات قليلة . إذ بدأ هذه الجلسات فى أول مايو سنة ١٩٤٤ وينص قانونه على أن يجتمع مرتين على الأقل فى كل عام . وسيعود إلى الاجتماع هذه السنة

فى يوم ٣ نوفمبر ويسرنى أن أقدم لك كتاباً قد حوى ما دار فى الجلسات التى عقدها المجلس أثناء الدورة الثالثة ، وتستطيع منه أن تحكم على المجهود الذى بذله فى خلال الفترة الماضية .

« ولست أشك فى أن المجلس سيحقق الأغراض التى أنشىء من أجلها .

« أما التساؤل لماذا عين الأعضاء ولم ينتخبوا ؟ فلا أظن أنه يمثل الحقيقة ، ذلك لأن أعضاء المجلس وعددهم ٢٨ عضواً ، بخلاف الرئيس ونائب الرئيس ، يتمتعون بشروط نص عليها القانون . فان ١٨ عضواً من هؤلاء الأعضاء « ينتخبون » من بين أعضاء مجالس المديريات الستة على أن يوافق الحاكم العام على هذا « الانتخاب » ويضاف إلى هؤلاء اثنان من أعضاء غرفة السودان التجارية على أن يكون واحد منهما على الأقل سودانى الأصل . ويعين الحاكم العام الثمانية الباقين من الشخصيات التى يرى الحاكم أنها كفيلة بتمثيل وجهات النظر المختلفة ، وخاصة ما كان منها خاصاً بالتعليم أو الزراعة أو الصحة أو غيرها . وللحاكم أن يعين بعض أعضاء شرف ، ولهؤلاء الأعضاء أن يحضروا الجلسات ويشتركوا فى المناقشات ولكن ليس لهم أن يصوتوا عند ما يأتى دور التصويت . وقد اختار الحاكم سعادة السيد على الميرغنى باشا وسعادة السيد عبد الرحمن المهدى باشا لهذه العضوية »

مؤتمر الخريجين وموقف الحكومة منه

وقد رأيت فى مقال سابق كيف تقف الحكومة موقفاً « عدائياً » من المؤتمر وبعض الأحزاب السياسية المشتقة منه ، ولهذا سألت محدثى « إلى أى حد يرى أن المؤتمر يعبر عن رأى الشعب فى السودان »

فأجاب قائلا « إن هذا المؤتمر يمثل الخريجين ، أى جانباً صغيراً من أهل السودان ، وهو لذلك لا يمثل جميع أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد . إن موقفنا

من هذا المؤتمر أننا كنا نقول لهم على الدوام تكلموا عن أنفسكم فقط ولا تتكلموا عن الشعب السودانى أجمع .

« وقد كانت انتخابات العام الماضى غير صحيحة . فقد كان الخريجون يشتركون فى الانتخابات الماضية ويهدفون إلى اختيار من يمثلهم لادارة المؤتمر . ولكن لما كانت معركة العام الماضى قد ألبست اللون السياسى ، فقد سمح لعدد كبير من غير الخريجين بالاشتراك فى هذه الانتخابات كما دلت التقارير الكثيرة التى رفعت إلى ، ولهذا السبب فان هذه الانتخابات لم تكن صحيحة ومطابقة لقانون المؤتمر .

« ويحتج المؤتمر دائماً بأن المذكرات التى يرسلها إلى الحكومة لا تبلغ إلى الحكومتين الشريكتين . ولست أفهم معنى لهذه الاحتجاجات فاننا نضمن فى تقريراتنا التى نرفعها إلى الحكومتين آراء جميع الهيئات كالمجلس الاستشارى وغرفة السودان التجارية ومؤتمر الخريجين كذلك . . . »

هذا هو ما تحدث به جناب السكرتير الإدارى عن مؤتمر الخريجين ولا شك أن هذا التصريح من جانب رسمى يعد « تعديلا بسيطاً » لموقف حكومة السودان من « الهيئة البرلمانية الشعبية » ذلك لأن الحكومة كانت إلى ما قبل هذا التصريح ترى فى المؤتمر غير هذا الرأى الذى صرح به مستر روبرتسون . وقد سرنى أن أجد أعضاء المؤتمر عند ما أطلعتهم على هذا التصريح يقابلون هذا التصريح مقابلة طيبة .

لماذا فصل الجنوب عن الشمال ؟

وحديث الشمال والجنوب ، حديث كل مصرى وسودانى : فقد تعرض البرلمان المصرى الإجراء الذى اتخذته حكومة السودان وفصلت فيه الجنوب عن الشمال

وأخرجت للناس المجلس الاستشارى ممثلا للجانب الشمالى دون الجانب الجنوبى كما أن أهل الشمال يرون فى هذه الخطوة خطورة لها ما بعدها خصوصاً ما يقال من أنه لا يسمح للشمال بالسفر إلى الجنوب إلا « بتصريح خاص » كما أن الرسائل التى ترسل بالعربية من الشمال إلى الجنوب ترد ولا تسلم للمرسل إليه !

قلت لجناب السكرتير الإدارى « هل هناك مشروعات خاصة وضعت لمستقبل السودان الجنوبى، وإذا كان هناك فإلى أى حد ؟ »

فأجاب جنابه قائلا : « إن حكومة السودان مسئولة عن التقدم فى الجنوب كما هى مسئولة عنه فى الشمال، ومشروعاتنا الحالية أن نعد سكان هذه المنطقة من ناحية التقدم الاقتصادى والعلمى والزراعى . ونحن بهذا نمهد لهم طريق الاهتمام بشئونهم والعناية بها »

ثم استطرد جنابه فتحدث طويلا عن موقف أهل الشمال من الجنوب والحالة التى عليها أهالى المنطقة الجنوبية وختم بيانه قائلا « وأعود فأكرر أن الغرض من حركة الشمال والجنوب هو حرصنا على أن نجعل المنطقة الجنوبية فى حالة من التقدم تجعلها تسير مع المنطقة الشمالية جنباً إلى جنب ».

سلخ الجنوب عن الشمال

قلت إن الصحف قد تحدثت كثيراً عن سلخ الجنوب عن الشمال وضمه إلى منطقة أوغندا فهل هذا صحيح ؟

فأجاب بعد تفكير « قد تكون مسألة فصل الجنوب عن السودان قد أثيرت فى مقالات أو تعليقات نشرتها الصحف . ولكنى أستطيع أن أؤكد لك أنها لم تثر رسمياً للآن » ويلاحظ أن محدثى حرص حرصاً كبيراً على أن يحدد فى إجابته أن هذه المسألة لم تثر رسمياً « للآن ».

مياه النيل وقلق السودانيين بشأنها

وقبل أن أغادر السودان ، وعند وصولي إلى الخرطوم سمعت كلاما كثيراً عن مسألة « اتفاقية مياه النيل » وأن المجلس الاستشاري يفكر فى إثارة هـــذه المسألة نظراً لتخوف أهل السودان من أن تأخذ مصر من المـاء نصيباً كبيراً قد يعوق تقدمهم ، وقد وجهت سؤالا فى هذا المعنى إلى محدثى فأجاب قائلا « إن مياه النيل كافية لمصر والسودان . والمسألة كلها مسألة التخزين . فاذا كانت هناك خزانات كافية أمكن إعطاء الماء للجميع . إن السودانيين يريدون أن يكون لهم ما للمصريين من حق فى هذا الماء . على أنى أستطيع القول بأنهم غير « غاضبين » ولـكنهم « قلقون » يريدون التأكد من أن مستقبل السودان لا يجب أن تؤخره مسألة قلة المياه . وهذا هو كل ما فى الموضوع » .

العلاقة بين مصر والسّودان

كانت الفكرة السائدة فى مصر — حتى الآن — أن السودانيين لا يميلون إلى المصريين كثيراً أو قليلا . وهى فكرة سافرت بها فى حقيبتى إلى السودان ، محاولا الوصول إلى منبعها ووضع يدى على أسبابها . ولكنى أحمد الله أنى عدت من رحلتى وقد وجدت « الجو » غير هذا الذى تخيلت ، أو غير هذا الذى رسمته يد « مجهولة » فى « الجو المصرى » فتركت هذا الأثر القوى فى نفوس الطرفين . . فالمصرى يكن للسودانى فى قلبه كل محبة و إجلال ، ولكنه يتردد فى الإفصاح عن هذا كله لأن « فكرة ما » سيطرت عليه نتيجة « دعاية منظمة » فصورت له زميـله فى الطرف الآخر من الوادى غير راغب فى الاتحاد معه وأن الخير أن يعنى كل طرف بمشاكله الخاصة دون أن يحاول ربطها بمشاكل الآخر !

وهكذا الحال فى السودان ، فهم هناك لا يجدون من المصريين — كما قلت فى بحثى الأول — أى اهتمام أو عناية ، ولهذا وجدت «الدعاية المنظمة» حقلا واسعا لبذورها .

ولكن هذه البذور و إن كانت قد نمت بعض النمو لا تنمو بسرعة كما كان منتظراً ومتوقعا . ذلك لأن محبـة أهل السودان لمصر كانت أقوى من أن تسمح لها بالنمو السريع . ولكنى أقف هنا قليلا لأقول ان لهذا التوقف فى النمو حداً لا يلبث أن ينهار ، وعند ذلك لن تقوم لمحبة السودانيين لمصر بعد اليوم قائمة » .

من هذه المقدمة تستطيع أن تفهم أن هذه « الدعاية المنظمة » هى السبب الأول فى إيجاد هذا الجو الجديد — أو إن شئت فسمه الجو الخيالى — فى مصر والسودان . ولعلك بعد هذا تريد أن تعرف كيف يمكن إزالة آثار هذه «الدعايات» من أفكارنا وأفكارهم ، ثم تهيئة الجو الذى يسمح لنا ولهم بأن نعمل يداً واحدة لتحقيق فكرة

واحدة . وأنت محق فى مطالبتى ببيان هذا كله . ولكنى أرى قبل أن أخطو خطوة واحدة فى بيان ما تريد ، أن أخطو خطوات كبيرة إلى الوراء فأعود إلى مفاوضات « عدلى ـ كيرزون » فى عام ١٩٢١ ، فأشير إلى أن مسألة السودان أثيرت فى هذه المفاوضات ، وإلى أن حديثاً من الأحاديث التي دارت بشأنها جرى بين الرئيس المصرى والرئيس الانجليزى لويد جورج فى المقابلة التى جرت بينهما يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ فقال الأخير معبراً بهذا عن وجهة نظر الحكومة الانجليزية: « لمصر شأن غير شأن السودان فإننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها لا نريد التدخل فى شؤونها — أى شؤون مصر — ونريد أن تربطنا بها محالفة حقيقية ، ولكننا لا يسعنا ترك السودان أو ننزل عن مركزنا فيه على الصورة التى ننزل بها عن مركزنا فى مصر ».

هذه هى وجهة النظر الانجليزية فى مسألة السودان . ولا أحسب إلا أنها رددت فى كل مفاوضات سابقة — وقد تردد — فى كل مفاوضات مقبلة . فالإنجليز ينظرون إلى السودان نظرة هامة ، ويعدون حل المسألة المصرية أبسط بكثير من حل المسألة السودانية ، أو كما يقولون ، الصخرة التى ترتطم بها كل المفاوضات ! وقد لا ترى فيما أقوله ما أراه من خطر لأنك لم تزر السودان ولم تحس بالعناية التى يبذلها « الشريك الحليف » هناك ، وبالدعاية المنظمة التى ترمى إلى جعل كل فريق يزهد فى الآخر ، ولا يرى أى داع لأن تقوم بين الطرفين أية علاقة بأية صورة من الصور : اتحاداً كان أو تحالفاً أو اندماجاً ! !

والسودانى يرقب كل هذه المحاولات ، ويستمع إلى كل هذه الدعايات ، ثم يتجه ببصره بعيداً إلى الجانب الآخر من الوادى يحاول أن ينفذ إلى قلب المصرى ليجد منه ما يهدم كل هذه الاشاعات والدعايات ، فلا يجد إلا إعراضاً ممزوجاً بالنداءات التى تجرح شعوره ، وتمس الوتر الحساس فى نفسه ألا وهى « حق مصر

فى السودان » . وقد كان هذا الإعراض وحده كافياً لأن يجعل السودانى يعمل جاهداً على أن تنمو بذور التفرقة بسرعة حتى يجد نفسه منفصلا حقاً ، ومتمتعاً بنتائج وعود تبذل له الآن فى سخاء . ولكن الزميل السودانى لم يفعل هذا بعد ، ذلك لأنه يعلم أن زميله المصرى مهما أهمله ، فلا بد أن يكون فى هذا « مغلوباً على أمره » وأنه لابد أن يعود فيذكره . . . يذكر هذا الزميل السودانى الذى أحبه وأخلص له فى حبه .

فالمسألة كما ترى مسألة « نفسانية » لا يحتاج علاجها إلى بذل أو تضحية ، وإنما هى فى حاجة إلى علاج نفسانى يهدم كل ما بنته الدعاية المنظمة ، فيعنى المصرى بالسودانى على أساس الزمالة فى « الأرض واللغة والجنس والدين » وتبذل من جانب مصر دعاية مضادة تزيل ما تركته الدعاية الأولى من آثار ظالمة كانت أو غير ظالمة ، وتخلق الرابطة التى تربط بين طرفى الوادى ، الرابطة التى لاتنفصم والتى تؤدى إلى وحدة متينة سليمة فى الصورة التى ترتضيها مصر ويرتضيها أهل السودان .

***

وهذا العلاج الذى نقترحه ليس المقصود منه الحث على الإكثار من السفر إلى السودان والاجتماع بالسودانيين . لا ! فلو أن المسألة كانت بهذه البساطة أو السهولة لما احتاج علاجها إلى وقت طويل أو جهود كبيرة كما أتوقع ، ولكن المسألة أصعب وأعقد من ذلك بكثير ، ولو أنك عدت فقرأت ما سطرته فى أول هذا المقال على لسان لويد جورج فى مفاوضاته مع عدلى يكن — وهو ما يردده الساسة الانجليز فى كل زمان — أمكنك أن تدرك الأهميـة التى يعلقها الإنجليز على « مركزهم » فى السودان ، وأنه لو ظلت مصر تعامل أهل السودان المعاملة القائمة على أساس المناداة « بحق مصر فى هذه البلاد » مضافاً إلى ما نبديه من عدم العناية

بأمورهم ، لتمت « بذور » التفرقة بسرعة ، وحل الوقت الذى يراه الإنجليز « مناسباً » لاستفتاء الشعب هناك ، أو كما قال جناب السكرتير الإدارى فى خطابه إلى رئيس مؤتمر الخريجين بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ « بأن وجهات نظر أهالى السودان عن مستقبل بلادهم ستقدم بوساطة حكومة السودان للحكومتين الشريكتين بالطريقة الاعتيادية وفى وقت مناسب بعد التأكد منها بالطرق الصحيحة ... » .

وترجمة هذا الكلام أنه لو جاء الوقت المناسب لمعرفة وجهات نظر أهالى السودان عن مستقبل بلادهم — وكان موقف مصر من هؤلاء الأهالى كما هو الآن . . . إسراف فى إهمالهم مع المطالبة « بحقوقنا فى بلادهم » — أقول لو جاء هذا الوقت فإن وجهة النظر هذه لن تكون محققة لرغباتنا وأمانينا ، وتكون « السياسة الموضوعة » قد تحققت ، وجاءت رغبة أهالى السودان عن مستقبل بلادهم مطابقة لما رمت إليه هذه السياسة !

☆ ☆ ☆

و بعد . فأحسب أنك تريد منى بياناً عن الكيفية التى نرسم بها سياستنا السلمية المضادة ، والتى تقرب بين وجهتى النظر السودانية والمصرية ، يمثل منهما فى النهاية وجهة نظر واحدة يبديها أهالى السودان فى الوقت المناسب .

سياسة مصر في السودان

إن السياسة المصرية المضادة لما هو حادث الآن فى السودان يجب أن تقوم على أسس ترضى عنها طبقة السودانيين القادرة على إبداء الرأى صراحة ، أو بمعنى أوضح ، الطبقة التى تستطيع أن تقول « لا » أو « نعم » فى حرية وشجاعة رأى ، ودون تدخل من جانب العمد والنظار .

إن على المصرى أن يعلم اليوم أن المسألة لم تعد « حق مصر فى السودان » ولم تعد مسألة علاقات تاريخية ربطتنا بهذا البلد الشقيق . إذ أنه ما من بريطانى مسئول إلا ويتمنى أن يردد شعب مصر هذه الكلمات والمبادىء ، وأن يطلقها قوية حاسمة ليتخذ منها دعامة لدعايته هناك . وما من سودانى يستمع إلى هـذه المبادىء إلا وينفر من التفكير فى أن يسعى إلى مصر وأن يتخذها « وحدها » أو مع « غيرها » زميلا فى السراء والضراء . فليكن إذن الأساس الأول لسياستنا الجديدة نحو السودان ، حكومة وشعباً ، أن نتناسى هذه المبادىء العتيقة البالية ، وأن نشعر هذا الشعب الذى يتطلع إلى مصر بقلب نابض يفيض بالحب أننا لا ننظر إليه نظرة صاحب الحق فى أرضه ووظائفه وقوته ، وأننا لا نرمى من السعى إلى الوضع الجديد الذى يربطنا به إلى اغتصاب حق من حقوقه ، وإنما العمل على إسعاد شعب تربطنا وإياه روابط وثيقة .

والعمل من أجل هذا كله لا يقع وحده على عاتق الحكومة المصرية ، بل يقع عليها وعلى الشعب نفسه ، إذ ما من حكومة تستطيع أن تخطو خطوة إيجابية فى عمل ما إلا إذا وجدت من الشعب تأييداً حماسياً ، ودفعاً إلى السير فى هذا العمل حتى النهاية . كما أن هذه السياسة الشعبية تثمر ثمرتها السريعة إذا وجدت من الحكومة تأييداً وتنفيذاً .

فالسياسة المصرية المضادة التى نحن بصدد الحديث عنها فى هذا المجال إنما تنقسم إلى قسمين : أحدهما شعبى ، والآخر حكومى .

أما السياسة الشعبية فلا يمكن أن يترك وضعها وتنفيذها لمجموعة الشعب دون أن تكون هنالك رابطة أو جمعية تضع الأسس والمبادىء والقواعد التى تسير بمقتضاها هذه السياسة ، ولعلك لاحظت فى بياناتى السابقة ما قاله بعض رجالات الأحزاب السودانية التى تدعو إلى الاتحاد أو الوحدة مع مصر من أن الاتصال بين البلدين يجب أن يكون دائماً ومستمراً « وأن يسيرا فى سياستهما باتفاق لئلا يكون هناك أى تعارض بين السياستين » . ولكن كيف يمكن أن يكون الاتصال مستمراً ، وأن يكون هناك وفاق بين السياستين إذا لم تقم فى مصر الجمعية التى نبدأ بالدعوة إلى تكوينها ويطلق عليها اسم « جمعية السودان فى مصر » وأن تقوم فى السودان جمعية أخرى مشابهة لها تسمى باسم « جمعية مصر فى السودان » .

أما « جمعية السودان فى مصر » فتتولى وضع السياسة الشعبية التى تقرب بين وجهتى النظر هنا وفى السودان ، وتقوم بتذليل الصعوبات التى تعترض رغبات السودانيين فى مصر ، وهذه الصعوبات كثيراً ما يفهمها اخواننا هناك على أنها من صنع المصريين، وأقرب مثال لذلك مسألة القيود التى وضعت لقبول الطلبة السودانيين فى المدارس الأميرية ، كما تقوم الجمعية بدراسة برامج الأحزاب السودانية وتغذية الشعب بالبيانات الوافية عنها ، وجهود كل حزب من هذه الأحزاب ، ثم توجيه أنظار الشعب إلى جانب الفريق الذى يتفق رأيه مع الرغبات المصرية ، ثم تغذية الشعب السودانى من ناحية أخرى بالبيانات والنشرات التى ندلل بها على أن مصر إنما تبغى من وراء هذا النشاط من جانبها رقى الشعب الشقيق ورفاهيته وتقدمه .

ولا شك أنه يجب على الصحافة المصرية أن تلعب دورها الهام فى تركيز هذه السياسة الشعبية ، وتغذية الرأى العام بمجهودات الجمعية التى ستتولى هذا العمل

الكبير ، ثم توجيه أنظار الشعب إلى أن الصوت الذى يرتفع هناك فى الجانب الآخر من الوادى يجب أن يجد صداه هنا فى مصر ، وأن السودانى يطمع فى معونة أخيه المصرى.. المعونة التى تعينه على النهوض بكل مرفق من مرافق حياته .. والمعونة الصادقة التى تجعله ينسى الماضى البعيد ويتمسك بالبقاء إلى جانب مصر فى السراء والضراء مهما كانت الوعود والمحاولات . وعلى الصحافة المصرية أن تخصص جانباً من صفحاتها لأنباء السودان وأن تولى هذا الجانب عنايتها بحيث يتولاه الذين خبروا شئون البلد الشقيق ، وعرفوا الاتجاهات والتيارات الحزبية المختلفة بحيث لا يتخبط الشعب هنا بين هذه التيارات وينتهى به الأمر إلى الخلط بين الداعى إلى الوحدة والداعى إلى الانفصال ... فان أشد ما يؤلم السودانى الداعى إلى الوقوف إلى جانب مصر أن يرى زميله المصرى لا يعرف شيئاً عن حقيقة هذه التيارات .

هذه هى مقترحاتنا بشأن السياسة المصرية الشعبية والصحفية معاً . أما عن جمعية «مصر فى السودان» فأحسب أن مهمة تشكيلها تقع على عاتق أهالى السودان وحدهم بل إن الإسراع فى تأسيس جمعية « السودان فى مصر » ووضع برامجها ونشره على الناس يعجل بتأسيس الجمعية الأخرى .

***

أما عن سياسة الحكومات المتعاقبة بشأن السودان ، فلست أود أن أذهب بعيداً ، أو أن أشعب الموضوع بحيث لا نخرج منه بنتيجة ما . إذ يكفى أن نرجع إلى مضابط البرلمان لنرى أنه حينما عرضت المعاهدة المصرية الإنجليزية للتصديق عليها فى جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ تحدث رئيس الوزراء المصرى إذ ذاك قائلا إن هيئة المفاوضة توصلت إلى الاتفاق على تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ تطبيقاً فعلياً بمسائل منها :

١ ــ « يعين المصريون كما يعين البريطانيون فى وظائف حكومة السودان التى لا يوجد لها سودانيون أكفاء ، وقد راعينا فى ذلك ما يجب علينا نحو إخواننا

السودانيين من العمل على رقيهم ورفاهيتهم وتقدمهم . وبالطبع لا يكون هذا التعيين إلا عند خلو الوظائف بالتدريج إذ لا يمكن إخلاء الوظائف المشغولة دفعة واحدة . ويرقى الموظفون المصريون إلى أعلى الدرجات ومنها وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس فى مجلس الحاكم العام وهم بمثابة الوزراء عندنا وبذلك أصبح نصيب المصريين فى وظائف حكومة السودان على قدم المساواة التامة مع الإنجليز ... »

هذه هى المسألة الأولى التى أشير إليها فى بيان الوزارة . . فهل تم شىء من هذا ؟ ! وهل حرصت الحكومات المتعاقبة على أن تنفذ ما جاء فى هذا الكلام الذى يعتبر تفسيراً لنصوص المعاهدة ؟ ! الجواب على هذا كله بالنفى . إذ ما من مصرى وصل إلى هذه المراكز الهامة التى أشير إليها فى هذا البيان حتى الآن . بل ما من موظف مصرى له كلمة مسموعة فى حكومة السودان ، فالإدارة الرئيسية انجليزية لحماً ودماً ، واللغة التى يسير العمل بمقتضاها هى اللغة الإنجليزية وحدها ! ! وهكذا أصبح للإنجليز مطلق الحرية فى العمل بما يتفق وسياستهم وأصبح الحكم الثنائى اسماً على غير مسمى .

واجب الحكومة الأول إذن أن تطالب بحقها فى هذه الوظائف الكبيرة . على أن يكون مفهوما لدى السودانيين أن الحكومة المصرية لا تطالب بها لأنها تريدها لذاتها . لا ! بل إنها فى هذا تريد أن تقدم للشعب السودانى دليلا على أنها حريصة — أكثر من غيرها — على رفاهيته وتقدمه وإلى أن سياستها اليوم نحو السودان غير سياسة الأمس .

وعند هذا الحد أقف قليلا لأقول إن هذا المبدأ — مبدأ تعيين المصريين فى الوظائف الكبيرة — يجب أن يكون الأساس الأول لقبول فكرة استفتاء الشعب السودانى فى مصيره السياسى ، فإذا كنت قد قلت إن البت فى هذه المسألة متروك لمشيئة السودانيين ، فليس معنى هذا أن يتم الاستفتاء اليوم وبالوضع الحالى وبالسياسة

الحالية . لا ! بل إن الطبقة المثقفة السودانية نفسها لا تقبل الاستفتاء مع استمرار نظام الحكم الحالى قائما ، ذلك لأن الشعب السودانى واقع تحت سيطرة العمد والنظار الذين تعينهم وتفصلهم الحكومة ، وإن أى استفتاء يتم فى الظروف الحالية ستكون نتيجته وفقاً لما تراه الحكومة التى تمثل حتى الآن جانباً واحداً : هو الجانب البريطانى!

إنى أطالب — دون تردد — بأن يكون للشعب السودانى حق تقرير مصيره ، ولكن على أن يكون الحكم ثنائياً بالفعل لا بالقول — وذلك تسليما منا بالوضع القائم المتفق عليه — وأن يحس السودانى إذا أبدى رأيه صراحة — وأنا أعلم مقدار حبه لمصر — أنه لن يضار إذا قال باتحاده أو وحدته مع مصر .

٢ — أما المسألة الثانية التى اتفق عليها لتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فهى « أن تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام » .

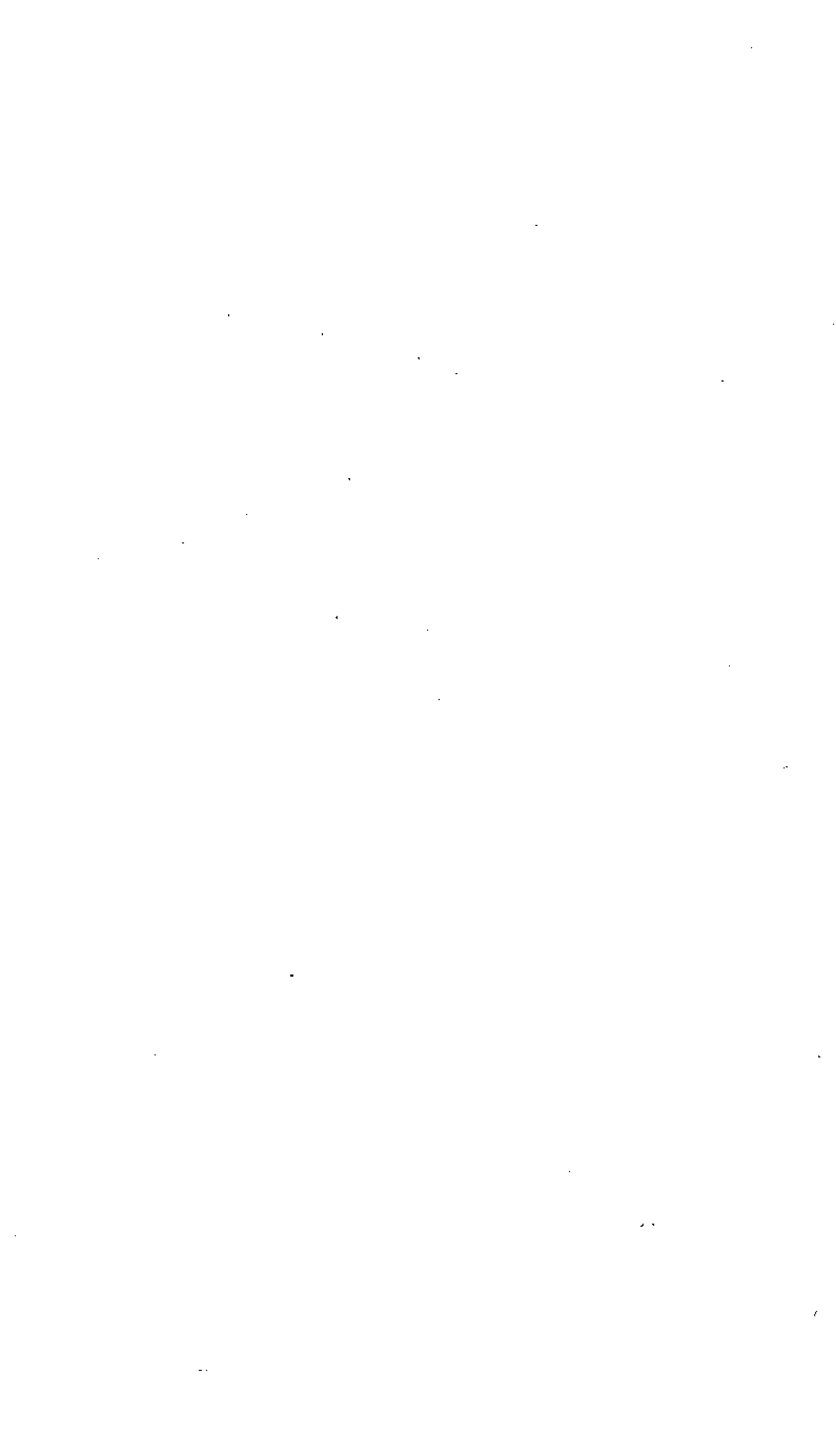
فهل هذا هو الحاصل الآن ؟ وهل يسمح للمصرى بالسفر إلى السودان إلا كما يسافر إلى أى بلد أجنبى ؟ أوليست الاجراءات التى اتبعت معى فى جمركى القاهرة والخرطوم وكذلك فى وكالة السودان بمصر فيها الدليل الحاسم على أن شيئاً من هذا الذى قاله رئيس الوزراء فى عام ١٩٣٦ إنما كان أقوالا لم تأخذ شكلا جديا حتى الآن مع تعاقب الحكومات المصرية المختلفة الممثلة لجميع الأحزاب الموجودة وكذلك الممثلة لطائفة المستقلين ! !

٣ — أما المسألة الثالثة فهى خاصة بحرية التجارة والملكية والتى قال رئيس الوزارة المصرية إذ ذاك بشأنها إنه لن يكون هناك تفريق بين المصريين والإنجليز . ولا أجد تحت يدى حتى الآن — للأسف — أى دليل على أن هذا الكلام قد طبق — أو سمح بتطبيقه — بالفعل !

فالسياسة التى نطلب من الحكومة تنفيذها ليست كما رأيت سياسة جديدة يحتاج الأمر فيها إلى مشاورات ومباحثات تنتهى بمفاوضات . بل إن المطلوب هو التمسك بتطبيق ما جاء فى المعاهدة وفى التفسيرات الرسمية لنصوصها . وقد قلت فى بحث سابق إن هذه الحقوق اكتسبها الإنجليز نتيجة لسياسة التراخى فى التمسك بما أعطته المعاهدة لمصر من حق ، أو نتيجة لسياسة عدم المبالاة بكل خطوة جريئة تخطوها حكومة السودان — الممثلة لجانب واحد — هادمة بها جانباً من حقنا فى الحكم الثنائى .

فليكن عمل الحكومة منذ الآن أن تحول بين حكومة السودان و بين إهمال رأى الجانب المصرى ، ثم لتكن خطوتها الثانية أن تعيد الينا هذه الحقوق التى أخذت منا أخذاً والتى يرى أهالى السودان — قبل المصريين — أن نطالب بها لنمهد السبيل إلى مستقبل نتمناه جميعاً ... مستقبل يجمع بين الشعبين فى صورة جديدة ، مستقبل تضمه الراية الخضراء و يتغنى فيه الجميع بمجد وادى النيل .

التطوّر السّياسى فى السّودان



بعد هذا أرى تتمة للبحث الذى قمت به خلال زيارتى للسودان أن أنقل لك المذكرات والقوانين الرسمية التى أصدرتها حكومة السودان ورأت أنها « أهم مرحلة فى التطور السياسى فى السودان . . . . . » خاصة بالمجالس الاستشارية :

مذكرة تفسيرية من الحاكم العام

مقدمة : كان إصدار أمر المجالس الاستشارية وأمر المجالس الأقليمية ، إلى جانب الأمر الخاص بإنشاء مجلس استشارى لشمال السودان ، أهم مرحلة فى التطور السياسى فى السودان ، والواقع أن هذه الهيئة التشريعية هى أوسع خطوة ظهرت فى سياسة الحكومة الخاصة بإشراك السودانيين فى إدارة بلادهم وهذه القوانين جزء من سلسلة متتابعة من قوانين صدرت فى خلال ٢٠ عاماً فى ما يشبه درجات السلم المتعاقبة ، وظهرت بوادر سياسة اشتراك السودانيين فى الإدارة بتجارب بسيطة محلية فى المديريات ، ويرجع ذلك إلى ١٩١٤ ، ولكنها اتخذت شكلا تشريعياً لأول مرة فى عام ١٩٢٢ ، وذلك بأمر منح رؤساء بعض القبائل سلطات قضائية ، فكان هذا بداية سلسلة من الأوامر عالجت مسألة إحالة القضاء المدنى والجنائى إلى السلطات المحلية ، ووصل هذا إلى الذروة فى أمر المحاكم الأهلية الصادر فى ١٩٣٢ ، ومع أن الغرض من هذه الأوامر هو علاج التحول الذى لا مفر منه بين الجماعات الزراعية والسلطات المحلية وتطورها من أساس نظام القبائل إلى أساس إقليمى فإنها كانت مقصورة على إحالة السلطات القضائية إلى أهل البلاد فقط .

أما مسألة إحالة السلطات الإدارية إلى السلطات المحلية — وهو أمر كان يحدث بصفة غير رسمية فى جميع المديريات من سنوات طويلة — فقد اتسع نطاقها واتخذت شكلا قانونياً في أوامر الحكومة المحلية الثلاثة التى صدرت فى ١٩٣٧ ، وقد وصفت نصوصها وأغراضها فى المذكرة التفسيرية التى نشرت مع هذه الأوامر فى الجريدة الرسمية لحكومة السودان (٦٥٢ فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٧) وقد نصّ فى الأوامر الأصلية الخاصة بالبلديات والمدن على إشراك المجالس البلدية ومجالس المدن (وكانت استشارية فقط إلى ذلك الحين) فى العمل مع مديرى المديريات ومأمورى المراكز ، وتم التوسع فى هذا بأمر الحكومة المحلية الصادر فى ١٩٣٩ (تعديل رقم ٢) وقد نص على إنشاء مجالس للبلدية والمدن (أنظر صفحتى ٢٢١ و ٢٩٦ من قوانين السودان) ، أما أمر المناطق الزراعية فقد نص على التوسع فى مسألة إحالة السلطات التنفيذية إلى السلطات الوطنية المحلية .

ولقد شهدت السنوات الست التى صدرت فيها هـذه الأوامر نمواً مطرداً فى الحكومة المحلية ، وذلك فى المناطق الزراعية وفى المدن على السواء ، وكان آخر تطور هام هو إنشاء مجالس المدن ، وقد خولت أعمالا تنفيذية ، وفيها ممثلون للشعب بعضهم معينون والآخرون منتخبون .

مجالس المديريات

وختمت المذكرة التفسيرية الصادرة فى أكتوبر ١٩٣٧ بقولها إن الحاجة لا تدعو إلى اعتبار قانون الحكومة المحلية منتهياً بالأوامر الثلاثة الصادرة فى ذلك العام ، أما أمر مجالس المديريات الجديدة فانه يكمل نظام الحكومة المحلية الذى يشبه الهرم فى تدرجه .

ومن الممكن أن تحتوى المديرية بلدية ، وعدة مدن ، وعددا من المناطق الزراعية ، ولكل من هذه وتلك سلطة محلية خاصة بها ، وتنشأ أحياناً حالات تخرج فيها المسائل المحلية الخاصة بالتعليم والتطور الاقتصادى والصحة العامة والأمن والمواصلات عن حدود بعض السلطات المحلية واختصاصها ، أو يصبح سن القوانين الخاصة أمراً مرغوباً فيه بين السلطات المحلية ، ولهذا يقع عبء التنسيق واتخاذ القرارات النهائية على عاتق مدير المديرية .

ولقد حدث فى ١٩١٠ بسبب ازدياد مظاهر تعقد الإدارة أن رأت السلطات أن الأمر يقتضى اشراك المجلس مع الحاكم العام فى تنفيذ بعض سلطاته التشريعية والتنفيذية وبعد النمو الأخير الذى نمته الحكومة المحلية ظهر أنه يحسن اشراك المجالس المؤلفة من أعضاء فى السلطات المحلية والمواطنين المتنورين مع مديرى المديريات فى تنفيذ سلطاتهم الخاصة بالحكومة المحلية .

ويخول أمر مجالس المديريات للحاكم العام أن يؤلف مجلس مديرية بأمر صادر منه فى أية مديرية ، وأن يصف كيفية تأليفه بنصوص عامة ، كما يعين سلطاته المجلس الذى يؤلف على هذا النحو وواجباته ، والقسم الخامس من الأمر يصف مظاهر الحكومة المحلية فى مجالس المديريات ويؤكده ، فهو ينص على أن يكون نصف أعضاء أى مجلس من هذا النوع على الأقل من أشخاص يعدون (قانوناً) من السلطات الزراعية المحلية أو أعضاء فى سلطات المدن (أى مجالس المدن والبلديات) التى تأسست تنفيذاً لتشريع الحكومة المحلية الحاضر ، أما بقية أعضاء مجالس المديريات فيمثلون أصحاب أهم المصالح الاقتصادية والاجتماعية فى المديرية (أى الزراعة والصحة والتجارة والتعليم الخ) ، ويمكن تعيين ممثلى السلطات المحلية أو انتخابهم طبقاً للطريقة التى يثبت أنها أفضل من غيرها لضمان تمثيل الطوائف والجماعات ذات الشأن على

أحسن وجه ، ويعين الحاكم الأعضاء الباقين بعد ذلك كله بطريقة حددت فى أمر خاص يبين كيف ينشىء الحاكم مجلساً لمديريته ، وتنوى حكومة السودان أن تدخل فى أوامر انشاء مجالس المديريات نصوصا تسمح بانضمام الموظفين السودانيين العاملين إلى الأعضاء الباقين فى المجالس ، وذلك فى الأماكن التى يرى أن الضرورة تقضى بوجودهم فى مجالسها .

والقسم السادس من هذا الأمر مهم لأنه يبين وظائف المجلس ومهامه ، وأهمها هو توجيه النصح إلى الحاكم بشأن المسائل التى تكون لها صلة بالإشراف على الحكومة المحلية فى أنحاء المديرية وتنسيق أعمالها ، على أنه قد تظهر أمور لها أهمية عامة للسودان ، وقد ترغب الحكومة المركزية فى الاطلاع على رأى مجلس أو أكثر من مجالس المديريات ، وهذا هو سبب وضع الفقرة الثالثة من القسم السادس . وينص الأمر كذلك على أنه من الممكن أن يخول الحاكم سلطة إحالة بعض السلطات التنفيذية التى أسندت إليه بناء على قانون الحكومة المحلية إلى مجلس المديرية ، ويخول له القسم الثامن من الأمر أن يحيل إلى مجلس المديرية السلطات التى تخولها له قوانين أخرى .

المجالس الاستشارية

ويعدّ أمر المجالس الاستشارية قسما منفصلا وحده وفيه وصف طريقة اشراك السودانيين مع الحكومة فى مهام تمتد من نطاق الحكومة المحلية إلى نطاق الحكومة المركزية ، وهو أول وثيقة قانونية تضعها حكومة السودان لهذا الغرض .

ومع أن العادة جرت دائماً بأن تستشير الحكومة أقساماً شتى من الرأى العام فى السودان بشأن بعض المسائل الخاصة بالسياسة العامة ، لم يصدر قبل ذلك أى نظام رسمى عن الاستشارة .

وكتب السير ستوارت سايمز فى رسالته بشأن إدارة السودان (وهو ملحق بالتقرير السنوى المنشور عن عام ١٩٣٧) يقول :

« ولابدّ من زمن طويل قبل أن يحين الوقت الذى يتخذ فيه اشتراك السودانيين فى الحكومة المركزية الشكل النيابى الصالح لجمهور بعيد عن السفسطة أقل اختلافا فى أجناسه من السودان » ومع ذلك فإن حكومة السودان تبحث من سنوات فى إمكان اشراك السودانيين فى الحكومة المركزية طبقاً لأمانيهم المشروعة ، وفى يناير ١٩٤٣ عين الحاكم العام لجنة خاصة تشمل خمسة أعضاء من مجلس سعادته (أى الحاكم العام) وتشمل حاكمى أكبر مديريتين فى السودان للبحث فيما إذا كان مناسباً أن يؤلف مجلس استشارى مركزى لشمال السودان ، والقانون الذى صدر بهذا الشأن هو نتيجة للتوصيات التى وضعتها اللجنة بعد ذلك .

ويمكّن « أمر المجالس الاستشارية » الحاكم العام من أن ينشىء مجلساً أو مجالس استشارية للسودان بأسره ، ومعنى ذلك كما يفهم من المقدمة أنه ينشىء إدارة أو هيئة أكثر دواما لاستشارتها ولإيضاح سياسته لها ، ولكى يصبح مضموناً أن يمثّل أى مجلس من هذا النوع مصالح البلاد تمثيلا واسع النطاق ، ينص الأمر على أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من أعضاء مجالس المديريات ، إما بالتعيين أو بالانتخاب ، ومعنى هذا أن أكثرية أعضاء أى مجلس استشارى سيكونون عادة أشخاصاً لهم تجارب عملية بشأن الإدارة المحلية للمديريات والمراكز ، ولديهم اطلاع وعلم بالأحوال المحلية وحاجة الفلاح العادى وصاحب الماشية والحانوت الخ ، وفضلا عن ذلك يدمج نظام الهيئة الاستشارية المركزية مع أنظمة الحكومة المحلية فى المديريات .

ويعين الأعضاء الباقون بأمر الحاكم العام من المواطنين المتنورين ليمثلوا المصالح الاجتماعية والاقتصادية العامة والخاصة .

المجلس الاستشارى لشمال السودان

وتنفيذاً لنصوص هذا الأمر، وافق الحاكم العام على إنشاء مجلس استشارى يشمل المديريات الست فى شمال السودان، وهناك سببان لقصر المجلس على هذه المديريات الست (وعدد سكانها يزيد على أربعة ملايين ونصف مليون) : (أولهما) أن الأحوال العامة — من اجتماعية وثقافية واقتصادية ولغوية — فى شمال السودان تختلف اختلافاً شديداً عنها فى جنوب السودان، وهذا بناء على وصف السير ستوارت سايمز (الحاكم السابق) فى الفقرة السابعة من الرسالة السابقة الذكر. (وثانيهما) أن الاختلاف العنصرى الأساسى بين قبائل الجنوب وانحطاطها النسبى يعوقان مسألة اختيار الممثلين الوطنيين المناسبين، وفى كلمة مختصرة لا يمكن أن يمثل جنوب السودان فى الوقت الحاضر تمثيلا ملائماً فى الشمال، ولا يمكن أن يمثل الشمال الجنوب كذلك، على أن الأمر نص على إمكان إنشاء مجلس استشارى منفصل للمديريات الجنوبية، أو مجلس استشارى للسودان بأسره فى أى وقت يظهر فيه أن إنشاء أحد هذين المجلسين أمر ممكن مرغوب فيه.

ولما كانت حكومة السودان تدرك الحاجة إلى هيئة استشارية مركزية فإنها لم تنتظر إلى أن ينشأ مجلس مديرية فى كل مديرية شمالية، ثم تؤلف المجلس الاستشارى المركزى بعد ذلك، لذلك أدخلت نصاً خاصاً فى القسم السادس من الأمر (ا) لتعيين أعضاء فى المجلس الاستشارى من المديريات التى لا تملك مجالس مديرية.

وتنص الفقرة الرابعة (القسم الخامس) على إمكان اختيار الموظفين السودانيين العاملين أعضاء فى المجلس إلى أن يحين الوقت الذى يظهر فيه عدد كاف مناسب لعضوية المجلس من السودانيين غير الموظفين، والغرض من هذا النص غير العادى هو أن لا يكون عدد المرشحين المتعلمين الذين يمكن تعيينهم فى المجلس محدوداً، لأن

الأكثرية العظمى من المتعلمين السودانيين فى خدمة الحكومة الآن ، وتنص الفقرة الخامسة على تعيين الأعيان السودانيين البارزين أعضاء فخريين فى المجلس ، وتمكن هذه الفقرة الحكومة من أن تشرك فى أعمال المجلس الشخصيات الكبيرة الدينية أو البارزة التى قد لا ترغب أو لا تستطيع — لأسباب صحية أو خاصة — فى أن تعين كأعضاء عاملين فى المجلس ، وتتجه النية إلى تطبيق هذا النص على عدد قليل جداً .

وتنص الفقرة السادسة على تعيين أعضاء غير عاديين فى جلسات خاصة للمجلس، وذلك لكى يفضوا ببيانات أو إيضاحات عن موضوعات فردية خاصة بالسياسة ، ويشمل هؤلاء رؤساء المصالح وحكام المديريات والخبراء الفنيين من داخل السودان أو خارجه .

وتبين الفقرات ١٤و٢٠و٢١ الإجراءات التى تقدم بها النصائح والتى تفسر بها السياسة ، ولم ينص فى القانون على تحديد الموضوعات التى تعرض للبحث ، ما عدا قوله إن الرئيس (أى الحاكم العام) هو الذى يقرر جدول الأعمال الأولى فى كل دورة ، وأن الموضوعات الأخرى التى يطلب العدد القانونى من الأعضاء إدماجها فى جدول الأعمال يجب أن تعرض عليه لإقرارها .

أمر الحكومة المحلية (مجالس المديريات) ١٩٤٣

أمر رقم ٦ — ١٩٤٣

أمر ينص على إنشاء مجالس مديريات وإشراك هـذه المجالس فى أعمال النظام الخاصة بالمديريات وفى حكومة المديريات ذات الشأن .

وقد رسمه الحاكم العام للسودان قانوناً على الوجه الآتى :

١ — يمكن أن يسمى هذا الأمر أمر ١٩٤٣ للحكومة المحلية (مجالس المديريات) وينفذ من تاريخه .

٢ — ينص هذا الأمر على ما يلى إلا إذا كان فيه شىء يتعذر تنفيذه فى الموضوع أو فى النص :

تشمل كلمة « حاكم » القائم بأعمال الحاكم أو أى موظف رسمى يمثله بصفة وقتية .

معنى « سلطة الحكومة المحلية » أى شخص أو هيئة أسند الحاكم اليها — بناء على أمر الحاكم العام المبين فى القسم (١٤) من أمر الحكومة المحلية (بلديات) ١٩٣٧ أو فى القسم (١٣) من أمر الحكومة المحلية (مدن) ١٩٣٥ — أية سلطة من السلطات المخولة له أو المخولة لأية سلطة تخضع له بمثل هذا الأمر أو بأية لائحة تابعة له ، ومعنى «سلطة الحكومة المحلية » كذلك ، أى شخص أو هيئة عينت بأمر الحاكم العام المبين فى القسم ٥ من أمر الحكومة المحلية (مناطق زراعية) ١٩٣٧ ، ومعنى « تشريع الحكومة المحلية» أمر الحكومة المحلية (بلديات) ١٩٣٧ وأمر الحكومة المحلية (مدن) ١٩٣٧ ، وأمر الحكومة المحلية (مناطق زراعية) ١٩٣٧ ، وجميع اللوائح والأوامر التابعة لهذه الأوامر ، ويشمل هذا التشريع أى أمر أو جزء من أمر أو أية لائحة أو أمر تابع لها يعلن — تنفيذاً لنصوص الأمر الحالى — أنه جزء من تشريع الحكومة المحلية للغرض المقصود من صدور هذا الأمر .

٣ : (١) يكون من حق الحاكم العام قانوناً ، وبناء على الأمر المنشور فى الجريدة الرسمية لحكومة السودان ، أن ينشئ مجلساً فى أية مديرية على أن تسند إلى هذا المجلس (فيما يتعلق بمثل هذه المديرية) أية سلطة أو واجبات تحال إليه من حين إلى آخر تنفيذاً لهذا الأمر ، وأن يصدر اللوائح التى

لا تتناقض مع نصوص هذا الأمر ، وهى لوائح تنظم طريقة تنفيذ السلطات والواجبات التى تحال إلى هذا المجلس من حين لآخر ، وأن يضع الاجراءات التى يسير عليها المجلس فى مداولاته ، وأن يضع النصوص العَرَضية والتكميلية التى تبدو ضرورية له أو ملائمة فى نظره لتنفيذ أغراض هذا الأمر على أحسن وجه .

(ب) يكون من حق الحاكم العام أن يعدل هـذا الأمر من حين لآخر بأمر ينشر فى جريدة حكومة السودان الرسمية .

٤ : (أ) يكون حاكم المديرية رئيس المجلس ، أما الوكيل فهو الشخص الذى يعين تنفيذاً لأمر تشكيل المجلس ويتولى الرئيس رياسة جميع الاجتماعات إذا كان موجوداً .

(ب) فى حالة غياب الرئيس يتولى الوكيل الرياسـة ، وإذا غاب تولاها أى عضو من أعضاء المجلس يعينه الحاكم من حين إلى حين لهذا الغرض ، وإذا غاب مثل هـذا العضو ، أو لم يوجد ، فان العضو الذى ينتخبه المجلس هو الذى يرأس اجتماعاته .

٥ : (أ) يعين ما لا يقل عن نصف أعضاء أى مجلس يؤسس تنفيذاً لهذا الأمر (بطريق التعيين أو الانتخاب) من الأشخاص الذين يوصفون بأنهم « سلطات الحكومة المحلية » أو من أعضاء « السلطات الحكومية المحلية » فى المديرية ، ولا يدخل فى هذا الرئيس ووكيله .

(ب) يمثل الأعضاء الباقون فى مثل هذا المجلس (وهم يعينون بالطريقة التى ينص عليها فى أمر إنشاء المجلس) أهم المصالح الاقتصادية والاجتماعية فى المديرية .

(ج) لا يجوز أن يرشح شخص لمنصب أى عضو من أعضاء المجلس المنصوص عليهم فى الفقرة (ا) من هـذه المادة إلا إذا كان قد أتم السنة الخامسة والعشرين من عمره ، ولا يجوز أن يرشح شخص لمنصب أى عضو من أعضاء المجلس المنصوص عليهم فى الفقرة (ب) من هذه المادة إلا إذا كان قد أتم السنة الثلاثين من عمره .

٦ — تكون سلطات وواجبات أى مجلس يؤسس تنفيذاً لهذا الأمر كما يلى ، وذلك إلى الحد وبالطريقة التى تبين فى اللوائح الملحقة بالأمر المذكور :

(ا) مد الحاكم بالنصح فى ما يتعلق بتنفيذ سلطاته وواجباته بوصفه السلطة المشرفة المنسقة ، وبوصفه متمتعاً بالسلطات الأخرى المذكورة فى قانون الحكومة المحلية .

(ب) ينفذ المجلس أية سلطة أو واجب يسندها قانون الحكومة المحلية إلى الحاكم ، ثم تحال إلى المجلس تنفيذاً للمادة السابعة من هذا الأمر .

(ج) توجيه النصح إلى الحاكم بشأن أية مسألة أخرى .

٧ — يستطيع الحاكم العام بأمر ينشر فى جريدة السودان الرسمية أن يخول للحاكم أن يحيل إلى أى مجلس يؤلف فى مديريته (تنفيذاً لنصوص هذا الأمر) جميع السلطات التى تخول له من حين لآخر تنفيذاً لقانون الحكومة المحلية أو يحيل إليه أى جزء من هذه السلطات .

٨ : (ا) يستطيع الحاكم العام بأمر ينشر فى جريدة حكومة السودان الرسمية أن يعلن أن أى أمر أو جزء من أى أمر قد أصبح قسما من قانون الحكومة المحلية للأغراض المذكورة فى الأمر الحالى .

(ب) يكون مفروضاً أن أى أمر من هذا النوع يشمل أية لائحة أو أمر جديد يصدر وفقاً لنصوص الأمر الحالى أو أى جزء من الأمر الذى يتعلق به ، إلا إذا كان ما تقرره اللائحة أو الأمر الجديد مستبعداً ملغى بصفة خاصة فى نصوص الأمر الحالى ؟

وضعه الحاكم العام للسودان فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٣

إمضاء : ك . د . د . هندرسون — سكرتير الحاكم فى المجلس

إمضاء : ه . ج . هدلستون — حاكم عام

أمر المجالس الاستشارية ١٩٤٣

الأمر رقم ٧ — ١٩٤٣

وهو أمر ينص على أن يؤسس فى السودان مجلس استشارى واحد أو أكثر من واحد لتؤلف منها أداة أكثر دواماً مما هو قائم الآن ، ويستطيع الحاكم العام ، إلى الحد الذى قد يراه ضروريا أو مناسباً من حين لآخر ، أن يستشير بواسطة هذه المجالس أشخاصاً يمثلون السودان ، وأن يشرح لهم أى مظهر عام أو خاص لسياسة حكومة السودان .

وقد رسم الحاكم العام للسودان هذا الأمر قانوناً على الوجه الآتى :

١ — يمكن أن يسمى هذا الأمر « أمر المجالس الاستشارية ١٩٤٣ » وينفذ من تاريخه .

٢ — ينص هذا الأمر على ما يلى ، إلا إذا كان هناك ما يتنافى معه فى النص أو الموضوع :

« سلطة الحكومة المحلية » هى أى شخص أو هيئة من الأشخاص يخول لها الحاكم (بأمر من الحاكم العام وفقاً للقسم الرابع (ا) من أمر الحكومة المحلية (بلديات) ١٩٣٩ ، أو تنفيذاً للقسم الثالث (ا) من أمر الحكومة المحلية ١٩٣٧ مدن) أية سلطة تكون قد أسندت إليه أو أسندت إلى أية سلطة تخضع له بهذا الأمر أو بأية لائحة أو نظام يوضع على أساسه ، ويدخل فى معنى هذه السلطة كذلك أى شخص أو هيئة من الأشخاص تعين بأمر من الحاكم العام طبقاً للقسم الخامس من أمر الحكومة المحلية (مناطق زراعية ١٩٤٣) .

٣ : (ا) بناء على الأمر المنشور فى جريدة حكومة السودان الرسمية يكون من حق الحاكم العام قانوناً أن ينشىء مجلساً أو أكثر فى الهيئة الاستشارية التابعة للحاكم العام ، وذلك لحكم السودان بأسره حكماً طيباً أو حكم أى جزء معين منه ، ومن حقه أن يدخل فى مثل هذا الأمر لوائح لا تتنافى مع نصوص الأمر وتعين الطريقة التى يطلب بها النصح من المجلس والطريقة التى يدلى المجلس بواسطتها بهذا النصح ، وتضع اللائحة كذلك الاجراءات التى يتبعها المجلس فى مداولاته والنصوص التكميلية والعرضية التى تبدو ضرورية أو مناسبة لتنفيذ أغراض هذا الأمر على أفضل وجه .

(ب) يكون من حق الحاكم العام قانوناً أن يصدر من حين لآخر أمراً بتعديل مثل الأمر السابق الذكر على أن ينشر فى جريدة حكومة السودان الرسمية .

٤ : (ا) يكون الحاكم العام رئيساً لكل مجلس استشارى ينشأ تنفيذاً لهذا الأمر وإذا حضر اجتماعاته فانه يرأسها جميعاً .

(ب) إذا لم يحضر الحاكم العام رأس الاجتماعات وكيله ، وإذا لم يحضر وكيله يرأس الاجتماعات أى شخص يعينه الرئيس وتكون له أية سلطة كانت تخول للرئيس .

٥ — يكون السكرتير الإدارى والسكرتير المالى والسكرتير القانونى — كل حسب وظيفته — وكلاء لكل مجلس استشارى ينشأ تنفيذاً لهذا الأمر ، ولكن لن يكون للوكيل الحق فى أن يقترع على أى مسألة تقدم إلى أعضاء المجلس للاقتراع عليها .

٦ : (أ) تكون عضوية ما لا يقل عن نصف أعضاء أى مجلس استشارى يؤسس تنفيذاً لهذا الأمر بالتعيين ، ولا يدخل فى هذا الرئيس ووكلاؤه والأعضاء الفخريون ، على أن يكون التعيين بالتساوى بين كل مديرية وأخرى ، ويحدث ذلك بالترشيح أو بالاختيار من أعضاء مجالس المديريات التى تؤسس تنفيذاً لأمر الحكومة المحلية (مجالس مديريات) لعام ١٩٤٣ ، ويسرى هذا على ذلك الجزء من السودان الذى تأسس المجلس الاستشارى له ، أو يسرى على أية مديرية لم ينشأ فيها مثل هذا المجلس من الأشخاص الذين يسمون « سلطات الحكومة المحلية » أو أعضاء الهيئة التى تسمى « سلطات الحكومة المحلية » أو الأشخاص الذين يوصى الحاكم بصفة خاصة بترشيحهم للتعيين أعضاء فى مجلس المديرية عند انشائه .

(ب) يمثل الأعضاء الباقون فى أى مجلس استشارى من هذا النوع أهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية فى السودان إلى المدى الذى يرى الحاكم العام أنه أصبح مرغوباً فيه أو ملائماً .

(ج) لا يرشح لعضوية مثل هذا المجلس أى شخص لم يتم السنة الثلاثين من عمره »

وضع هذا الأمر الحاكم العام للسودان فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٣

امضاء :	امضاء :
ك . د . د . هندرسون	ه . ج . هدلستون
سكرتير الحاكم لدى المجلس	حاكم عام

أمر المجلس الاستشارى لشمال السودان ١٩٤٣

أصدر الحاكم العام الأمر التالى تنفيذاً للسلطات المخولة له بالأقسام ٢ و٣ و ٤ من أمر المجالس الاستشارية ١٩٤٣ :

القسم الأول — تمهيد

١ — يمكن أن يسمى هذا الأمر « أمر المجلس الاستشارى لشمال السودان ١٩٤٣ » وهو يدخل فى طور التنفيذ من يوم نشره فى جريدة حكومة السودان .

٢ — يكون معنى الكلمات والجمل المستخدمة فى هذا الأمر هو المعنى نفسه الوارد فى أمر المجالس الاستشارية ١٩٤٣

القسم الثانى — تشكيل المجلس

٣ : (ا) ينشأ بهذا الأمر مجلس استشارى (سيشار إليه فيما بعد بأنه « المجلس ») لذلك الجزء من السودان الذى يشمل مديريات النيل الأزرق ودارفور وكسلا والخرطوم وكردفان ومديرية الشمال .

(ب) يكون اسم المجلس هو « المجلس الاستشارى لشمال السودان » .

٤ : (أ) يتألف المجلس من الرئيس والوكيل و ٢٨ عضواً عادياً .

(ب) يعين الحاكم العام ثلاثة أعضاء عاديين من كل مديرية ذكرت فى الفقرة ٣ (أ) من هذا الأمر ، وإذا حدث فى تاريخ التعيين أن كان مجلس مديرية قد تأسس فى أية مديرية من هذه المديريات تنفيذاً لنصوص أمر الحكومة المحلية « مجالس مديرية » ١٩٤٣ فإن الأعضاء العاديين الثلاثة الذين يختارهم الحاكم العام من هذه المديرية يعينون من أعضاء مجلس المديرية ، إما بناء على ما يتراءى للحاكم العام نتيجة لتوصيات مباشرة من حاكم المديرية ، أو ينتخبهم أعضاء مجلس المديرية تنفيذاً للقواعد المبينة فيما بعد .

وإذا لم يكن فى أى مديرية « مجلس مديرية » عند تاريخ تعيين الأعضاء العاديين للمجلس الاستشارى لشمال السودان فإن الأعضاء الثلاثة الذين يمثلون المديرية يعينون بناء على توصية الحاكم من الأشخاص الذين يوصفون بأنهم « سلطات الحكومة المحلية » أو من الذين يوصفون بأنهم « أعضاء فى سلطات الحكومة المحلية » ، فى المديرية المذكورة ، أو من الأشخاص الذين يوصى الحاكم بصفة خاصة بترشيحهم لعضوية مجلس المديرية عند انشائه .

(ج) يعين الحاكم العام عضوين عاديين من أعضاء غرفة السودان التجارية ويكون واحد من العضوين على الأقل من أصل سودانى .

(د) يعين الحاكم العام الأعضاء الثمانية العاديين الباقين بطريقة يكون القصد منها هو أن تمثل فى المجلس أهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية ، ومنها الزراعة والتعليم والصحة وفقاً لما يرى أنه أمر مرغوب فيه .

(هـ) لكى يمثل المجلس جميع مظاهر الرأى العام السودانى بقدر المستطاع — وإلى أن يحين الوقت الذى يظهر فيه أن هناك عدداً مناسباً كافياً من السودانيين « الصالحين للعضوية » خارج صفوف الموظفين العاملين فى حكومة السودان — يمكن تعيين عضو أو أكثر من الأعضاء العاديين الذين تنطبق عليهم الفقرة (د) من الموظفين الرسميين السودانيين العاملين.

٥ : (ا) يستطيع الحاكم العام أن يعين الأعيان السودانيين البارزين أعضاء فخريين فى المجلس ، ويستطيع هؤلاء بناء على دعوة الحاكم العام أن يشهدوا أى جزء من اجراءات أى دورة من دورات المجلس .

(ب) ترسل إلى كل عضو فخرى نسخ من جداول الأعمال ومحاضر جلسات المجلس ، كما يرسل إليهم أى تقرير يضعه الحاكم العام تنفيذاً لنصوص الفقرة ٢٠ من هذا الأمر إذا وافق الرئيس على ذلك .

٦ — حينما يرغب الحاكم العام فى أن يدلى أى شخص بآرائه إلى المجلس عن أى ناحية من سياسة الحكومة إزاء أى مادة أدرجت فى جدول الأعمال بأى جلسة من جلسات المجلس أو يفسر هذه السياسة — فانه يستطيع أن يعين مثل هذا الشخص عضواً غير عادى فى المجلس لمثل هذه المناسبة .

(ب) يستطيع أى عضو غير عادى فى المجلس أن يشترك فى مداولات المجلس بالطريقة نفسها التى يشترك بها أى عضو عادى فيها ، ولكنه لايقترع على أى مسألة قد تعرض على أعضاء المجلس للاقتراع عليها .

٧ : (ا) يجدد أعضاء المجلس بصفة عامة — ما عدا الرئيس والوكيل — مرة كل ثلاث سنوات بشرط أن تعتبر المدة الأولى (وهى من ثلاث سنوات) وكأنها قد ابتدأت فى اليوم الأول من شهر يناير التالى لنشر

هذا الأمر، وذلك بغض النظر عن التاريخ الفعلى لتعيين الأعضاء العاديين الذين يتألف منهم أول مجلس .

(ب) وينسحب من المجلس كل عضو من الأعضاء العاديين عند انتهاء كل مدة (وهى من ثلاث سنوات) ومع ذلك يمكن ترشيحه ليعاد انتخابه مرة أخرى .

٨ — يستطيع أى شخص يعين عضواً فى المجلس أن يستقيل من منصبه بإخطار كتابى يرسل إلى الحاكم العام .

٩ — يستطيع الحاكم العام كتابة أن يلغى تعيين أى عضو من أعضاء المجلس

١٠ : (ا) يستطيع الحاكم العام أن يقف أى عضو من أعضاء المجلس عن أداء وظائفه كعضو فيه .

(ب) يستطيع الحاكم العام أن يعيد إلى المجلس أى عضو سبق وقفه .

١١ — فى حالة خلو منصب أى عضو بالوفاة أو الاستقالة أو إلغاء التعيين يستطيع الحاكم العام أن يعين شخصاً آخر لملء هذا المنصب .

١٢ : (ا) يعين الحاكم العام سكرتيراً للمجلس .

(ب) يحفظ السكرتير جميع السجلات والوثائق الخاصة بالمجلس .

القسم الثالث — اللوائح

١٣ — تعقد دورات المجلس مرتين على الأقل فى كل عام ، ويكون موعد عقدها ومكانه طبقاً للتعليمات التى يصدرها الرئيس .

١٤ : (ا) يصدر السكرتير إعلانا بدعوة الأعضاء إلى الدورات التى تعقد على أن يكون مرفقاً بنسخة من جدول الأعمال ، وترسل الدعوة إلى المسكن المعتاد لكل عضو أو تترك فيه قبل تاريخ افتتاح الدورات بثلاثين يوماً

على القليل ، ولكن عدم إرسال أى إعلان أو جدول أعمال من هذا النوع لايؤثر من الناحية القانونية فى صحة الدورات أو الإجراءات التى تتخذ فيها .

(ب) الرئيس هو الذى يضع جدول الأعمال التى تعرض فى أى دورة من دورات المجلس ، ويقسم الجدول قسمين : فالقسم الأول يذكر المسائل التى يرغب الرئيس فى استشارة المجلس بشأنها والطريقة التى تقدم بها كل مشورة من هذا النوع ، والقسم الثانى يشمل موضوعات السياسة الحكومية التى يراد شرحها المجلس .

(ج) ويستطيع أى خمسة أعضاء — بإخطار كتابى يسلم إلى سكرتير المجلس قبل تاريخ افتتاح الدورة بشهرين كاملين على الأقل — أن يطلبوا إدماج أى موضوع معين فى القسم الثانى من جدول الأعمال .

ويترك إدماج مثل هذا الموضوع فى الجدول للرئيس يتصرف فيه كما يشاء ، ويستطيع أن يقتصر فى أى إدماج من هذا النوع على أى جزء أو مظهر معين من الموضوع .

(د) يستطيع الرئيس بمطلق حريته بعد موافقة أكثرية الأعضاء الذين يشهدون أى دورة أن يدخل أى موضوع جديد فى أى جزء من جدول الأعمال .

(هـ) لا يعرض للبحث فى أى دورة من دورات المجلس مسألة لم تدرج فى جدول الأعمال بالطرق المبينة سابقاً .

١٥ : (ا) بعد الفراغ من المسائل المدرجة فى جدول الأعمال يعلن الرئيس انتهاء الدورة .

(ب) يستطيع الرئيس بمطلق حريته وفى أى مرحلة أن يعلن انتهاء أى دورة من دورات المجلس ، وفى مثل هذه الحالة لا يحال أى موضوع فى الجدول إلى الدورات التالية للمجلس .

(ج) يستطيع الرئيس بمطلق حريته وفى أى مرحلة أن يعطل أى دورة ، وفى هذه الحالة تدمج الموضوعات الباقية فى جدول الأعمال فى مكانها المناسب من جدول الدورات التالية .

(د) بعد انتهاء أو تعطيل أى دورة لا يجتمع المجلس مرة أخرى لأى غرض إلا إذا دعى إلى الاجتماع فى الوقت المناسب تنفيذاً لنصوص الفقرة الخاصة بالإجراءات .

١٦ — يستطيع الرئيس بقرار منه أن يؤجل أى دورة .

١٧ : (ا) يعمل الرئيس على وضع محاضر لإجراءات كل دورة ثم تدمج فى كتاب يحفظ لهذا الغرض .

(ب) لا تسجل المحاضر إلا ملخصاً لأى خطبة افتتاح ، وفيما يتعلق بالموضوعات التى تدخل فى الجزء الأول من جدول الأعمال تذكر فى المحاضر مسألة عرض أى موضوع على المجلس ، ونوع أى مشروع قرار أو تعديل يعرض عليه سواء وافق المجلس عليه أو رفضه مع أسماء المقترحين والمؤيدين والقرار الذى اتخذ بشأنه ، وتذكر كذلك المناقشات التى دارت فى المجلس وموضوعها وتعيين أى لجنة خاصة أو قائمة لهذا الشأن والغرض منها ، ويذكر أى تقرير يقدمه المجلس أو لجنة منه وموضوع التقرير ، وفى ما يتعلق بالموضوعات التى تدخل فى الجزء الثانى من جدول الأعمال يذكر كل شرح من جانب الحكومة لسياستها والموضوع الذى شرحته .

(ج) تجمع كل التقارير التى يقدمها المجلس وتوضع لها أرقام وتحفظ مرتبة ترتيباً زمنياً فى مف أو ملفات خاصة .

(د) يضع السكرتير ملخصاً لأى تفسير لسياسة الحكومة بشأن أى موضوع وتجمع هذه التلخيصات وتوضع لها أرقام وتحفظ مرتبة ترتيباً زمنياً فى ملف أو ملفات خاصة ، ويفعل السكرتير ذلك بناء على تعليمات الرئيس أو طلب أكثرية الأعضاء الذين يسمعون هذا التفسير .

(ه) تسجل المحاضر باللغتين الإنجليزية والعربية ويحفظها سكرتير المجلس ويقرأها ويأخذ موافقة المجلس عليها ويوقعها الشخص الذى يرأس الجلسات التالية للجلسات التى سجلت حوادثها .

١٨ — يستطيع أى فرد من أفراد الجمهور أن يطلع على محاضر إجراءات المجلس فى جميع الأوقات المعقولة ، ويستطيع أى فرد أن يحصل على نسخة منها أو ملخص لها بعد دفع الرسوم المعقولة التى تحدد لذلك .

١٩ — المسائل التى تعرض فى أى دورة تبسط وفقاً للنظام الذى تبت عليه فى جدول الأعمال إلا إذا أراد الرئيس غير ذلك .

٢٠ : (١) يقدم المجلس إلى الرئيس نصحه بشأن أى موضوع وفقاً للتعليمات الواردة فى جدول الأعمال بإحدى الطرق التالية :

(١) بقرار من المجلس بعد المناقشة فى الموضوع

(٢) بالمناقشة فى الموضوع فقط

(٣) بتقرير من لجنة خاصة يعينها المجلس لهذا الغرض نفسه بشرط أن يكون من حق المجلس أن يصدر قراراً يطالب فيه أن يعرض مثل هذا التقرير أولا عليه لمناقشته ثم إقراره

(٤) بتقرير يوضع بعد إحالة الموضوع إلى لجنة مؤلفة من المجلس كله.

(٥) بتقرير من لجنة قائمة فى المجلس بشرط أن يكون من حق المجلس أن يصدر قراراً يطلب فيه أن يعرض مثل هذا التقرير أولا عليه لمناقشته ثم إقراره .

(ب) يستطيع الرئيس — أو الشخص الذى يتولى الرياسة فى أى دورة إذا غاب الرئيس — أن يطلب قبل تقديم النصح إليه بأى طريقة من هذه الطرق تقديمه إليه بأى طريقة أخرى .

(ج) يعرض الرئيس على المجلس كل تقرير تقدمه أى لجنة من المجلس إليه مباشرة لإبلاغ الأعضاء فحواه فى الجلسة التالية لتسليم هذا التقرير إليه

٢١ : (ا) يشرح الوكيل أو أى عضو أو أعضاء غير عاديين يعينون لهذا الغرض كل موضوع يكون خاصاً بسياسة الحكومة من الموضوعات المذكورة فى القسم الثانى من جدول الأعمال .

(ب) بعد الانتهاء من مثل هذا الشرح يستطيع الرئيس بمطلق حريته أن يسمح بتوجيه الأسئلة لغرض واحد هو إيضاح أى نقطة تظهر أو تثار فى أثناء الشرح .

٢٢ — يستطيع الرئيس — أو الشخص الذى يرأس أى دورة المجلس فى غيابه — أن يقفل باب المناقشة بشأن أى موضوع معروض على المجلس فى أى وقت .

٢٣ : (ا) يعين المجلس — عند ما يقتضى ذلك جدول الأعمال أو السلطات التى خولت له فى الفقرة (ب) من المادة ٢٠ — لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة أعضاء أو أكثر لترفع تقريرها إلى الرئيس ، أو لترفع تقريرها — بعد قرار يتخذه المجلس تنفيذاً لنصوص الفقرة (ا — ٣) من المادة ٢٠ —

إلى المجلس أى موضوع من الموضوعات التى يشملها الجزء الأول من جدول الأعمال .

(ب) يستطيع المجلس أن يعين واحداً من الأعضاء رئيساً للجنة خاصة ، فإذا لم يفعل المجلس ذلك انتخب أعضاء اللجنة رئيسهم .

(ج) يكون رئيس اللجنة الخاصة مسئولا بصفة عامة عن إعداد التقرير وكتابته وهو مسئول كذلك (إلا إذا صدرت إليه تعليمات من الرئيس أو المجلس بغير ذلك) عن إتمام التقرير وتسليمه إلى الرئيس أو المجلس وفق ما تقضى به الحالة فى خلال أربعة أشهر من تاريخ تعيين اللجنة .

(د) تجتمع اللجنة الخاصة فى الأماكن والمواعيد التى يحددها رئيسها .

(هـ) ينتهى تعيين اللجنة الخاصة عند ما ترفع تقريرها إلى رئيس المجلس أو إلى المجلس نفسه وفق ما تقضى به الحالة .

(و) يستطيع المجلس بقرار منه أن يلغى تعيين أى لجنة خاصة وأن يعين لجنة خاصة أخرى بدلا منها .

٢٤ : (أ) يستطيع المجلس بقرار منه أن يعين لجنة أو لجاناً قائمة فى المجلس تكون مؤلفة من ثلاثة أعضاء أو أكثر لترفع تقريراً إلى الرئيس — أو إلى المجلس وفق ما تقضى به الحالة — بشأن أى موضوع من الموضوعات المعروضة على المجلس تنفيذاً لنصوص الفقرة (أ — ٥) من المادة ٢٠ ويستطيع أن يعين أعضاء اضافيين فى هذه اللجنة أو اللجان من حين لآخر .

(ب) يستطيع المجلس أن يعين أحد الأعضاء رئيساً لأى لجنة قائمة ، فإذا لم يفعل (المجلس) ذلك انتخب أعضاء اللجنة رئيسهم .

(ج) يكون رئيس اللجنة القائمة مسئولا بصفة عامة عن إعداد التقرير الخاص بأى موضوع يعرض على اللجنة وكتابته ، وهو مسئول كذلك (إلا إذا صدرت إليه تعليمات من الرئيس أو من المجلس بغير ذلك) عن إتمام التقرير ورفعه إلى الرئيس — أو المجلس وفق ما تقضى به الحالة — فى خلال أربعة أشهر من تاريخ عرض مثل هذه المسألة على اللجنة .

(د) تجتمع اللجنة القائمة التابعة للمجلس فى الأماكن والمواعيد التى يحددها رئيس اللجنة .

(ه) يستطيع المجلس بقرار منه أن يلغى تعيين أى لجنة قائمة أو تعيين رئيسها أو جميع أعضائها أو بعضهم . و يستطيع أن يعين رئيساً جديداً أو أعضاء جدداً وفق ما تقضى به الحالة .

(و) ينتهى تعيين أى لجنة قائمة عند انتهاء مدة الثلاث السنوات المقررة للمجلس الذى عين اللجنة .

(ز) يستطيع المجلس بقرار منه أن يخول للرئيس فى الفترة الواقعة بين دورتين أن يرفع أى مسألة لها صلة بأى موضوع معين إلى اللجنة القائمة لكى تضع تقريراً عنها .

٢٥ — يستطيع رئيس أى لجنة فى المجلس (بموافقة رئيس المجلس أو وكيله) أن يدعو أى شخص — سواء كان عضوا فى المجلس أو لم يكن عضوا فيه — إلى حضور أى اجتماع للجنة بصفة استشارية ، ولكن مثل هذا الشخص لا يحسب عضواً من تلك اللجنة ولا يقترع على أى مسألة تعرض على اللجنة للاقتراع عليها .

٢٦ — يستطيع المجلس من حين لآخر أن يصدر أوامر بشأن إدارة أعمال المجلس أو أى لجنة منه بشرط أن لا تكون هذه الأوامر متناقضة أو متنافرة مع نصوص أمر المجالس الاستشارية ١٩٤٣ أو الأمر الحالى .

القسم الرابع — الانتخابات

٢٧ — عند ما يحدث أى انتخاب قبل تعيين أى عضو من أعضاء المجلس من بين أعضاء أى مجلس مديرية يحدث الانتخاب وفقاً للقواعد الآتية :

(ا) يعقد رئيس مجلس المديرية المذكور اجتماعاً خاصاً من أعضاء هذا المجلس .

(ب) يقترح عضو من أعضاء المجلس اسم أى شخص يرشح للانتخابات ويؤيده عضو ثان ، بشرط أن لا يرشح أى موظف عامل فى حكومة السودان إلا إذا كان قد حصل على إذن كتابى بذلك من حاكم المديرية أو رئيس مصلحته .

(ج) يقدم الرئيس إلى كل عضو من الأعضاء عند اجتماع المجلس ورقة اقتراع تحتوى أسماء جميع المرشحين الذين اقترحت أسماؤهم وتأيدت بالطريقة القانونية المناسبة ، ويسجل كل عضو فى هذه الورقة صوتاً أو عدة أصوات وفقاً لعدد الأعضاء الذين يراد انتخابهم ثم يعيد الورقة إلى الرئيس .

(د) يفتح الرئيس أوراق الاقتراع فى الاجتماع ويسجل النتائج .

(ﻫ) يعلن الرئيس أن العضو — أو الأعضاء إذا كان يراد انتخاب أكثر من عضو — الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات قد انتخبوا ، وفى حالة تساوى الأصوات بطريقة تؤثر فى نتيجة الانتخاب يحدث انتخاب آخر مباشرة بقدر ما تقضى به الضرورة وبالطريقة نفسها التى حدث بها الانتخاب السابق .

الثورة المهدية وذيولها



رأيت لزاما علىّ ، وقد انتهيت من إعطاء القارئ المصرى فكرة واضحة عن الحالة السياسية الحاضرة فى السودان ، وما رأته الحكومة القائمة هناك بشأن تطور البلاد السياسى ، أن أشير — مجرد إشارة — إلى الثورة المهدية التى قامت فى السودان وأدت إلى إعادة فتحه ثم عقد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، و إلى قيام الحكم الثنائى (!) فى السودان . ولا تزال أنباء هذه الثورة وأسبابها والدوافع إليها موضع بحث المؤرخين والكتاب وليس من المصلحة أن أنقل للقارئ ما يردده هؤلاء جميعاً فى أبحاثهم — لا لأنها غير جديرة بالنقل — و إنما لأن الوثائق الحقيقية التى تكشف الستار عن أسباب هذه الثورة ، والدوافع إليها — لا تزال بعيدة عن متناول الجمهور ، وليس من المصلحة — وخاصة من الجانب المصرى — أن يثار هذا الموضوع اثارة لا تقوم على أساس ، أو أن يتناولها الكتاب على أنه بحث « للتسلية » أو إثارة جمهور القراء ببيانات مثيرة تنفع الكتاب مادياً ، ولكنها تصيب القضية العامة إصابات جارحة ..

لهذه الأسباب جميعها ، رأيت أن أشير اشارة موجزة إلي أنه فى فترة قصيرة من تاريخ السودان قامت الثورة المهدية لأغراض — لم تدرس دراسة جدية حتى الآن — ولدوافع — لم تعرف تمام المعرفة — انتهت إلى اتفاقيتى ١٨٩٩ و إلى أن قام فى السودان نوع من الحكم هو الذى كان مثار البحث فى كل مباحثات ومفاوضات رسمية حتى الآن .

وهذه الثورة المهدية هى التى أشارت إليها مقدمة اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الذى ننشره فيما بعد .

وقد رأيت أن أضع الإتفاقية بنصها أمام أنظار القراء حتى يستطيعوا تتبع تطورات المسألة السودانية فى كل المفاوضات المصرية البريطانية ، وهى التطورات

التى حرصت على إبرازها — دون سواها من التطورات التى تلت عقد هاتين الاتفاقيتين — رغبة منى فى أن يلم المصرى والسودانى بوجهة النظر المصرية ، وكذلك وجهة النظر البريطانية فى مسألة هى اليوم فى مقدمة المسائل الوطنية الكبرى :

اتفاقيتا يناير ويوليو عام ١٨٩٩

فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وقع بطرس غالى باشا عن حكومة الجناب العالى خديو مصر ، واللورد كرومر عن حكومة جلالة ملكة الانجليز الوفاق الآتى نصه بشأن إدارة السودان فى المستقبل ، وهو الوفاق أو الاتفاق المعروف باسم «اتفاقية ١٨٩٩» وهذا هو نص الاتفاق :

« حيث إن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالى الخديوى ؛

« وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة ؛

« وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل ؛

« وحيث إنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفا وسواكن إدارياً بالأقاليم المفتتحة المجاورة لها .

« فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

المادة الأولى

« تطلق لفظة السودان فى هـذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة إلى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا — الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو !

ثانياً — الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو !

ثالثاً — الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً.

المادة الثانية

« يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معاً فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

المادة الثالثة

« تفوض الرياسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب «حاكم عموم السودان» ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة

« القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى تكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها

وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

« وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

المادة الخامسة

« لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المادة السادسة

« المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

المادة السابعة

« لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية ، إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانى البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من

البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة

« فيما عدا سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه » .

المادة التاسعة

« يعتبر السودان بأجمعه ، فيما عدا مدينة سواكن ، تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلافه بمنشور من الحاكم العام » .

المادة العاشرة

« لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلاتات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية » .

المادة الحادية عشرة

« ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن » .

المادة الثانية عشرة

« قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها » .

تحريراً بالقاهرة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ — الإمضاءات

كرومر — بطرس غالى

وفى ١٠ يوليو من السنة نفسها عدّلت هذه الاتفاقية على الصورة التالية :

« حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن ؛

« وحيث إنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات ، وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصاً لما يترتب عليه من النفقات ؛

« وحيث إن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضرراً جسيماً فيكون حينئذ من الصواب إجراء المساواة بين تلك المدينة و بين باقى السودان ؛

« وحيث إنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار اليه فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

المادة الأولى

« تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لإدارة السودان فى المستقبل ؟ »

تحريراً بمصر فى ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩

إمضاء :	إمضاء :
بطرس غالى	كرومر

السودان في تقرير ملنر

أما ما حدث بعد ذلك فى السودان فلن يفيدنا فى كثير أو قليل فى بحثنا هذا ، إذ أنى أرمى كما سبق القول إلى إبراز نظرة المفاوض البريطانى ، وكذلك المفاوض المصرى إلى السودان ، فمن الخير — خوفاً من تشعب البحث — أن نخطو خطوة كبيرة بعد ١٨٩٩ وأن ننتقل إلى الفترة التى بدأت مسألة السودان تصبح فيها أساساً من أسس المفاوضات المصرية البريطانية :

فنى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ فوضت لجنـة خصوصية برياسة اللورد ملنر لتحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت فى القطر المصرى ، وتقديم تقرير عن الحالة فى تلك البلاد . وقدمت اللجنة مشروعا للاتفاق مع مصر من غير ذكر للسودان ، وفى هذا قال اللورد فى تقريره ما يلى :

« إن المشروع الذى تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان ، البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محددة تحديداً جلياً فى الاتفاق الإنجليزى المصرى المبرم فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وليست كحالة مصر التى لا تزال غير معينة . فلهذه الأسباب أخرجنا السودان عمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد ، وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه ؛ ولكن منعاً للخطأ وسوء الفهم بمصر فى غاية مناقشاتنا ومداها دفع اللورد ملنر الكتاب التالى إلى عدلى باشا يكن لما أرسل اليه المذكرة وهو :

١٨ أغسطس سنة ١٩٤٥

عزيزى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس ، أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو

ظاهر من المذكرة نفسها ، ولكنى أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل ، أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة : وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه ، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فإن البلدين يختلفان اختلافاً عظيما فى أحوالهما ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر .

إن السودان تقدم تقدماً عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة .

على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى إيراد الماء الذى يصل اليها ماراً فى السودان ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجتها الحالية والمستقبلة ؟

الامضاء

ملنر

العنوان : حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

ويجمل بنا فى هذا المقام أن نورد بالإيجاز الأسباب التى نرى أنها تقضى باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادىء التى يراد تسوية المسألة المصرية عليها ، ونشير فى الوقت عينه إلى الخطة العامة التى يلوح لنا أنها أصلح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :

. إن الأكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها ، وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود وفى كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيما ، ويضاد بعضها بعضاً كثيراً . أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التى يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين .

والإسلام آخذ فى الانتشار فى السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله ، وهذه المؤثرات تلطف ما بين أهالى البلدين من التضاد والتنازع ولكنها لا تقوى عليه بعد ما زادت تذكار سوء الحكم المصرى الماضى قوة وشدة .

أما الروابط السياسية التى ربطت السودان بمصر فى فترات مختلفة من الزمان الماضى فكانت دائماً روابط واهية فإن الفاتحين المصريين اجتاحوا أقساماً من السودان بل السودان كله ، ولكن مصر لم تخضع السودان إخضاعاً حقيقياً ولا ادغمته فيها وجعلته بعضاً منها بمعنى من المعانى ، وكان فتحها له فى القرن الماضى نكبة كبيرة على البلدين معاً وانتهى أمره بفتنة المهدى التى قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب فى أوائل العقد الثانى من ذلك القرن . ولم يبق للسلطة المصرية أثر فى السودان مدة أكثر من عشر سنوات إلا فى مقاطعة صغيرة حول سواكن ، فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات أنفقت عليها أموالا طائلة لنجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التى كانت عرضة لسيل عصابات المهدى الجارفة واستلمت الأيدى البريطانية زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين فى سنتى ١٨٩٦ — ١٨٩٨ ، وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية فى سنة ١٨٩٩ لأن الحاكم العام وإن كان يعينه سلطان (وسابقاً خديو) مصر فإن الحكومة البريطانية هى التى ترشحه وكل مديرى المديريات وكبار الموظفين هم من البريطانيين ، فتقدم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأدبياً تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام لأننا إذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بساطة هذه القضية وهى إدخال المبادىء الأولية لحكومة منظمة متمدنة إلى بلاد أهلها لا يزالون فى أول عهد السذاجة ، حكمنا أن النجاح العظيم الذى نجحته بلاد السودان فى المدة الطويلة التى كان فيها السر ريجنلد ونجت حاكما عاما عليها يعد أمجد صفحة فى تاريخ الحكم البريطانى على الشعوب المتأخرة . أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوبة

عند أهل السودان ، والسلام والتقدم مخيمان على تلك البلاد إلا فيما ندر .

غير أنه وان تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر ، وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين ، فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جداً فى السودان : وهى أن النيل الذى يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يجرى مسافة مئات من الأميال فى بلاد السودان فمن أهم الأمور لمصر منع أى تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من إصلاح أراضيها التى تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان وتصيير قابلة للزراعة إذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للرى عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التى يأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى الآن ، ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم إلى ماء أكثر لأجل تقدمها ؛ وقد يفضى ذلك إلى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر ، ولكن الأمل وطيد أنه إذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لرى كل الأطيان التى يمكن أن تحتاج إلى الرى سواء كانت فى مصر أو فى السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرى مسألة على أعظم مكان من الأهمية ، والقضايا التى تنطوى تحت ذلك فنية ، كانت أو غير فنية ، صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى فى رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الأولى وأيضاً من رجال ينوبون عن كل البلدان التى لها علاقة بهذا الأمر وهى مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التى لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط .

ولتجاور مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها ، ويحق لها أن تكون كذلك أيضاً ، ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التى تكون عليها فى آخر الأمر ، ويكفيها لقضاء أغراضها

في الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقي والتقدم مستقلاً عن مصر .

والضرورة تقضي الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ، ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية ، بل الواجب القاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتساع أرجائه واختلاف طباع أهله وأخلاقهم ، فالحكومة البيرقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق وإنما تلائمه اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الأعمال الإدارية البسيطة التي تحتاج البلاد إليها في الحالة التي هي عليها من التقدم ، لأن ذلك يقلل نفقاتها ويزيد في كفاية رجالها وحسن إدارتها، والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قليلي العدد في جنب الذين يؤتى بهم من مصر، وهؤلاء لا يحبون الخدمة في السودان ، ولكن هذه الصعوبة ستذلل كلما تقدم التعليم في السودان وزاد عدد الذين يصيرون أكفاء من أهله لتقلد الوظائف الرسمية ، والواجب في الوقت عينه الانتباه الكلي إلى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذي ارتكب في مصر بإدخال نظام إليها لا يؤهل التلاميذ لعمل يذكر سوى الأعمال الكتابية والوظائف الإدارية الصغيرة وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام في الحكومة . فليس في السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين ، ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربي في السودانيين القابلية والميل إلى الأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة ، إذ حاجة تلك البلاد الآن هي إلى الترقي المادي وفي وسعها الاستغناء عن نظام إداري على غاية من الاتقان .

إن القواعد العسكرية التي لا تزال تستخدم في السودان كبيرة جداً . نعم إن

وجود جيش كبير فى تلك البلاد كان لازماً لإتمام فتحها ولاستتباب السكون فيها ، ولكنا نرى أن الزمان قد حان لإعادة النظر فى مسألة القوات العسكرية فى البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على عاتق مصر من ابقائها هناك . ثم إن وظيفتى الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزالان مجتمعتين فى شخص واحد ، وكانت الأسباب التى تقتضى ذلك وجيهة فى الماضى ، ولكن قد يمكن الدفاع عنه إذا أريد أن يكون كذلك دائماً ، ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكى عند سنوح أول فرصة .

ويقال بالإجمال ان الغرض الذى ترمى إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ، ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل ، فلمصر حق لا ينازع فيه فى الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتى بها . فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه فى كل حال من الأحوال سكنت بذلك روع المصريين (! ! !) وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل . ورأينا أن هذا التصريح يفى بالغرض المقصود إذا تم فى الوقت الحاضر .

مشروع الوفد المصرى فى سنة ١٩٢٠

أما الوفد المصرى فكان قد قدم إلى لجنة اللورد ملنر نصاً لمشروع المعاهدة فى ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ جاء فى مادته الثالثة عشرة أن « مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص » .

السودان في مفاوضات سنة ١٩٢١

وفى شهر يوليو سنة ١٩٢١ أبحر وفد مصرى رسمى من الاسكندرية برياسة المغفور له دولة عدلى يكن باشا إلى لوندرة إجابة لطلب الحكومة البريطانية فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ الذى رأت فيه تعيين وفد رسمى للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين .

وقد وصل الوفد إلى العاصمة الإنجليزية فى ١١ يوليو سنة ١٩٢١ وبدىء بالمفاوضات من اليوم الثانى لوصول الوفد ، وأثيرت مسألة السودان فى الجلسة الثانية التى عقدت فى يوم الأربعاء ١٣ يوليو سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية البريطانية بين الوفد الرسمى المصرى وبين اللورد كيرزون وزير الخارجية ومساعديه . وقد أشير إلى التحفظات التى قدمها سعد زغلول باشا وكان من رأى اللورد كيرزون أن اللورد ملنر كان على حق فى تجنب المناقشة فيها لأن ذلك كان خارجاً عن اختصاص اللجنة . . . ولكنه رأى — أى اللورد كيرزون — قراءة هذه التحفظات ، فلما جاء دور التحفظ المختص بالسودان قال عدلى باشا « لا حاجة إلى قراءة هذا التحفظ كما هو وارد فى الصورة المقدمة الآن لأن المسألة من المسائل المشكلة ، ولنا فيها وجهة نظر وطلبات أبعد وأوسع مما هو وارد فى هذا التحفظ فأطلب ارجاء الكلام فيها إلى فرصة أخرى » .

ثم عاد الوفد الرسمى المصرى إلى الكلام فى مسألة السودان فى الجلسة التاسعة عشرة التى جرت بين دولة عدلى باشا ومستر لندسى فى يوم الاثنين ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ بدار وزارة الخارجية البريطانية وقد دارت بين الطرفين المناقشة التالية :

« مستر لندسى — وماذا ترون فى السودان ؟

«عدلى باشا — اننا لم نتعرض له لأننا فضلنا أن ننتظر الفراغ من المناقشة فى المسائل الأخرى قبل أن نعالج هذه المسألة .

« مستر لندسى — إن الموضوع لم يعهد إلىّ الـكلام فيه ، على أنه لم يمنع عنى ، ولعلكم تذكرون ما كتبه اللورد ملنر فى تقريره عنه ولا أظن أن الحكومة الإنجليزية الا آخذة برأيه فيه .

«عدلى باشا — ولكن اللورد لم يضع لمسألة السودان حلا معيناً وضمن تقريره شيئاً عن تفصيلات نظام الحكم فيه ، ولا يخرج الأمر فى ذلك التقرير عن بعض آراء عامة ترمى إلى استيفاء طابع الحكم الذى جرى فى السودان من عهد فتحه إلى الآن ، وإذا كان لنا أن نتكلم فى السودان الآن ، فإنى أحب أن أعرف أولا رأيك فى مركز السودان .

« المستر لندسى — إنه حكم ثنائى "Condominium" (ملك مشترك) .

«عدلى باشا — انما الاشتراك فى الإدارة ، أما حق السيادة فهو لمصر وحدها . كان السودان لمصر فتركته زمناً ولكنها لم تفارقها لحظة فكرة استرجاعه حتى تهيأت الظروف لإعادة فتحه فاشتركت انجلترا مع مصر فى جزء من التجريدة التى أرسلت إليه والأموال التى أنفقت عليه ولـكنها لم تدع يوماً حقاً على السودان بسبب ذلك الاشتراك ، فانما فتح السودان باسم مصر ولمصلحة مصر ، ومازالت مصر تسد عجز ميزانيته حتى عهد قريب ، وقد أعلن ذلك أكثر من مرة رجال السياسة والجيش واللورد كرومر واضع اتفاقية السودان نفسه .

« المستر لندسى — ولكن المرفوع على دور الحكومة فى السودان هو العلمان الإنجليزى والمصرى .

«عدلى باشا — نعم ، ولـكن السبب فى ذلك لم يكن الرغبة فى تقرير حق سيادة لإنجلترا على السودان ، وإنما كان ذلك لأسباب خاصة أهمها اتقاء سريان الامتيازات

على تلك البلاد ، وما كان يخشى أن ينتج عنها من تعطيل تنظيم السودان وترقية موارده وغل يد الحكومة عن أن تنطلق فيه بجميع صنوف الإصلاح . فالسودان أرض مصرية ، ولا نزاع فى أن لمصر حق السيادة عليه . وإنما وضعت اتفاقية سنة ١٨٩٩ لتقرير الاشتراك بين مصر وانجلترا فى إدارته ، على أنك لا تجهل أن نصيب مصر من تلك الشركة فى حكم العدم ، فإن الإدارة أصبحت انجليزية محضة ، وكل ما لمصر الآن هو أن القرارات التى يصدرها حاكم السودان تبلغ إلى رئيس مجلس الوزراء مجرد تبليغ ، وليس لهذا أن ينقض أمراً أو يبرم حكماً ، والذى يعنينا الآن من أمر السودان هو أن نقرر من جديد حقوقنا فيه ، وأن يصبح لهذه الحقوق مظهر خارجى . وآية ذلك أن يكون لمصر يد فى إدارة السودان . أما الصورة الفعلية لتلك اليد فهى محل البحث . وأرجو ألا يسبق إلى ذهنك أننا نطالب بذلك لمجرد التمتع بلذة الحكم أو لقضاء شهوة سلطة ، وإنما يدفعنا إلى ذلك النظر فى مصالحنا فى السودان والحرص على توفيرها . وأول هذه المصالح النيل ، ولكن النيل ليس هو كل ما يعنينا فى السودان ، فهناك الجيش السودانى ووجوب تبعيته للجيش المصرى وإخلاصه لولى أمر مصر ، وهناك مسألة هجرة المصريين إلى السودان ووجوب أن يجدوا كل التسهيلات الممكنة وأن يتمتعوا بكل الحقوق ، وهناك تموين السودان لمصر ، ولست أبغى حصر المسائل التى تهمنا فى السودان ، وانما أردت أن أسوق لك مثالاً على المصالح المختلفة التى يمكن أن تقوم لنا فيه .

« المستر لندسى — أظن أنى فهمت وجهة نظركم .

« عدلى باشا — وماذا ترون فى مسألة النيل ؟

« المستر لندسى — إن اللورد كيرزون مستعد لأن يعترف لمصر بصوت جدى فى قسمة مياه النيل وهو يرى أن ينشأ لهذا الغرض لجنة من نوع اللجان التى توجد

فى أمريكا وإن كانت قسمة المياه فى أمريكا لا يبتغى بها تنظيم الرى وإنما تنظيم القوى الهيدروليكية .

« عدلى باشا — يجب أن يسبق التفكير فى قسمة المياه تقريرما لمصر من الحق فى أن تأخذ من النيل كل ما تحتاجه من المياه لزراعة أرضها التى تزرع حالا أو القابلة للاستصلاح والزراعة فى المستقبل .

« المستر لندسى — يعنى أنكم تريدون مراقبة على مياه النيل .

« عدلى باشا — إنما نريد أن يكون لنا وحدنا حق المراقبة عليها .

« المستر لندسى — أظن أن الطلب فيه مبالغة ، فإن لكم أن تطلبوا ألا يعمل شىء دونكم ، أما أن يكون لكم حق الاعتراض على عمل لا يضركم وتكون فيه فائدة للسودان ، فهذا ما لا يمكن أن يقر لكم به ، ويجب فى مثل هذه الأحوال التى يقوم فيها الخلاف على صلاحية الأعمال أن تفصل فى الأمر لجنة مشتركة .

« عدلى باشا — إن اللورد ملنر أشار إلى ذلك فى تقريره وإنما بطريق الإجمال ولم يفصل كيف يكون تشكيل تلك اللجنة . والذى يعنينا قبل كل شىء أنه لا يجوز أن يعمل شىء على النيل ضد رغبة الحكومة المصرية .

« المستر لندسى — أتريدون أن تقدموا مذكرة أو مشروعا عن مسألة السودان ؟

« عدلى باشا — سأنظر فى ذلك ، وأذكر أن سعد باشا فى المفاوضات السابقة لم يتعرض لمسألة السودان لأنه أراد أن يكون الاتفاق قاصراً على مصر وأن تتولى مصر فى نظام حكمها الجديد بحث مسألة السودان مع إنجلترا . ولكن المندوبين[1] لما سافروا إلى مصر ليتلقوا رأى الأمة فى مشروع لجنة ملنر الذى لم يتعرض أيضاً

---

(١) كان الوفد قد أرسل بعض رجاله إلى مصر لاستطلاع رأى الشعب فى المشروع الذى قدمته لجنة ملنر .

لمسألة السودان تبينوا أن الأمة شديدة الحرص والرغبة فى أن تحل مسألة السودان منذ الآن ، وهذا أصل التحفظ الأخير الذى لم أقدمه وهو يرمى إلى ضمانة الإشراف على النيل و إلى جعل سيادة مصر على السودان فعلية لا إسمية . أما تفصيل ذلك وترتيب أحكامه فهو محل البحث و يصح أن نتفاهم عليه . »

مع رئيس الوزارة البريطانية

وفى يوم الأربعاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ اجتمع عدلى يكن باشا مع المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بدوننج ستريت ودار بينهما حديث كان نصيب السودان فيه الآتى نصه :

« المستر لويد جورج — وماذا ترون فى مواصلاتنا مع السودان ؟

« عدلى باشا — إن هذه المواصلات حاصلة بطريق بورسودان .

« المستر لويد جورج — ولكنها قد لا تكفى .

« عدلى باشا — لست أرى دخلا للسودان فى أمر المواصلات فإن ما يفهمه المصريون من المواصلات البريطانية هى المواصلات مع المستعمرات الانجليزية فيما وراء البحار . أما السودان فهى مسألة أخرى وهى كبيرة الأهمية عند المصريين ، ولنا بشأنه مطالب لم نبدها بعد لأننا أردنا أن نتبين أولا ما إذا كان الاتفاق ممكناً بشأن مصر ، وكنا قد اعتزمنا أنه إذا تم الاتفاق بشأنها انتقلنا إلى بحث مسألة السودان فهى مسألة لم يأت دورها بعد .

« المستر لويد جورج — لمصر شأن غير شأن السودان فاننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها لا نريد التداخل فى شؤونها ، ونريد أن تربطنا و إياها محالفة حقيقية ولكننا

لا يسعنا ترك السودان أو أن ننزل عن مركزنا فيه على الصورة التى ننزل بها عن مركزنا فى مصر .

« عدلى باشا — ولكن ما هى علاقة السودان بمسألة حماية المواصلات أو مسألة القوة العسكرية ؟ فان فى السودان جيشاً مصريا ، وهو الذى يتولى حفظ الأمن فيه والدفاع عنه .

« المستر لويد جورج — قد تقوم فتن واضطرابات خطيرة فى السودان نحتاج معها إلى ارسال جنود لقمعها ونقل هذه الجنود بطريق مصر .

« عدلى باشا — إن هذه حالة نقل جنود فى ظروف خاصة ولا حاجة معها إلى قوة عسكرية دائمة وهى حالة لا يمكن النظر فيها على حدتها أو بمناسبة البحث فى حماية المواصلات والقوة العسكرية ، وإنما هى مرتبطة بمسألة السودان فى جملتها . ويمكن عند البحث فى النقط المتفرعة عن مسألة السودان وضع اتفاق خاص يرتب فيه لهذه الحالة ما يناسبها من الأحكام . وعلى أى حال فإنى لا أرى أن يكون مجرد احتمال الحاجة إلى نقل جنود بطريق مصر لقمع فتن فى السودان سبباً يستدعى حفظ قوة عسكرية فى مصر .

« المستر لويد جورج — هذا حق ، وخير أن نترك هذه المسألة الآن . »

مشروع الحكومة البريطانية

وفى يوم الخميس ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ سلمت إلى الوفد المصرى مذكرة بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر جاء فيها عن السودان ما نصه :

سابعا — السودان

« ١٧ — حيث إن رقى السودان فى هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مثونتها من المياه تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام .

«وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده فى جنوب وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا . »

رد الوفد الرسمى المصرى

وفى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ رد الوفد الرسمى المصرى على مذكرة الحكومة البريطانية وتناول الرد المسألة السودانية بالآتى نصه :

« أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث فلا بد أن نوجه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه حق و السيطرة على مياه النيل »

وقطعت المفـــاوضات بعد ذلك ، وعاد عدلى يكن باشا إلى مصر ورفع تقريراً إلى صاحب العظمة السلطانية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ضمنه ما دار فى الجلسات التى عقدت بين الطرفين ولكنه لم يشر إلى مسألة السودان صراحة و إن كان قد أشار إلى رده على مذكرة الحكومة البريطانية بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وفى ٢٨ فبراير ســنة ١٩٢٢ أبلغ الفيـــلد مارشال اللورد اللنبى إلى حضرة صاحب العظمة السلطان تصريحاً من الحكومة البريطانية لمصر عرف باسم « تصريح ٢٨ فبراير » احتفظت فيــه حكومة جلالة ملك الانجليز بصورة مطلقة بتولى بعض الأمور منها « السودان » وقد عرفت هذه التحفظات باسم « التحفظات الأربعة » كان السودان هو (رابعها)

الدستور .. وملك مصر والسودان

وفى سنة ١٩٢٢ — فى عهد تولى المغفور له عبد الخالق ثروت باشا رياسة الوزارة — تألفت لجنة لوضع الدستور . وقد جاء فى مشروع الدستور الذى وضعته هذه اللجنة ما يلى :

مادة ٢٩ — الملك يلقب بملك مصر والسودان .

مادة ١٤٥ — تجرى أحكام هـذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع انه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص .

* * *

واحتج المندوب السامى البريطانى على هاتين المادتين بحجة أنهما تخالفان نص اتفاقية ١٨٩٩ !

فلما استقالت وزارة ثروت باشا ، قبل أن يصدق على الدستور ، ألف (دولة) نسيم باشا وزارته وأراد أن يصدر الدستور وفيه هذان المادتان ، فاحتجت الحكومة البريطانية فى بلاغ رفعته إلى جلالة الملك ، فرأى (دولة) نسيم باشا الاستقالة ورفع استقالة إلى جلالة الملك فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ .

وقد جاء فى استقالة دولته ما يلى « . . . ولم ينقص من الدستور ما يمس بحقوق الأمة بل أبقت فيه ما يتعلق باشتراكها فى الحكم اشتراكا فعلياً وتركت لها الاشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ولقد كان محل البحث والتعديل إلى آخر لحظة وهو على وشك الصـدور مطابقاً لغيره من دساتير الأمم المتمدنة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانكليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان

طالبة تحرير أحـدهما وقصر الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان ، وقد كان البحث مقصوراً فى أول الأمر على المـادة ١٤٥ وقد اقتضى تبادل الرأى فيما تقدم إلى مناقشة طويلة أبنت فى غضونها بالحجج القانونية والأدلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع وكان من أهم ما لاحظته أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبـادل الرأى لا تنطوى على شىء ما ، يخالف الحاله السائدة الآن فيما يتعلق بالسودان من جهتى الواقع والقانون بل ان كل ما تحتويه إنما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون إدخال تعديل على الحالة الراهنة .

« وفى نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السامى نصاً جديداً طرح على بساط البحث والمناقشة فبعد تحويره تحويراً طفيفاً حاز الموافقة وأبلغ الى وزارة الخارجية وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الأقطار المصرية ما خلا السودان بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه . ثم جدت مناقشة تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصين آخرين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهرياً ، ولما كان ذلك ماساً بحقوق البـلاد ما وسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السامى مبيناً وجهة النظر والأسانيد فى هذا الموضوع ، ولكن مع الأسف الشديد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانجليزية التى قدمت أخيراً لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصاً وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامى بروح الوفاق والوئام . فلما أطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل مسئوليتها وعرضت فى الحال على جلالتكم استقالتى ولما كان المركز خطراً والوقت المضروب للاجابة على هذه المذكرات معدوداً بالساعات صار مدة ريثما يجتمع بقية الوزراء فى الصباح .

« ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار نخامة المندوب السامى كانت نتيجتها وضع نصين[1] ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان ورفع نخامة المندوب السامى النصين الى وزارة خارجية انجلترا منتظراً الرد الذى لم يصل بعد.

« ونظراً لما أكده نخامة المندوب السامى فى هذه المذكرات التى قدمها لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لا ترغب قط فى أن تتعرض لحقوق مصر فى السودان ولا لحقوقها فى مياه النيل، وصرح بأنه إذا لم تقبل وجهة نظر حكومته فى أربع وعشرين ساعة، فان الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها فى العمل بإزاء الحالة السياسية فى السودان، ومصر وأدرى بأنها تلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسباً.

« ونظراً للأخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد فى الحال من جراء هذا الإنذار فى حالة الرفض القطعى عند حلول الميعاد وما كانت تدعو إليه الحالة والظروف تلافت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم إلى الآن ريثما يرد رد الحكومة الانكليزية وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله.

«بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة محدودة الرد المطلوب من مصر، وهى إذا أجابت نداء الواجب نحو العرش فانها أجابت أيضاً من أول الأزمة إلى الآن واجبها

---

(١) الاقتراحان هما : الأول — أن المادة الأولى التى تنص على أن ملك مصر هو ملك « مصر والسودان » ترفع منها الآن كلمة السودان إلى أن يصدر البرلمان المصرى قراره بعد مفاوضات يقوم بها المندوبون الذين ينتخبهم البرلمان ويفوض إليهم المفاوضة فى تقرير مركز السودان نهائياً. والثانى — المادة ١٤٥ — أن حذف كلمة « السودان جزء من مصر » وتطبيق قواعد الدستور على مصر لا يمس ما لمصر من الحقوق بالسودان .

نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل أن تسجل فى الدستور ما وافقت عليه جلالتكم تحت تأثير الحوادث محافظة على العرش في أحرج المواقف وعلى حقوق البلاد . . . . .

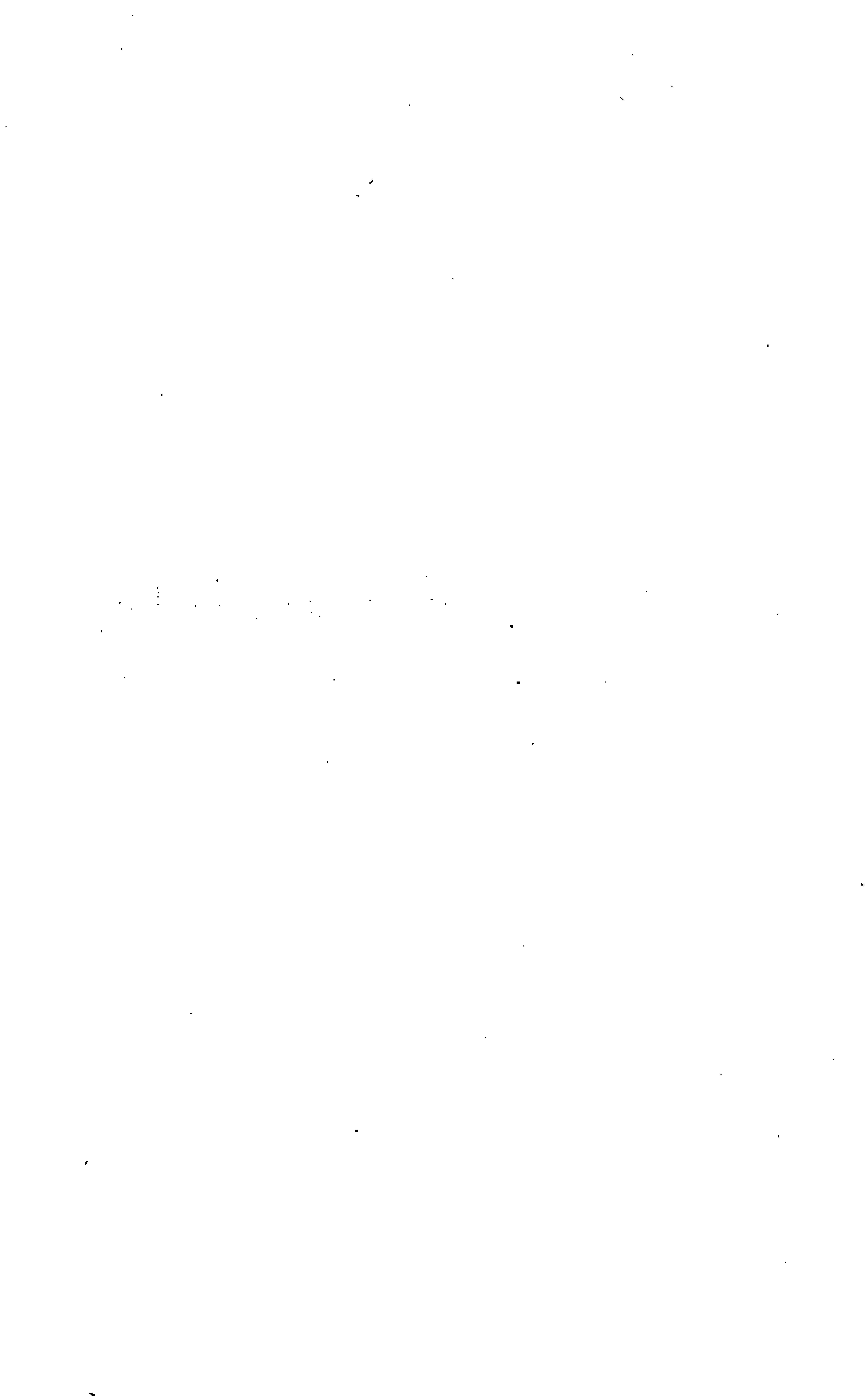
وفى ٩ فبراير سنه ١٩٢٣ قبلت استقالة وزارة (دولة) نسيم باشا وخلفتها وزارة يحيي ابراهيم باشا التى أعلنت الدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ وجاء فيه ما يلى :

المادة الأولى — مصر دولة مستقلة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لايجزأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى

المادة ١٥٩ — تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق فى السودان .

وقد حرص نواب وشيوخ البلاد فى افتتاح كل دورة من الدورات البرلمانية على الهتاف لملك « مصر والسودان » بعد الإنتهاء من إلقاء خطاب العرش . ولكن فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ استقبل النواب والشيوخ وهم وقوف جلالة الملك فاروق الأول قبل البدء في القاء خطاب العرش هاتفين « يعيش ملك مصر والسودان » . ورددوا الهتاف ثلاثاً . . .

مفاوضات سعد - ماكدونالد عام ١٩٢٤



وفى أكتوبر سنة ١٩٢٤ سافر دولة سعد زغلول باشا رئيس الوزارة المصرية إلى لندن حيث جرت بينه وبين مستر رامزى ماكدونالد محادثات لعقد معاهدة مصرية بريطانية لم تستغرق أكثر من ثلاث جلسات فلم تفض هذه المحادثات إلى نتيجة تسمح بالدخول فى مفاوضات رسمية ، وقد كانت مسألة السودان من أهم المسائل التى قطعت بشأنها هذه المباحثات .

وجاء فى الكتاب الأبيض البريطانى عن هذه المحادثات ما يلى عن السودان وقد أذيع هذا الكتاب فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ :

« أما فى شأن السودان فانى ألفت النظر إلى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال : إن وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة فابداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السر لى ستاك باشا فى مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى فى هذا المركز .

« ولم يفتنى أيضاً أنه قد نقل لى أن زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيو الماضى بحقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

« فقال زغلول باشا إن الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مردداً فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط بل رأى الأمة المصرية أيضاً . فاستنتجت من ذلك أنه ما زال متمسكا بهذا المركز . على أن الأقوال التى من هذا النوع لا بد أنها أثرت

فى عقول المصريين المستحدثين فى السودان وفى عقول السودانيين فى الجيش المصرى فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح أن الاخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الإخلاص لإدارة السودان الحالية ولا ينطبق عليه ، وكانت النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبدل تام فى روح التعاون الانجليزى المصرى الذى كان سائداً فى السودان بل وجد الرعايا المصريون المستخدمون فى حكومة السودان مشجعاً جعلهم يقدرون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية وتكون النتيجة أنه إذا استمرت الحال ، بالرغم من وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدراً للخطر على الأمن العام .

« وقد وعدت فى أثناء محادثاتنا الأولى أن أكون صريحاً جداً مع زغلول باشا ولم أترك فى نفسه أدنى شك فى أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذى اضطرت الحكومة البريطانية إلى وقوفه فى شأن مصر والسودان .

إلى أن قال « ويؤخذ من كل ما جرى لى من المحادثات مع زغلول باشا فى مسألة السودان أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى إصراره على موقفه الذى صرح به فى أقواله العمومية ، فلا بد لى من التمسك بالبيانات التى فهت بها فى هذا الموضوع فى مجلس النواب ، ويجب ألا يبقى شك فى ذلك لا فى مصر ولا فى السودان ، وإذا كان هنالك شك فإنه لا يفضى إلا إلى الاضطراب . وفى خلال ذلك يظل الواجب العملى فى حفظ النظام فى السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض ، فإنها منذ ذهبت إلى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بإيجاد نظام إدارى جيد ، فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام ، وهى تعد مسئولياتها وديعة فى يدها للشعب السودانى ولا يمكن أن تترك السودان إلا عندما تتم عملها .

«إن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات الحالية ، ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالية الحاضرة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضد النظام المدنى هى حالة لا تطاق .

«فإذا لم تقبل الحالة الحاضرة باخلاص وتظل قائمة إلى أن يوضع اتفاق جديد ؛ فان حكومة السودان تخل بواجبها إذا سمحت لمثل هذه الحال أن تستمر ولم تغفل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح يجب أن تضمن وتصان ، وأهمها هو ما يتعلق بنصيبها فى مياه النيل ، وبارضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان . فالحكومة البريطانية كانت وما زالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر . »

وفى صباح الاثنين ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وصل دولة زغلول باشا إلى الاسكندرية عائداً من انجلترا بعد فشل مفاوضاته .

الانذار البريطانى عن مقتل السردار

وفى خلال حكم سعد زغلول باشا حدث ما دعا الحكومة البريطانية إلى اتخاذ ما أعدته من زمن بعيد لإخراج المصريين من السودان إذ أنه بينما كان الفريق السر لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان خارجا من مكتبه فى وزارة (الحربية) قاصداً إلى منزله فى الساعة الثانية بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أطلقت عليه طلقات نارية . وقد توفى السردار فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين من مساء اليوم التالى .

وفى مساء ٢٢ نوفمبر زار اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى فى موكب عسكرى بريطانى دولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بمكتبه وتلا عليه الإنذار التالى :

« ياصاحب الدولة :

« ١ — أقدم لدولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى :

« ان الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضاً ضابطاً فى الجيش البريطانى قد قتل بكيفية فظيعة فى القاهرة .

« فحكومة جلالة الملك تعد مقتله هذا الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدينة ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان . وهذه الحملة القائمة على انكار الجميل انكاراً مقروناً بعدم الاكتراث للأيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تثبط من جانب حكومة دولتكم . وقد أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

« وقد أفهمت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى لابد أن تنشأ عن هذه الحملة إذا لم توقف . ولاسيما فيما يتعلق بالسودان[1] . ولكن هذه الحملة لم تقف . والآن لم تعرف الحكومة المصرية كيف تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأظهرت أنها غير قادرة على حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

« فبناء على ذلك تطلب حكومة جلالة الملك من الحكومة المصرية :

« ١ — أن تقدم اعتذارات كافية وافية عن الجناية .

« ٢ — أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة ، وأن تنزل بالمجرمين بدون مراعاة لأشخاصهم وأعمارهم أشد العقوبات .

« ٣ — أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

---

(١) دارت مناقشات عنيفة فى مجلس النواب المصرى فى ٢٢ يونيو بشأن السودان .

« ٤ — أن تدفع فى الحال إلى حكومة جلالة الملك غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

« ٥ — أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع التعديلات التى تنشأ عن ذلك وتعين فيما بعد .

« ٦ — أن تبلغ المصلحة المختصة : أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان إلى عدد غيرمحدود على نسبة ما تقتضيه الحاجة .

« ٧ — أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة جلالة الملك فى الشؤون المبينة فيما بعد يتعلق بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

« وفى حالة عدم تلبية هذه المطالب تتخذ حكومة جلالة الملك على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

« و إنى أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لدولتكم مرة أخرى احترامى الفائق ؟ »

(الامضاء)

كما كتب المندوب السامى إلى دولة رئيس مجلس الوزراء خطابا جاء فيه بشأن السودان أنه بعد ما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا و« باسمه » تصدر العرائض والبراءات للضباط .

و بعد ذلك بأيام صدر بلاغ رسمى — وكانت الوزارة وزارة دولة زيور باشا — جاء فيه ما يلى :

« فى ٢٥ الجارى تلقت الحكومة بواسطة فخامة المندوب السامى البريطانى تلغرافا وارداً من الضباط وضباط الصف والجنود الطوبجية المصرية فى الخرطوم ذكروا فيه أنه قد صدر لهم أمر نائب الحاكم العام للسودان بمغادرة السودان فى الحال وأن الجنود البريطانية قد أحاطت بهم من كل جانب . وأضافوا إلى ذلك أن ذخيرتهم وهى عشرون خرطوشة لكل بندقية ومقدار قليل للمدافع كانت غير كافية للدفاع ضد قوات كبيرة مسلحة بمقادير لا حد لها من الذخيرة فضلاً عن أن مستودعات الذخيرة المصرية ما زالت من يوم فتح السودان تحت يد السلطات البريطانية ولكنهم أصروا على أن لا يغادروا السودان إلا بأمر جلالة الملك أو يموتوا عن آخرهم بعد أن يستنفذوا ذخيرتهم . »

ولما اطلع مجلس الوزراء على هذا التلغراف تفاوض ملياً فى الأمر ، وقرر فى جلسة خاصة ضرورة الاسراع إلى منع سفك الدماء بغير جدوى وتجنب كل عمل من شأنه المساس بحقوق البلاد.

وقد عهد مجلس الوزراء بناء على ذلك إلى وزير الحربية فى توجيه الرسالة الآتية إلى الضباط وضباط الصف والجنود بالجيش المصرى فى السودان :

« عهدنا فيكم الشجاعة والولاء ولا يداخلنا أى شك فى أنكم مستعدون جميعاً لإراقة آخر نقطة من دمائكم فى خدمة جلالة الملك وفى سبيل الوطن . على أننا نأمركم بأن تكفوا عن مقاومة الإجراءات التى اتخذها نائب حاكم السودان العام لإخراجكم بالقوة من الأراضى السودانية ، فانه ليس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بغير جدوى ، و بما أن الحكومة المصرية قد احتجت احتجاجا صريحاً على هذا العمل الذى نفذ بالقوة القاهرة فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرى . »

فی مباحثات ثروت - تشمبرلن

وفى خلال زيارة حضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك فؤاد الأول لبريطانيا من ٤ إلى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٧ جرت مباحثات أولى بين دولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وسعادة سير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا العظمى لأجل الوصول إلى اتفاق يصلح لأن يكون أساساً لمفاوضات رسمية يكون الغرض منها عقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر . وجرت كذلك مباحثات ثانية فى لوندره خلال الفترة القصيرة التى أقامها دولة ثروت باشا عقب زيارة جلالة الملك لمدينة بروكسل مباشرة . وجرى الدور الثالث من المباحثات فى القاهرة وكان أهم أغراضه تبادل الرأى تتمة للأحاديث السابقة .

وقد كتب المغفور له دولة ثروت باشا وثائق سياسية عن هذه المباحثات جاء فيها عن السودان فى تقريره رقم (٢) ما يلى :

« أما فيما يتعلق بمسألة السودان ، وهى المشكلة التى رأى مشروع سنة ١٩٢٠ وجوب تأجيلها ، بما فيها مسألة مياه النيل ، وعلى الرغم مما لهذه المسألة الأخيرة من صفة الاستعجال ، لتكون موضوع اتفاق خاص يعقد فيما بعد ، فلا ينكر أحد أن مركزنا فى سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيراً مما هو عليه الآن . وحتى فى سنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قد اعترى تلك المشكلة أدنى تغيير بل بقيت على حالتها كما كانت فى سنة ١٩٢٠ ، وإنما تحرجت الحالة بالنسبة للسودان بعد حوادث سنة ١٩٢٤ ، فبالنظر لما نجم عن ذلك من الصعوبات التى لم يكن لها وجود عند وضع مشروع سنة ١٩٢٠ ، رأيت مع الاحتفاظ بحل مسألة السودان السياسية إلى اتفاق يعقد فيما بعد ، أننى إذا استطعت الوصول إلى إعادة الحالة إلى ما كانت

عليه قبل سنة ١٩٢٤ وتسوية المسألة الحيوية المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، فى الحال؛ أكون قد بلغت نتيجة مرضية لمصر ! ! ومن شأن هذه النتيجة أنها تمهد الطريق على كل حال لحل أسرع وأوفق للمسائل الأخرى الخاصة بالسودان . »

وفى المذكرة رقم (٥) عاد دولة ثروت باشا فأشار إلى مسألة السودان فقال عنها فى سطرين « أما السودان فقد قلت فى أمره (فى أحاديثه مع تشمبرلن ورجال وزارة الخارجية البريطانية) إن المسألة المهمة المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، تحل مع المعاهدة على وجه يكفل مصالح مصر الحيوية فى هذا السبيل » .

وفى المذكرة رقم (٧) أشار دولة ثروت باشا إلى المشروع المصرى الذى قدمه إلى الحكومة البريطانية وقال فيه عن السودان « أما مسألة السودان فقد كان المشروع يضع لها حلا ابتدائياً عظيم الأهمية من شأنه أن يمهد لحل الوجه السياسى لتلك المسألة وأن يسهله » .

المشروع المصرى

أما الحل الذى أشار إليه دولة ثروت باشا بشأن مسألة السودان فهذا هو نصه :

«مادة ١١ — مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه ، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن يتخذا ، كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق ، النتائج التى وردت فى التقرير الذى وضع مع ما أدخل عليه من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية

فى اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقاً للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع الأعمال الأخرى على مجرى النيل التى أشار إليها ذلك التقرير فى مصلحة مصر . »

المشروع البريطانى

أما المشروع البريطانى فقد اقترح بشأن المسألة السودانية بما يلى :

«مادة ١٣ — يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان .

« وكلاهما متفقان على أن يتخذا ، كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق ، النتائج التى وردت فى تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد فى أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلى مصلحتى الرى فى مصر والسودان . ويمنح ممثلو مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقاً للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور . وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكنها من القيام ، لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن، بأعمال الحفظ المنصوص عليها فى ذلك التقرير . وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلى ودفع كل مبلغ نقدى تدعو الحاجة إليها باعتراف الطرفين تعويضاً للمصالح المحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها .

«ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر — نظراً لاهتمامه بحفظ السلام فى ربوع

السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — فى دفع حصته الحالية فى نفقات الإدارة فى السودان إلى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحال تدعو إلى إعادة النظر فى هذا الترتيب . »

ملاحظات الجانب المصرى

وقد قدم دولة ثروت باشا ملاحظاته على المشروع البريطانى جاء فيها عن السودان ما يلى :

« المادة الثالثة عشرة — لقد حرصت فى المشروع الذى قدمته (والمتحدث هو دولة ثروت باشا) على تجنب القطع برأى فى مسألة السودان العامة التى تختلف فيها الحكومتان ، وذلك اختصاراً للمناقشات بقدر الإمكان. وقد اجتزأت من تلك المسألة بالإشارة إلى بعض شؤون معينة تطلب حلا عاجلا ، غير أن المشروع البريطانى ، على العكس من ذلك ، أراد أن يعالج كل المسألة وأن يلقاها وجهاً لوجه ليحلها على النحو الذى ترسمه خطة السياسة الإنجليزية فى هذا الموضوع ، ومن ثم كان يتعذر علىّ مسايرته فى هذا الطريق ، ولهذا أوثر إرجاء المسألة إلى مفاوضات لاحقة .

« أما المسائل المستعجلة التى يتطلب حسن الوفاق بين البلدين مباشرة حلها فوراً فهى التى أوضحتها فى المادة الثانية من مشروعى : أى الحالة قبل سنة ١٩٢٤ وتوزيع مياه النيل ومشاريع الرى .

« الحالة قبل سنة ١٩٢٤ : قضى تصريح ٢٨ فبراير بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى السودان ثم طرأت حوادث سنة ١٩٢٤ التى جعلت الحكومة البريطانية تقدم على إجراء تغييرات أساسية فيه ، وبخاصة طلب إخلاء السودان من الجيش المصرى . ولا مراء فى أنه لم يأسف أحد لوقوع تلك الحوادث ، وما أفضت إليه من عواقب ،

بقدر ما أسفت مصر . ولا يخامرنى شك فى أن بريطانيا العظمى تعالج المسألة ، فى عهد الصداقة الذى سيفتتح بمعاهدة التحالف إذ يسود السلام والوفاق بين البلدين ، بغير ما عالجتها به وقتما قدّمت انذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ولا يغرب عن بال الحكومة البريطانية أن الخواطر من الجانبين قد هدأت ، وأن النفوس تستطيع أن تواجه فى هدوء وسكينة حل تلك المسألة على خير وجه يعيد الثقة المتبادلة ويوثق العلائق الودية بين البلدين .

« وان الحكومة البريطانية لتذكر بلا ريب أن الوزارة المصرية في عام ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ فى الميزانية المصرية بالاعتمادات اللازمة لنفقات الدفاع عن السودان للدلالة على استمرار حقوق مصر على السودان ، وتمهيداً لعودة الأحوال إلى مجراها السابق . ولقد وافق البرلمان المصرى على تلك الاعتمادات فى ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ وأصحب هذه الموافقة بتحفظات تدل صراحة على أنه يرى أن الحالة فى السودان ليست إلا وقتية لا تلبث أن تسوى عند سنوح أول فرصة بما تقتضيه مصلحة البلدين ، غير أنه يلوح من المشروع البريطانى أنه يريد أن يجعل تلك الحالة الوقتية نهائية دائمة ، وواضح كل الوضوح أن قبول مثل هذا الحل معناه تخلى مصر عن حقوقها فى السودان ، وأن ذلك الحل — حتى على فرض أن يكون الأساس هو السيادة المشتركة بين الحكومتين فى السودان — يخل بالمساواة لمصلحة بريطانيا.

«لذا كان الحل الذى يتفق وحده مع مركز بريطانيا العظمى ونفوذها ومع كرامة مصر وحقوقها ، هو أن تعود الحالة فى السودان إلى مجراها السابق فى سنة ١٩٢٤ ريثما تسوى مسألته نهائياً . وهو أيضاً الحل الذى وحده يحمل البرلمان المصرى على الاستمرار فى الموافقة على الاعتمادات اللازمة لنفقات السودان فى الميزانيات المقبلة . ثم إن عودة الحالة إلى ما كانت عليه لا تعدو أن تكون أمراً طبيعياً لا صعوبة فيه

ولا تعقيد ، فقد كانت تلك الحالة منذ ثلاث سنوات فقط أمراً لا بأس به ، ولقد يكون من حسن التوفيق أن يطابق عود الحال إلى ما كان عليه ، البدء فى تنفيذ معاهدة التحالف ، لا سيما أنه يراد بهذه المعاهدة أن تقوم العلاقات بين القطرين على أثبت الأسس وأن تطبق على غرار الود الصريح .

« مياه النيل — أما ما يتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح لى أن المشروع البريطانى يوافق فى الواقع على ما أبديته من الاقتراحات فى المادة الحادية عشرة من مشروعى ، غير أنه أفرغها فى صيغة قد يبرر ظاهرها قول الذين يزعمون — خطأ فى نظرى — أن السياسة الإنجليزية ترمى إلى إلغاء رقابة وزارة الأشغال العمومية على مياه النيل. الحق إنى لا أجد تفسيراً واضحاً للاستعاضة عن الصيغة البسيطة الصريحة التى استعملتها بعبارة « منح ممثلى مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة الأرصاد الخاصة بعملية سد سنار » وعبارة « إعطاء الحرية للوصول إلى البيانات المتعلقة بها » فإن هاتين العبارتين اللتين صيغتا على وجه التضييق قد تحملان على الظن أن مراقبة مصر لن تكون حسابية للأرقام وعمليات الجمع ، فى حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الأرصاد هى مراقبة العملية ذاتها ، وفى حين أن حرية الوصول إلى البيانات تستلزم حتما الوصول إلى معرفة نظام حركة الخزان ذاتها . ومن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى لا تقصد أن تغير التقاليد التى أثبتها ودافع عنها بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل فى وزارة الأشغال كمستشارين أو وكلاء وزارة . وأثر عنهم فيها ما شئت من علم ومن إخلاص . تلك التقاليد تقضى بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة . وقد روعيت دواماً وبخاصة فى إنشاء خزان سنار . أفليس من الأسهل فى هذه الحالة أن تتخذ الصيغة الصريحة التى اقترحتها بدلا من الصيغة المبهمة الواردة فى المشروع خصوصاً أن هذه الصيغة على إبهامها تؤدى إلى نفس النتائج العملية التى تؤدى إليها الصيغة الصريحة ؟

«ومن جهة أخرى ، قد يؤخذ من عبارة المادة الثالثة من المشروع بصدد مشروعات الرى التى قد تباشر مصر إقامتها على مجرى النيل أنها تتحدث عن بلد لا حق له على السودان ، و إنما يراد الاعتراف له ببعض المزايا والمنافع . كذلك احتفظ بمصالح السلطات الإقليمية كما لو كانت سلطات أجنبية . أما مسألة نفقات الأعمال التكميلية والتعويض عن الضرر الذى ينجم من جراء أعمال الرى فليست المعاهدة على ما نرى موضعاً لذكرها لأن مسئولية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان . دع أن مصر لم تغفل قط عن واجباتها فى هذا الموضوع .

« يبقى أن نتبين ما هو اتفاق أول مايو سنة ١٩٢٦ الذى يشير المشروع إليه فى عرض الكلام على تقرير لجنة النيل خصوصاً أنه يلاحظ أن المشروع البريطانى لم يشر إلى التعديلات التى أدخلتها وزارة الأشغال العمومية على النتيجة الختامية لذلك التقرير ووافقت عليه مصلحة رى السودان على ما أذكر . »

وفى أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧ غادر دولة ثروت باشا لوندره عائداً إلى مصر وكتب إلى السير أوستن تشمبرلين كتاباً رقيقاً قال فيه : « ولقد كان يسعدنى أن أرى مساعيكم الجيدة فى تثبيت أركان الصداقة بين القطرين تكلل بالنجاح ، كما أنه يؤلمنى أن يخفق كل ما بذل من الجهود فى هذه السبيل . . . . » .

وفى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ أبلغت الحكومة البريطانية مشروعها النهائى بشأن الصيغة التى وضع بها مشروع المعاهدة . وفى هذا المشروع أغفلت المسألة السودانية تماماً ! ثم ظلت المباحثات مستمرة بين الطرفين بواسطة اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر فى صورة رسائل ومذكرات متبادلة بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى والحكومة البريطانية . وقد جاء فى رسالة من السير أوستن تشمبرلين إلى دولة ثروت باشا فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ : « و إننى مستعد للاستمرار فى المفاوضة قبل التوقيع على المعاهدة و بعد التوقيع عليها فى تأليف واختصاص

البعثة العسكرية البريطانية فى مصر وفي توزيع مياه النيل . . . . » .

وكان السير أوستن تشمبرلين يستعجل عرض المعاهدة على هيئة الوزارة المصرية حتى يعرض الأمر من جانبه على البرلمان الإنجليزى فرد عليه دولة ثروت باشا فى رسالة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٨ جاء فيها: « . . فكان لى أن أدهش لتصريح سعادتكم بأن هذه الطريقة لا يمكن أن تستمر ودعوتكم إياى فى الآن نفسه إلى عرض المعاهدة على زملائى قبل أن تسوى وتوضح مسألة مياه النيل والجيش والبوليس . . (ثم جاء فى ختام هذه الرسالة) . . والآن وقد استؤنفت المحادثات . . . . سأشترك مع اللورد لويد فى بحث مسألة المياه التى اتفقنا على وجوب تسويتها مع المعاهدة في وقت واحد . . . » .

وفى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ كتب السير أوستن تشمبرلن إلى دولة ثروت باشا رسالة جاء فيها : « . . أما المسائل الثانوية الخاصة بالامتيازات وتوزيع مياه النيل فقد اتفقنا كلانا على أن نتبادل عند اعتماد المعاهدة مذكرات بتسويتها . . . . » .

وفى ٤ مارس سنة ١٩٢٨ كتب دولة ثروت باشا إلى فخامة اللورد لويد المندوب السامى البريطانى كتابا أشار فيه إلى « أن المشروع البريطانى عرض على مجلس الوزراء فرأى أنه لا يسعه قبوله . . » .

وفى اليوم التالى رد دولة ثروت باشا فى كتاب آخر على كتاب السير أوستن تشمبرلن بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ جاء فيه : « . . حقاً كنت أتمنى أن أصل بالمسائل كلها إلى تمام الوضوح وأن أصفى مسائل البوليس والجيش وتوزيع مياه النيل، ولقد كان يمكننى أن أطرح على زملائى مشروع اتفاق يحل جميع المسائل المعلقة مع الاحتفاظ بمسألة السودان السياسية ويتضمن جملة من المزايا المحسوسة لا مشروعاً يترك معلقاً بعضاً من المسائل التى تعيرها البلاد بحق أهمية كبيرة جداً ويحمل لذلك فى طياته أسباب الاحتكاك والتصادم فى المستقبل . . . » .

وبهذا انتهت مباحثات ثروت — وتشمبرلن .

اتفاقية النيل في عام ١٩٢٩

وفى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ تم الاتفاق بين الحكومة المصرية ممثلة فى وزارة « دولة محمد محمود باشا » ، والحكومة الإنجليزية ممثلة فى « اللورد جورج لويد » المندوب السامى البريطانى عن ضبط ماء النيل وتوزيعه بين مصر والسودان وقد جاء فى ختام كتاب (دولة) رئيس الوزراء إلى المندوب السامى البريطانى « أن هذا الاتفاق لا يعتبر بأى حال ماساً بمراقبة وضبط النهر، فإن ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان» . كما أن المندوب السامى البريطانى سجل فى رده على هذا الخطاب « أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل ، وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسياً من مبادىء السياسة البريطانية ، كما أؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد » .



مفاوضات صيف ١٩٢٩



وفى الثالث عشر من شهر يونيو أبحر المغفور له (دولة) محمد محمود باشا قاصداً إلى انجلترا لحضور الحفلة التى رسمتها جامعة أكسفورد لتقليده لقب دكتور فى القانون وكان (دولته) قد أزمع على أى حال زيارة تلك البلاد فى صيف هذا العام لاستئناف الحديث فى أمور كان قد بدأها منذ الشتاء واستفتاحه فى أمور أخرى كان يرى أنه قد آن الأوان لتحريكها وتقديمها خطوات محسوسة . . .

وكتب دولته تقريراً فى هذا قال فيه عن السودان « . . . كذلك كنت أرى أن الوقت قد آن خصوصاً بعد أن وضع الاتفاق الخاص بالنيل ، لأن يعاد النظر فيما بقى من آثار الإنذار البريطانى متعلقاً بالسودان للرجوع فيها إلى ما كان عليه الحال قبل سنة ١٩٢٤ » .

ذلك هو الأحساس الذى كان ينوى (دولة) محمد محمود باشا أن تبحث المسألة السودانية بمقتضاه . وقد قال (دولته) فى تقريره إن السلطات البريطانية لفتت نظره إلى أن المشروع الذى تمخضت عنه المفاوضات بين المغفور له ثروت باشا و بين السير أوستن تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ أعتبر أقصى ما ترضاه الحكومة البريطانية وإلى أنه لا مندوحة من اتخاذه أساساً للحديث . . . »

ويستطرد دولته فى تقريره فيقول « . . . وأما السودان فقد طلبت أن تحترم وتنفذ اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتاً وعلى ذلك يعود إليه قسم من الجيش المصرى كما كان الحال قبل سنة ١٩٢٤ ، ويجب أن تنقطع التدابير والاجراءات التى ترم إلى التضييق على المصريين فيكون شأنهم فى حرياتهم ومصالحهم فى السودان إشأن

الرعايا البريطانيين وقرنت هذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة فى المفاوضات فى مسألته فى الوقت الذى تراه ملائماً » .

وفى ٥ يوليو سنة ١٩٢٩ سلمت وزارة الخارجية البريطانية دولة محمد محمود باشا المشروع الذى وضعته بناء على محادثات الطرفين . وبعد دراسة هذا المشروع دارت مباحثات أخرى انتهت إلى وضع مشروع معدل .

المشروع البريطانى

مادة ١٢ — تستمر السيادة الإنجليزية المصرية على السودان طبقاً لشروط الاتفاقات الحالية أو طبقاً لأى تعديلات لتلك الشروط توضع فى المستقبل بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

« وتظل حقوق وسلطات الطرفين المتعاقدين بحسب الاتفاقات المذكورة يتولاها بالنيابة عنهما حاكم السودان العام المعين بموجب تلك الاتفاقات .

« ويسمح لأورطة مصرية أن تكون فى السودان لحماية الحاكم العام ويضم ضابط مصرى إلى الموظفين التابعين له . »

هذا هو نص المادة الخاصة بالسودان فى المشروع البريطانى . وقد كتب (دولة) محمد محمود باشا فى مذكرته عن هذه المادة ما يلى :

« أنكرنا أن تضمن هذه البلاد التى تقرر التسوية الوقتية لمسألة السودان أى وصف جديد أو تحدث لمركز الطرفين وذلك بحكم اتفاقات سنة ١٨٩٩ التى استقر الرأى على العودة إليها . فوجب لذلك أن تحذف كلمة "Condominium" ، كذلك رؤى أن تصدر المادة باحتفاظ مصر بحقها فى المفاوضة بشأن السودان تنويها بأهمية ذلك الحق . واتفق فضلا عن ذلك على أن العودة للعمل بأحكام اتفاقات سنة ١٨٩٩

يترتب عليه عودة الجيش المصرى إلى السودان، كما يترتب عليه أن يظل الحاكم العام متولياً للسلطات التى فوضتها له الدولتان بالاتفاقات المتقدم ذكرها .

« ولما كانت هذه السلطات لا تشمل إلا التشريع للبلاد و إجراء الحكم فيها ، فقد أثيرت مسألة تمثيل السودان فى المؤتمرات المختلفة وانضمامه إلى المعاهدات إذ كانت هذه السلطة لا تدخل فى نطاق السلطات التى قررتها اتفاقات سنة ١٨٩٩ للحاكم العام. و بعد مناقشات طويلة، انتهى الرأى إلى ما تضمنه الكتابان المتبادلان[١] فى هذا الشأن . وهو مظهر جديد واضح لمركز الحكومة المصرية فى السودان كان يوشك أن يعفى عليه العرف الذى جرى فى السنين الأخيرة . »

واستطرد البحث إلى التشريعات والإجراءات التى جعلت المصريين فى حكم الأغراب عن السودان و إلى ما تضمنته تلك التدابير المختلفة من وجوه التضييق حتى ظن المصريون الظنون بمرامى الحكومة الإنجليزية فى السودان، وتم التفاهم على «أن العودة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ومراعاة الدقة فى تنفيذها كفيل بأن يرد الأمر إلى نصابه الطبيعى » وهو بلا شك كذلك ، خصوصاً إذا ذكر أن إدماج الإشارة إلى اتفاقات سنة ١٨٩٩ فى صلب المعاهدة التى يضمن أحكامها التحكيم ، يجعل لأحكام تلك الاتفاقات قوة لم تكن لها من قبل .

وأخيراً أثيرت مسألة ديون مصر على السودان[٢] واتفق فيها على مبدأ التسوية وعلى مقدماتها من البحث والاستقصاء .

---

(١) الكتابان مذكوران فيما بعد .

(٢) اتفق على وجوب بحث مسألة الدين بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية.

المشروع المعدّل

وبناء على هذه المباحثات انتهى الأمر إلى مشروع معدّل نص فيه بشأن السودان على ما يلى :

« مادة ١٣ — مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدّلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ .

« يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها . وعندما تصبح هذه المعاهدة نافذة ترابط أورطة مصرية فى السودان ؟ »

المشروع الأخير

وفى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ سلم مستر هندرسن وزير خارجية بريطانيا إلى (دولة) محمد محمود باشا نص المقترحات لاتفاق إنجليزى مصرى ، لعرضها على البرلمان المصرى الجديد ، وكانت الحياة النيابية معطلة ، وقد جاء فى هذه المقترحات ما يلى بشأن السودان . ويلاحظ أن النص الجديد لم يشر إلى مسألة عودة الجيش المصرى كما جاء فى المشروع الأول إذ دارت مناقشات بشأن ذلك فى مجلس الوزراء البريطانى انتهت إلى المادة التالية :

« مادة ١٣ — مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدّلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ؛ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة ، و بناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها . »

وقد قال دولة محمد محمود باشا فى هذا : « وانتهى رأى الوزارة البريطانية فى موقف

لم يخل من الدقة إلى ما كتب لى به بعد ذلك وزير الخارجية البريطانية من أن عودة الجيش ستكون محل نظر وتفاهم عند سحب القوات البريطانية من القاهرة وبشرط أن يكون تنفيذ المعاهدة حاصلا بالروح التى باشرنا بها المفاوضة »

تمثيل السودان فى المؤتمرات المختلفة

وفيما يلى نص الكتابين المتبادلين بشأن تمثيل السودان فى المؤتمرات المختلفة :

المذكرة البريطانية

« حضرة صاحب الدولة . . .

« يحسن إثبات الاتفاق الذى انتهينا إليه بشأن الطريقة التى تجعل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان ، وإن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة .

« ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتى يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان ، يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحاً مشتركا بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعاً أن تشمل السودان ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم . وفى الأحوال التى تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها . فاذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الانضمام الذى يشار إليه فيما بعد .

« وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكراً خاصاً فى وثائق التصديق .

« وفى بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى إثنان يعينان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام فى كل حالة . ولا محل طبعاً فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق .

« وفى المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوباً فيه لمصلحة السودان . »

المذكرة المصرية

« حضرة صاحب السعادة . .

« أتشرف بإبلاغكم أنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن طريقة تطبيق المعاهدات الدولية التى يراد تطبيقها على السودان ، وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا » .

عرض الاتفاق على الشعب

وبعد أن تسلم (دولة) محمد محمود باشا مشروع الحكومة البريطانية كتب إلى وزير خارجية إنجلترا رسالة ذكر فيها : « . . وإنى لأدرك أن هذه المقترحات هى أقصى ما يمكنكم أن تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه وإننى مستعد من جهتى أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى واثقاً تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى . . »

مفاوضات صيف ١٩٣٠



وفى ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ فوض البرلمان المصرى الحكومة المصرية التى جاءت وليدة انتخابات جديدة فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها (التى انتهى إليها دولة محمد محمود باشا) للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين ، وهذه المفاوضات هى التى عرفت باسم « مفاوضات النحاس — هندرسن » .

وفى يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ بدأت المفاوضات ، وقد تكلم النحاس باشا فقال : « إن المبادىء التى تستنتج من المقترحات البريطانية يمكن تلخيصها فيما يلى :

....

....

....

«خامساً — السودان — إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة نقبل أن تكون الإدارة فى السودان مشتركة بين البلدين اشتراكا فعلياً .

« هذه هى المبادىء العامة التى تؤخذ من المقترحات وترون أننا لم نخرج عن روحها لأن غرضنا هو أن نصل فعلا و بإخلاص إلى الاتفاق المنشود ، أما ما عدا ذلك فتفصيل يأتى الكلام عنه فيما بعد .

« مستر هندرسن — هل أفهم مما قاله (دولة) النحاس باشا أن هذه المبادىء الكبرى إذا وضعت فى صيغ مقبولة من الجانبين فإنه لن تقوم عقبات فى سائر التفاصيل ؟

« النحاس باشا — قد تقوم صعوبات فى التفاصيل ، ولكن أرجو أن نتمكن من التغلب عليها بسهولة إذ حسن النية متوافر فى الجانبين .

« مستر هندرسن — بطبيعة الحال ستكون اقتراحاتكم فيها محلا للمناقشة .

« النحاس باشا — بلا شك .

« مستر هندرسن — إن هذه المبادىء الخمسة مهمة حقاً ولكن الكثير يتوقف على الصيغ التى ستوضع فيها على أنى من ناحيتى أريد أن أسترشد برأى زملائى فيما قد تكون عليه هذه الصيغ فإذا كنتم قد أعددتم نصوصاً خاصة شاملة لهذه المبادىء فإنه يسرنا أن نطلع عليها ونبدى لكم رأينا فيها .

« النحاس باشا — إننا مستعدون لأن نضع الصيغ لهذه المبادىء بالمعنى الذى ذكرناه ونقدمها لكم فى أقرب فرصة . »

المشروع الأول للوفد المصرى

وفى الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ سلم الوفد المصرى مشروعه الأول إلى مستر سلبى سكرتير وزير الخارجية البريطانية بدار البرلمان الإنجليزى ، وقد جاء فيه عن السودان :

« ١٣ — إلى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ، ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق ، يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعلياً . »

وفى يوم الخميس ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ عقدت الجلسة الثانية حيث أبدى الفريق البريطانى ملاحظاته على المشروع المصرى فقال مستر هندرسن فى أثناء سرده لهذه الملاحظات : « . . . فقد وجدت نحو عشر مسائل قد تناولها التغيير ووقع فيها خلاف كبير بيننا وبينكم . وبعض هذا التغيير مهم جداً فى نحو خمس مسائل حيوية

أخص بالذكر منها مسألة السودان التى ستكون على ما يظهر عقبة كأداء فى طريقنا وسنجد صعوبة كبيرة فى التغلب عليها . ولابد لى أن أصرح لكم بأن الحكومة الانجليزية — حتى لو سلمنا نحن بمطالبكم فى هذه اللجنة — يستحيل عليها استحالة مطلقة أن تصل إلى حمل البرلمان على الموافقة عليها ، لذلك ينبغى لى أن أنبهكم ، على مسئوليتى الخاصة بصفة كونى وزيراً للخارجية ومن غير استشارة زملائى الذين لم يتمكنوا كما قلت من درس المقترحات الجديدة التى وضعتموها ، إلى أن الصيغة الخاصة بالسودان ستثير صعوبات جمة » .

ورد رئيس الوفد المصرى على الملاحظة الخاصة بالسودان قائلا : « . . . وأما فيما يختص بالسودان الذى خصه مستر هندرسن بالذكر فإنه سيرى أن الصيغة التى وضعناها بشأنه لاتختلف فى روحها عن الصيغة التى وضعها جنابه فى مقترحاته ، لأننا لم نطلب فى الوقت الحاضر إلا الاشتراك الفعلى فى الإدارة وهو ما تعترف به المقترحات الإنجليزية نفسها ، فقد أشير فيها إلى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتاً هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وهما صريحتان فى أن الإدارة التى كانت تنفرد بها مصر فى السودان قد أعطى شطر منها إلى انجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ، ومن أجل ذلك آمل كل الأمل أنكم عندما تدرسون هذه المسألة فى ضوء هذه الحقائق ترون أننا فى هذا المطلب المهم الحيوى بالنسبة لمصر كنا فى غاية الاعتدال . . . »

وفى اليوم التالى اجتمع دولة النحاس باشا بمستر هندرسن على مائدة العشاء بدار المفوضية المصرية بلندن وقد دار الحديث بينهما الذى تناول المقترحات المصرية وخاصة مسألة السودان على النحو التالى :

« مستر هندرسن — لاحظت أن خمس مسائل تناولها تغيير كبير جداً منها مسألة السودان .

« النحاس باشا — وماذا فى الصيغتين الخاصتين بالسودان أكثر من الاشتراك فى الإدارة وترك الباب مفتوحا لاتفاقات مقبلة بشأن السودان ؟

« مستر هندرسن — الفرق كبير جداً لأن مادتنا تشير إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ والحالة التى نجمت عنها وأن حاكم السودان يظل يمثل الطرفين مصر وانجلترا فى إدارة السودان . وأنتم تطلبون أن يشترك المتعاقدان مصر وانجلترا فى إدارة السودان اشتراكا فعلياً ، فماذا تقصدون ؟

« النحاس باشا — نقصد أن تكون الإدارة مؤقتاً فى أيدى المصريين والإنجليز معاً ، وهو ما لم نكن نعترف به من قبل ، فهذا فى الواقع تساهل منا ولا نفهم لماذا تعارضون فيه ؟

« مستر هندرسن — إن ما وقع فى السودان فى السنوات الأخيرة لايزال ماثلا فى الأذهان وكذلك فى التصريحات التى صدرت عقب ذلك . كل ذلك يقيدنا تمام التقييد لاسيما تصريحات رئيس الوزراء المستر ماكدونالد عندما كان وزيراً للخارجية ورئيساً للوزارة فى سنة ١٩٢٤ فقد وضع أساس سياستنا فى السودان ، وقد سئلت فى البرلمان عما إذا كنت مرتبطاً بها فأعلنت ارتباطى بها وقبولى لها .

« النحاس باشا — لقد صدرت تلك التصريحات فى وقت لم تكن فيه مفاوضات فالروح التى أوحت به غير الروح التى تحرك المتفاوضين فى وضع أساس الاتفاق ، كما أنه لايجوز مطلقاً أن تحرم مصر من حقوقها الثابتة الحيوية بسبب حوادث فردية ارتكبت وأثبت القضاء براءة مصر وزعمائها منها .

« مستر هندرسن — وماذا عساى أن أقول للبرلمان وهذه التصريحات لايزال يتجاوب صداها فى أنحائه .

« النحاس باشا — نحن الآن بصدد تسوية المسائل كلها فلا يجوز أن يقوم أمامنا

عائق من التصريحات التى صدرت فى ظروف وتحت مؤثرات خاصة ، و إذا كنتم تتمسكون بتصريحاتكم الأخيرة فهل لمصر أن تتمسك بتصريحات ساسة الإنجليز وكبرائهم فيما يختص بالجلاء إذ قد صدر لمصر منها مايزيد على الستين عهداً ، وهذه جيوشكم لاتزال فى بلادنا ؟ فهل لنا أن نتمسك بهذه التصريحات كما تتمسكون بتصريحاتكم ؟

«مستر هندرسن — أنا فى الواقع انما أشير إلى تصريحاتى فى البرلمان فقد أعلنت أكثر من مرة أن مسألة السودان ستظل خاضعة لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ثم إنى مرتبط بالمادة الواردة عن ذلك فى مقترحاتى . وكيف أفسر تعديلها على الوجه الذى ذهبتم إليه ؟

«النحاس باشا — إن كل مانريده هوعدم الإشارة مطلقاً إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ لأنهما ممقوتتان فى مصر كل المقت . ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على إعطاء انجلترا نصيباً فى إدارة السودان ومادتنا تشير إلى وجوب اشتراك الطرفين فى إدارة السودان فأى فارق هناك بين الأمرين ؟ إن مصرلم تعترف قط باتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ولم تقبل فى يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليهما، وكل مانرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان فى الإدارة اشتراكا فعلياً إلى أن توضع اتفاقات جديدة ، فأى غضاضة فى ذلك ؟ وأى ابتعاد فيه عن روح المقترحات فيما يختص بمسألة السودان ؟

« مستر هندرسن — وماذا تقصدون تماما بعبارة الاشتراك الفعلى ؟

«النحاس باشا — نقصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان . أى حرية الهجرة إليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك كذلك، ثم جعل الإدارة السودانية فى أيدى المصريين والإنجليز على السواء .

« مستر هندرسن — ومن الذى يعين الموظفين المصريين فى السودان ؟

« النحاس باشا — الحكومة المصرية .

« مستر هندرسن — هذا مستحيل لأن حاكم السودان هو المسؤول وحده بحكم اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ عن النظام الإدارى والعسكرى فى السودان . وهاتان الاتفاقيتان نافذتان ما لم تعدّلا باتفاقات جديدة ، والمادة التى وردت فى مقترحاتنا تترك الباب مفتوحاً لذلك .

« النحاس باشا — إن طريقة الاشتراك الفعلى فى الإدارة يمكن أن تنظم وتحدد فيما بعد . وإنما نريد التسليم لمبدئها لأن هذا لا يبتعد عن روح المقترحات ولا عن حكم اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ نفسها .

« مستر هندرسن — أؤكد لدولتكم أنه لولا الحوادث التى وقعت حديثاً فى السودان، والتصريحات التى صدرت بشأنه، لكان موقفنا اليوم غير ما نرى. ولكن المسألة ليست ما نحب أن يكون ، وإنما هى مسألة ما يمكن حمل البرلمان الإنجليزى على قبوله . وإذا نحن قدمنا إلى برلماننا معاهدة فيها نص كالذى تقترحون فإن البرلمان يرفضها رفضاً باتاً وتصبح المعاهدة لا تساوى الورقة المكتوبة عليها .

« النحاس باشا — لا أستطيع أن أتصور أننا نعجز عن إيجاد صيغة مرضية تقبلها الأمتان فليفكر كل منا ولنتعاون معاً . ولعلك تذكر يا مستر هندرسن أنى فى بلادى محل الثقة العامة فى الدفاع عن حقوق البلاد كاملة ، فانظر كيف أصبحت طلباتنا معتدلة جداً، ولا شك أنك بذلك تدرك صعوبة مركزنا .

« مستر هندرسن — أعرف ذلك تماماً كما أرجو أن تعرفوا أنتم أيضاً صعوبة مركزى . لقد خطر ببالى هذه اللحظة أن أضيف عبارة على المادة الخاصة بالسودان الواردة فى مقترحاتى فنقول : انه بعد كذا من السنين يعاد النظر فيها لعمل ترتيب جديد ، ولكن لا بد لى من استشارة زملائى فى ذلك أولا .

« النحاس باشا — يجب علينا أن نفكر ونجتهد فى إيجاد صيغة مرضية من الجانبين ونحن نعرف أنه ليس من المصلحة أن نقترح اقتراحات مصيرها الرفض المحتم فى برلمانكم . ولكن المسألة على أقصى جانب من الأهمية لنا . ولى كبير الثقة والأمل فى الوصول إلى حل مقبول .

« مستر هندرسن — سوف نعمل كل ما فى وسعنا لأننا لا بد أن نصل إلى الاتفاق المنشود ، ولنترك الآن هذه المسألة ، ومن حسن الحظ أننا فى جلسة الغد سنتناول المواد مادة مادة فلا يمكن والحالة هذه أن نصل إلى المادة الخاصة بالسودان .

وفى مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ إثر دعوة إلى العشاء بفندق هايد بارك حضرها المستر هندرسن وآخرون، جرت محادثات خاصة : (أولا) بين مستر هندرسن والأستاذ مكرم عبيد، و(ثانياً) بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا بحضور الأستاذ مكرم عبيد والدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البرلمانى . وقد دار الحديث فى المحادثات الثانية عن مسألة السودان وخلاصته أن المستر هندرسن كرر الإشارة إلى صعوبة هذه المسألة وطلب أن يوافق الفريق المصرى على اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فأكد له النحاس باشا عدم الحاجة إلى ذلك اكتفاء بقبول الإدارة المشتركة فى السودان مؤقتاً وهو جوهر الاتفاق المذكور . فقال مستر هندرسون « وماذا تعنون بالإدارة المشتركة ؟ » فقال النحاس باشا : « نعني بها أن يكون لنا وكيل مصرى لحاكم السودان العام وأن تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والإنجليز على السواء» فسأل مستر هندرسن : « وماذا يكون الحال بشأن الرؤساء الإنجليز الموجودين الآن ؟ » قال النحاس باشا : « نكتفى بأن يعين بجانب كل واحد منهم نائب مصرى وكلما انتهت مدة البعض منهم حل محله مصريون حتى تتم المساواة » فقال مستر هندرسن : « ولكن سيترتب على ذلك مضاعفة عدد الموظفين لأداء العمل الواحد وذلك يستدعى زيادة كبيرة فى المصروفات لا قبل لحكومة السودان بها » فقال

النحاس باشا : « إنى آخذ على نفسى من باب التسهيل أن أدافع، بعد الاتفاق مع زملائى، عن ابقاء مبلغ الإعانة السنوية التى تدفع للسودان وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه، والتى يفكر البرلمان دائماً فى حذفها ، على أن يصرف هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصرى الذى يعود إلى السودان » فقال المستر هندرسن : « وهل لديكم بيان بعدد هؤلاء الموظفين ؟ » فقال النحاس باشا : « كلا ولكن فى الاستطاعة اعداد هذا البيان فى أقرب فرصة » فطلب المستر هندرسن اعداد هذا البيان وأن يذكر فيه ما عرضه النحاس باشا من ابقاء مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه ليصرف منه على الموظفين الزائدين .

وفى صباح يوم الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ طلب السير روبرت فانسيترت والدكتور دالتون والمستر سلبى مقابلة (دولة) النحاس باشا موفدين من قبل المستر هندرسن فقابلهم دولته وزملاؤه بفندق هايد بارك وبلغوه أنه قد وجه إلى المستر هندرسن فى مجلس العموم سؤال عما إذا كان لا يزال متمسكا بالنص الوارد فى الكتاب الأبيض بشأن السودان، وأن المستر هندرسن أعد جوابه بأنه ليس فى النية الابتعاد عن المبدأ الوارد فى المادة ١٣ من مشروع مقترحات العام الماضى (مشروع محمد محمود ـ هندرسن) فسأل النحاس باشا عن المقصود من هذه العبارة وهل هى تعنى التمسك بالنص الحرفى للمادة ١٣ أم تعنى جوهر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، فأجابوا بأنهم لا يدرون شيئاً عن ذلك وإن كانوا يرجحون المعنى الأول ، فقال النحاس باشا: « ولو أنه لا شأن لى فى إجابة المستر هندرسون ولكن أستحسن أن تكون الإجابة بحيث تحدد المعنى الثانى » فقالوا : « إنه لا يمكن التغيير الآن لأن مجلس الوزراء هو الذى وضع الجواب المذكور » فقال النحاس باشا : « ولماذا عرضتموه على اذن ما دام لا يقبل التغيير ؟ » قالوا : « إن المستر هندرسن قصد بذلك ألا تفاجأ به » قال النحاس باشا : « إذن فالأمر يرجع إلى ما يقصده المستر هندرسن من هذه الإجابة ، فإذا كان يقصد المعنى الأول كان ذلك عقبة فى سبيل الاتفاق . أما إذا كان يقصد المعنى الثانى فلا اعتراض لنا عليه .

وقد أرسلت هيئة الوفد المصرى إلى الفريق البريطانى اقتراحاً لبعض المواد منها المادة الخاصة بالسودان جاء فيها : « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق فى مفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، و بدون اخلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

« و بناء على ذلك يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعلياً و يباشر الحاكم العام بالنيـــابة عنهما السلطات التى خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما . »

وقد جاء فى المحضر الرسمى لهذا : « أن الفريق المصرى قبل أن يشير إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بعد أن طلب المستر هندرسن من دولة النحاس باشا فى حـديث خاص أن يقبل ذكر اتفاقيتى ١٨٩٩ فى المـادة الخاصة بالسودان تسهيلا لمهمته أمام مجلس العموم حتى يستطيع أن يدافع عن طلب الاشتراك الفعلى فى الادارة بأنه يعتبر تطبيقا لأحكام هاتين الاتفاقيتين . فقبل دولة النحاس منه ذلك على شرط النص أيضاً على حق السيادة المصرية الكاملة على السـودان فلم يعارض المستر هندرسن فى ذلك وطلب تقديم نص به . »

وفى يومى ١٤ و ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ عقدت الجلسة العاشرة للمناقشة فى بعض المواد ومنها المادة الخاصة بالسودان . وقد طالت المناقشة بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد وتخللتها اشارة من الجانب البريطانى إلى أنه إذا لم يحصل الاتفاق فانهم يعتـبرون المؤتمر قد فشل فى مهمته . و بعد ذلك عاد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى زملائهما للمداولة ثم استأنفا المناقشة مع هندرسن ، ويتلخص ما دار من المناقشات حول المادة ١٣ الخاصة بمسألة السودان فى أن الفريق البريطانى قبل أن يضاف إلى النص الوارد فى مقترحاته الجملة الآتية :

« بدون إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية » على أن تأتى بعد عبارة « يتفق الطرفان المتعاقدان » بحيث يصبح نص المادة كما يأتى :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان ، على أنه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية ، يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

« و بناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما . »

فقبل الفريق المصرى هذه الاضافة على أن يقبل الفريق البريطانى فى نفس الوقت المذكرة الآتى نصها :

« المفهوم بتطبيق المادة ١٣ أن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نقص وأن الفريقين المتعاقدين يباشران إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعلياً . »

« و بناء عليه يعين وكيل مصرى للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين فى إدارة السودان وتعود الجنود المصرية إلى السودان بعد التصديق على المعاهدة ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة . »

ولكن لما بحثت هذه المادة أشار المستر هندرسن إليها بقوله : « . . . أما مذكرتكم عن السودان فقد وجدناها غير مقبولة أصلا ومع ذلك سنعرضها على مجلس الوزراء » .

وفى الجلسة الحادية عشرة ، التى عقدت فى يوم الثلاثاء ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ طلب دولة النحاس باشا إبلاغه مذكرة الفريق البريطانى الخاصة بالسودان لإبلاغها

إلى الوزراء فى مصر ، وعلى هذا تأجلت الجلسة إلى اليوم التالى حتى تعد هذه المذكرة .

وفى يوم الأربعاء ١٦ أبريل اجتمع المستر هندرسن مع (دولة) النحاس باشا وأعضاء الفريق المصرى مرة فى الصباح وأخرى فى المساء دون أن يحضر هاتين الجلستين أحد من السكرتيرين المصريين أو الإنجليز . ولم يدون محضر لهاتين الجلستين ، وقد دارت فيهما المناقشات حول المادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان وتتلخص هذه المناقشات فى أن الفريق المصرى اقترح أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

« تطبيقاً لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ كما هو نص المادة ١٣ من هذه المعاهدة اتفق الطرفان المتعاقدان على أنهما بمجرد التصديق على المعاهدة يبدآن بإعادة الحالة الفعلية إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وهاتان الاتفاقيتان تستتبعان حتماً ألا يكون هناك أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة » .

وقد أجاب المستر هندرسن « بأنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش أن يعرضوا شيئاً أكثر مما ورد فى المقترحات » . أما عن مسألة الهجرة والملكية والتجارة فقد قال المستر هندرسن : « إنه إذا لم يمانع الحاكم العام فإنهم يقبلون أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

« لا يكون هناك أى تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فى السودان فى مسائل المتاجرة والهجرة أو حيازة الملك »[1] .

وأخيراً اقترح الفريق المصرى أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على ما يأتى :

---

(١) ابلغ المستر هندرسن بعد ذلك دولة النحاس باشا بأنه أبرق إلى الحاكم العام لأخذ رأيه فى ذلك فجاء الرد بالقبول .

« بالنسبة للمصاعب الحالية فى الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق وتنفيذ نصوص اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا فى بحر السنة التالية للتصديق على المعاهدة وفى محادثات بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفى نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين المراجعة فى مسائل المتاجرة والهجرة والملكية . »

ولكن المستر هندرسن رفض قبول هذا النص ، واقترح أن يضاف إلى مواد المعاهدة النص الآتى :

« اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا ، إذا طلب أحدهما ذلك ، فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما . »

وقد قال المستر هندرسن : « إن هذا النص يشمل كل مايتعلق بتطبيق مواد المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان » فرفض الفريق المصرى ذلك إذ لاجديد فيه . . . كما أنه ليس فيه أية اشارة إلى تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ وتنفيذهما وهو ما طلب الفريق المصرى حفظ الحق فى المناقشة فيه فى غضون السنة التالية للمصادقة على المعاهدة ، ومن جهة أخرى فإنه يخشى أن يفهم من هذا النص أن الالتجاء إلى عصبة الأمم عند الخلاف فى تطبيق المعاهدة مقصور على مدة سنة . . . فاقترح المستر هندرسن نصاً آخر ، ولكن الفريق المصرى رفضه أيضاً لعدم النص على حالة الخلاف فى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بالذات واقترح تذليلاً للصعوبات أن ينص فى المذكرة الملحقة على ما يأتى :

« إذا نشأت أية صعوبة بين الطرفين المتعاقدين بالنسبة لتطبيق وتنفيذ اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يوافق الطرفان على الدخول فى محادثات فى غضون سنة من تاريخ

التصديق على المعاهدة بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفى نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى الملكية والمتاجرة والهجرة . »

فرفض المفاوضون البريطانيون هـذا النص مصارحين بأنهم لا يريدون أن يتعرضوا لإثارة مناقشة فى مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحملوا مسئولية حلها فى الوقت الحالى وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ باشتراك مصر فى الإدارة و بالجملة لا يمكنهم تغيير الحالة الراهنة فى السودان .

وفى يوم الأربعاء ١٦ أبريل أقام (دولة) النحاس باشا مأدبة عشاء للمستر هندرسن وأعضاء اللجنة البريطانية بدار المفوضية المصرية . وقد عقدت جلسة بعد مأدبة العشاء حوالى منتصف الليل وحضرها المستر بكت المستشار القانونى لوزارة الخارجية البريطانية :

« المستر هندرسن — يؤسفنى أن أصرح فى هذا الاجتماع بأننا لا نستطيع بحال الموافقة على طلبات الوفد المصرى فيما يختص بالسودان نظراً لمركز الحكومة البريطانية الدقيق فى البرلمان . وأحب أن ألفت النظر إلى أننا فى مقترحاتنا لم نبت فى المسألة نهائياً بل تركنا الباب مفتوحاً للمستقبل فلا يجوز والحالة هذه أن تفشل مفاوضاتنا من أجلها . أرجو أن يعير الوفد المصرى هذه المسألة اهتمامه .

« النحاس باشا — وأنا أيضاً بعد أن خطونا هـذه الخطوات الواسعة فى سبيل الاتفاق آسف لأن أرانا نختلف كل هذا الاختلاف من أجل تطبيق مادة اتفقنا على مبدئها . نحن متفقون على نظام اتفاقيتى سنة ١٨٩٩، ومع ذلك ترفضون أن يقال إن تفاصيل تطبيق هاتين الاتفاقيتين تترك لمحادثات تجرى بيننا فيما بعد مع أن كل مادة من مواد المعاهدة إنما توضع لأجل أن تطبق . لا أدرى كيف يمكن أن

تعرض للانهيار ذلك البناء العظيم الذى أقمناه فى هذه المفاوضات بكل عناية واهتمام، وأن نخرج بعد كل هذه المجهودات بنتيجة غير مرضية مع أننا لم نطلب شيئاً مخالفاً فى روحه لمقترحات المستر هندرسن ، ومع أن المسألة كلها لا تخرج كما قلت عن كونها مجرد تطبيق لمبدأ أقره الطرفان ، يقول المستر هندرسن إن المادة العامة التى يقترح إضافتها إلى المقترحات كافية كل الكفاية لتحقيق ما نريده ، فإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لا توضع العبارة التى نطلبها وهى أنه : [فى مدى سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة تجرى المحادثات بين الطرفين المتعاقدين للاتفاق على طريقة تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩] .

« تلك هى المسألة لا أكثر ولا أقل . فهل يصح أن ينهار جميع ما وصلنا إليه من جراء هذه العبارة مع أن تطبيق كل مادة من مواد المعاهدة واجب لذاته من يوم التصديق عليها ؟ ومن حق مصر أن تطالب به ، إذ أن المعاهدة لم توضع لغير التطبيق . ولا يجب أن يغيب عنكم أننا فى عبارتنا لا نطالب بتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بمجرد التصديق على المعاهدة ، بل نطالب بإيجاد فرصة للاتفاق على أمر التطبيق فى غضون سنة من هذا التصديق، ومن ذلك ترون مبلغ ما وصلنا إليه من التساهل . إن مسألة السودان حيوية إلى الدرجة القصوى بالنسبة لمصر، ولقد تساهلنا كثيراً فى مسألة قناة السويس وهى لبريطانيا العظمى أقل أهمية وحيوية من السودان لمصر، ونحن لا نستطيع أن نواجه مواطنينا إذا أغفلنا مسألة السودان كل هذا الإغفال.

« مستر هندرسن — رداً على ذلك أذكر أن كثيراً مما قاله دولة الباشا عن متاعبه فى مصر ينطبق تماماً على مركزنا هنا فإذا كان يستحيل عليكم أن تتزحزحوا عن موقفكم الحالى فكذلك يستحيل علينا نحن المفاوضين البريطانيين أن نتزحزح عن موقفنا ، ثم لخص مستر هندرسن الخطوات التى سبقت ثم تلت مباحثاته مع (دولة) محمد محمود باشا إلى أن قال : وأحب أن أذكركم بأن ثروت باشا حينما وجد أنه

لا يستطيع إيجاد حل لمسألة السودان بينما هو يستطيع حل المسألة الكبرى الخاصة بمصر قرر بالاتفاق مع السير أوستن تشمبرلن ألا يشيرا إلى السودان فى مشروع المعاهدة وأراد بذلك إثبات حسن نية الحكومة المصرية وأن يترك للزمن إظهار روح الصداقة من جانب مصر فتعمل التجارب الطيبة عملها فى إقناع الحكومة البريطانية بأنه لا خطر على مصالح البلدين المشتركة فى السودان إذا أجيبت المطالب المصرية الخاصة بها . وقد أظهر بذلك ثروت باشا حكمة سياسية .

«إنكم إذا كنتم ترون أنه يصح أن تقطع المفاوضات من أجل هذه المسألة فإنى أقبل هذا الموقف آسفاً .

«لقد بذلنا كل جهدنا لإجابة رغباتكم فى مسألة السودان فلم نوفق لإرضائكم، فلنحصر كل جهودنا فى تسوية المسألة الكبرى أولا : يقول دولة النحاس باشا إنه لا يطلب أكثر من إعطائه فرصة للكلام فى تطبيق اتفاقيتى السودان ونحن نرى أننا قد أعطينا هذه الفرصة فبينا بوضوح أنه إذا أراد أحد الطرفين أن يدخل فى محادثات ودية فى غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيقها فله ذلك . ودعونى أقول ، وزملائى على ذلك شهود ، إننا لم نأخذ رأى مجلس الوزراء فى إضافة هذا النص إلى المعاهدة . ولكنى أعتقد أنه من العدل إعطاء فرصة كهذه ، والآن ونحن قريبون من الخاتمة أرى أنه يجب أن نجازف قليلاً فقد أصبحت التسوية أو كادت تصبح فى قبضة يدنا وإذا ضاعت هذه الفرصة فانى أخشى ألا تعود فى وقت قريب بل لا أظن أحداً يستطيع أن يقول إن فرصة طيبة كهذه ستسنح فى مستقبل الأيام ، إذا لم نستطع تسوية المسألتين فلنقنع الآن بتسوية المسألة الكبرى بين مصر وانجلترا ولنترك المسألة الأخرى كما قلت لفعل الزمن .

«تظنون أننا أغلقنا الباب فى وجه مسألة السودان مع أننا لم نغلق الباب دون

ماتطلبون ، لذلك أناشدكم أن تقبلوا الفرصة السانحة وأن تذكروا أننا اجتهدنا كثيراً جداً فى إجابة رغباتكم وأرجو أن أتمكن من إلقاء تصريح فى البرلمان يبعث على السرور بين البلدين .

« إذا ذكرتم متاعبكم فى مصر أرجو أن تذكروا أيضاً أن أمامى متاعب كبيرة . وسيكون من دواعى الاغتباط أن نتمكن من تسوية العلاقات بين مصر و إنجلترا ، فإذا نفذت المعاهدة بعد ذلك بروح الإخاء والمحبة ، أمكن التعاون على تخطى باقى العقبات وحل المشكلات التى نحاول الآن حلها دون نجاح .

« هذا هو موقفى وأنا متفاهم فيه مع زملائى الذين يؤيدوننى فى كل ما قلت .

« النحاس باشا — أحب أن نتروى فى الأمر لأنه خطير حقاً ونحن لا نستطيع أن نطمئن إلى النص العام الذى يشير إليه المستر هندرسن .

« مستر هندرسن — متى نعود إلى الاجتماع ؟ سأكون غداً فى البرلمان الساعة ١١ صباحاً لأجيب عن سؤال وجه إلى عن المفاوضات ، فإذا استطعنا أن نتقابل فى وزارة الخارجية الساعة ٩ ونصف أو ١٠ صباحاً أكون شاكراً لأعرف بالضبط كيف أجيب على هذا السؤال .

« النحاس باشا — إذن نتقابل غداً فى الساعة العاشرة صباحاً .

« مستر هندرسن — ولكنى بطبيعة الحال لا أستطيع أن أبقى معكم طويلا فسأضطر إلى أن أترككم فى الساعة العاشرة والدقيقه ٥٥ للذهاب إلى البرلمان ثم أعود بعد الإجابة » .

وقد بقى مستر كامبل بعد انتهاء الجلسة مع الوفد المصرى محاولا إيجاد صيغة يرضاها الطرفان فى مسألة السودان وقد تم الاتفاق معه على النص على إعادة أورطة مصرية إلى السودان بمجرد التصديق على المعاهدة ووعد المستر كامبل بأن يدافع

عن هذا الحل لدى المستر هندرسن واللجنة البريطانية على أن تبقى المادة بالنص الذى قبل الفريق البريطانى تعديلها إليه ومع إضافة المادة العامة الخاصة بالتطبيق وقد انتهى هذا الاجتماع فى الساعة الثانية ونصف صباحاً .

وفى يوم الخميس ١٧ أبريل وصل الفريق المصرى فى الساعة العاشرة صباحاً إلى غرفة انتظار السفراء بوزارة الخارجية البريطانية فحضر إليه مستر كامبل وقال إنه آسف لأنه يحمل خبراً غير سار فقد حمل إلى اللجنة البريطانية آخر ما وصل إليه الوفد المصرى ، وعليه الآن أن يحمل إلى الوفد رد اللجنة البريطانية وهو يتلخص فيما يأتى :

« لا تقبل اللجنة إعادة فرقة مصرية إلى السودان ، وأن المستر هندرسن مضطر إلى القاء تصريح فى البرلمان حوالى الساعة ١١ صباحا وسيضمنه أحد أمرين : أن المفاوضات فشلت وانقطعت . أو أن الاتفاق تام على كل شىء إلا مسألة أو مسألتين أجل الاتفاق عليهما إلى ما بعد عطلة عيد الفصح .

« النحاس باشا — نحن فى حالة يستحيل علينا فيها القبول ولكننا مضطرون إلى استشارة زملائنا فى مصر فنحن إذن محتاجون إلى بعض الوقت لأن المسألة خطيرة جداً . »

ثم خرج المستر كامبل و بعد قليل حضر المستر هندرسن وقال إنه أعد تصريحاً لالقائه فى البرلمان نصه : « لقد دارت كما يعلم المجلس فى الأسابيع الماضية مناقشات بين المفاوضين المصريين و بين حكومة جلالة الملك التى كانت ترجو أن يتم الاتفاق قبل اجازة عيد الفصح ولكن بعض المسائل الهامة اكتنفتها بعض الصعوبات فأجلت المناقشات إلى ما بعد العطلة . »

وفى منتصف الساعة الواحدة عاد مستر هندرسن ودارت مناقشات بشأن تنظيم العمل واتفق على اذاعة بيان على الصحف بأن الوفد المصرى رأى أن ينتهز فرصة

اجازة العيد ليستشير زملاءه فى مصر فى بعض المسائل الهامة . ومن طريف ما يذكر أن مستر هندرسن أشار إلى أن مستر تشرشل كان حاضراً إجابته فى البرلمان « وكان مستعداً للمناقشة لو أننى صرحت بنتيجة المفاوضات » ! !

وتنفيذاً لما قرره الوفد المصرى من استشارة الوزراء فى مصر فيما وصلت المفاوضات إليه أوفد إلى مصر بالطائرة فى يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٠ الأستاذ محمد صلاح الدين ومعه أوراق منها مجموعة النصوص الخاصة بمسألة السودان مؤشراً عليها ببيان تطور هذه النصوص وقد كتب دولة رئيس الفريق المصرى خطاباً إلى زملائه جاء فى مقدمته « ... و بعد فقد وصلنا فى مهمتنا إلى حد وجدنا معه أن لا بد من الرجوع إليكم لأخذ رأيكم فيما وقفنا عنده قبل أن نتخذ قراراً نهائياً بشأنه . ذلك لأنه يتعلق بمصير السودان الذى هو حياة مصر » إلى أن قال « أما أن النقطة الخطيرة فهى مسألة السودان » وهنا أشار دولته إلى ما دار فى المفاوضات منذ بداية الكلام فى مسألة السودان مما ذكرته مفصلاً إلى أن قال دولته « عجبنا لذلك كل العجب وفهمنا منه أنهم لا يريدون أن يطبقوا النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة ، أى أنهم على نية مبيتة بألا تشترك مصر فى إدارته ولا أن ترسل جيشاً إليه وان كل ما يكون لها فيه هو أن ينوب الحاكم العام فى هذه الإدارة ولم نقبل ذلك . ثم جرت لنا عقب الوليمة التى أقمناها بالمفوضية أمس محادثات خاصة تأكدنا منها هذا المعنى وأنهم يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر وإسمية بالنسبة للسودان بحجة أن البرلمان والشعب الانجليزى لا يقبلان الآن تغييراً فى حالة السودان الراهنة ، على أن الباب مفتوح لإعادة النظر فى هذا الأمر فى المستقبل عندما تتحسن الأحوال وتكتفى مصر الآن بما هو مذكور فى المادة ١٣ من أن حقها محتفظ به لمفاوضات مقبلة » ثم سرد دولته بعد ذلك تفاصيل مقابلته الأخيرة مع الفريق البريطانى وختم رسالته بطلب رأى إخوانه وحدد لذلك اثنى عشر يوما .

وفي يوم الاثنين ٥ مايو سنة ١٩٣٠ عاد الفريق المصرى إلى الاجتماع بالفريق الانجليزى:

« مستر هندرسن — يسرنا أن نسمع ما تريدون أن تقولوه ، فقد فهمنا أنه قد وصلتكم المعلومات اللازمة من حكومتكم .

« النحاس باشا — نعم وصلت هذه المعلومات بتفصيل رأى زملائنا ، وقد بذلنا مجهوداً كبيراً لإنقاذ المفاوضات من الفشل ، ولهذا وضعنا نصين لمادة السودان نقدمهما إليكم لاختيار أحدهما حسبما ترون . وفى الوقت نفسه نقدم المذكرة المصرية المشتملة على بيان النقط التى كنا قد حفظنا لأنفسنا حق التكلم فيها . . . . »

أما النصان اللذان قدمهما الفريق المصرى فهما :

« المادة الحادية عشرة — من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما فى بحر سنة من التصديق على هذه المعاهدة . »

نص آخر لنفس المادة : « من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة ، وفى انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية التى كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤ »

وهنا انسحب الفريق المصرى ليعطى الفريق البريطانى فرصة يدرس فيها النصوص المقدمة عن السودان وغيره ، وبعد نصف ساعة أرسل إليه الفريق البريطانى راجياً عودته :

« مستر هندرسن — لقد راجعنا بعناية ما قدمتموه إلينا الآن ، و إنى أخبركم أن النصين اللذين تقترحون أن يحل واحد منهما محل المادة الخاصة بالسودان غير مقبولين من اللجنة أصلاً . . . . . إننى أقول لكم بكل صراحة إن قبول أى صيغة من

الصيغتين اللتين قدمتموها لتحل أحدهما محل المادة ١٣ خارج عن توكيلنا فلا يمكننا أن نقترحه على البرلمان الإنجليزى .

«النحاس باشا — إننى أستغرب كثيراً أن يقال إن الصيغتين الجديدتين اللتين قدمناهما فى مسألة السودان غير مقبولتين وكنا نحسب أننا بتقديمها ننقذ الموقف الذى تعقد لتعذر الاتفاق على تنفيذ المادة الخاصة بالسودان . وقد رأينا من أجل هذه الصعوبة إرجاء البت فى مسألة السودان إلى مفاوضات مقبلة .

«ولقد تساهلنا من جانبنا تساهلا كبيراً فى سبيل الوصول إلى حل كامل المسألة المصرية بما فيها مسألة السودان . ومع ذلك فإننا عند ما رأينا اليوم تعذر الاتفاق على المسألة السودانية قبلنا تأجيلها إلى مفاوضات مقبلة مع بقائنا عند التسهيلات التى قبلناها فى المسائل الأخرى فلا أفهم كيف يكون هذا الحل غير مقبول فى لجنتكم خصوصاً وأن بقاء الأمر معلقاً مدة من الزمن فى مسألة السودان هو فى مصلحتكم أنتم»

ثم دارت مناقشات بشأن نصوص المعاهدة الأخرى ، ثم عاد الحديث فتناول مسألة السودان مرة أخرى :

« مستر هندرسن — لنرجع الآن إلى مسألة السودان فانكم لم تبقوا فى مادتكم الجديدة، وهى المادة «التى تقترحونها لتحل محل المادة ١٣ من مقترحاتنا ، إلا العبارة التى أضفناها لإرضائكم وهى عبارة [من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها] .

«النحاس باشا — لقد غيرنا المادة كلها لأنها لم تصبح مادة اتفاق راهن بل مادة تأجيل لمفاوضات مقبلة .

«مستر هندرسن — أكرر أننا مستعدون لمواصلة المفاوضة لحل المسألة المصرية مع ملاحظة أننا لا نستطيع قبول نصكم عن السودان . وقد أضفنا لكم عبارات تحفظ حقوقكم فيه وأفهمناكم أننا لا نذهب إلى أبعد من ذلك . فاذا قبلتم هذا يمكن مواصلة المفاوضات من جديد فى المسائل الأخرى .

«النحاس باشا — إننى لا زلت أستغرب ما سمعته منكم فى أن قبول النص الذى وضعناه لتأجيل مسألة السودان خروج عن توكيل لجنتكم . لأن اللجنة لا يمكن أن تكون مطالبة بحل جميع المسائل المعهود حلها إليها فلا يعتبر تأجيل مسألة من هذه المسائل خروجاً منها عن توكيلها . لقد عرضنا التأجيل لانقاذ الموقف وكل ما هنالك أننا نؤخر الاتفاق فى مسألة من المسائل إلى مفاوضات مقبلة .

«مستر هندرسن — لقد بينت مراراً وتكراراً أن الذى يحملنا على رفض تعديلاتكم هو أننا حينما وضعنا المقترحات فى الصيف الماضى صرحنا بأنها أبعد ما نذهب إليه . ومع ذلك قبلنا تسهيلات كثيرة حتى وصلنا إلى الحد الذى لا يمكن أن نتعداه . وفى مسألة السودان بالذات بذلنا جهدنا لارضائكم باضافة عبارة [من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها] وهى العبارة التى وافقتم بعدها على المادة ١٣ من مشروعنا ، ولكن أراكم اليوم ترتضونها مع أنى بينت لكم أنه يجب أن تتركوا للصداقة وللتجارب المقبلة تحسين مركزكم فى السودان .

«النحاس باشا — لقد قبلنا نص المادة ١٣ بعد إضافة العبارة المشار إليها بشرط أن ينص فى المذكرة على الاشتراك الفعلى فى إدارة السودان وهو ما فهمنا أنه مرمى النص الخاص بالسودان فى المقترحات التى نشرت فى الصيف الماضى ، فلما رأينا الاتفاق على هذا الشرط متعذراً للصعوبات التى أثارها الفريق البريطانى اقترحنا تأجيل المسألة بحذافيرها انقاذاً للموقف .

«مستر هندرسن ـ ولكن المسألة ليست بهذه البساطة . فى المقترحات مادة تفاوضنا فيها والآن نجد أن الكلمات الوحيدة التى تريدون ابقاءها هى التى وضعناها لمصلحتكم . تقولون إنكم فهمتم ذلك من مقترحاتى ولكن لا يمكن أن يقال إنكم فهمتم ذلك منى لأنى لم أقل شيئاً يحملكم على هذا الفهم . ولقد حاولت أن أعرف

موقفكم ولو بصفة خاصة قبل سفركم من مصر ولكنكم وجدتم ، لحكمة رأيتموها أن تبقوا الأمر حتى تحضروا إلى هنا . وكان يجب أن تخبرونا برأيكم أو تستفسروا عن رأينا .

« النحاس باشا — لم نكن فى حاجة إلى أن نستعلم قبل حضورنا عن رأيكم فى السودان لأنه وارد فى الكتاب الأخضر الذى نشر فى مصر وقد قلتم فى إجابة لكم فى البرلمان إن هذا الكتاب يعبر فى جوهره عن حقيقة ما اتفق عليه وكنت أظن أننا سنقابل بالشكر على تساهلنا بقبول تأجيل بحث مسألة السودان .

« مستر هندرسن — هل يمكنكم أن تذكروا لنا من الذى قال إن الكتاب الأخضر موافق فى جوهره للحقيقة ؟ وهل لكم أن تذكروا لنا بالنص ما قيل فى البرلمان ؟

« النحاس باشا — هذا ما فهمناه مما نشر فى الجرائد المصرية .

« مستر هندرسن — إن مقترحاتكم جميعها متفقة فى جوهرها وهى لا تكاد تختلف إلا فى الألفاظ ولقد ذهبتم إلى حد حذف مادة عرضت على البرلمان ولم تبقوا منها إلا العبارة التى أضيفت لارضائكم وانى لأشعر أننا لا نقترب من بعضنا بل نزداد بعداً يوماً بعد يوم والأمور تسير من سيئ إلى أسوأ .

« النحاس باشا — العبارة التى أضيفت طبيعية وما دامت العبارة مؤجلة إلى مفاوضات مقبلة فكل شىء محفوظ بطبيعة الحال بغير مساس بالحقوق والمصالح . ولا يصح أن يؤدى ذلك إلى سوء تفاهم فإن الحقوق محفوظة والمصالح محفوظة .

« مستر هندرسن — قلنا فى مادتنا إن الحاكم العام سيستمر كما كان فى الماضى وأنتم تريدون حذف ذلك فتتركون الإدارة معلقة .

« النحاس باشا — نحن لا نسوى الآن مسألة السودان بل نطلب تأجيلها . ولم نتكلم عن الإدارة وكل المسألة تأجيل لمفاوضات مقبلة ، فما هو المأخذ على ذلك ؟

« مستر هندرسن — أنتم تعلمون كما نعلم أن المسألة ليست سهلة إلى هذا الحد فقد

حذفتم مادتنا وأنتم تدركون معنى ذلك فالأولى أن نصارح بعضنا بعضاً ونقف عند هذا الحد . نحن مستعدون للمفاوضة فى المسألة المصرية إلى النهاية .

« ونصيحتى إليكم أن تخلوا للنظر فى الانتهاء من المسألة المصرية وإبقاء المسألة السودانية .

« النحاس باشا — هذه النصيحة هى التى عرضتها أنا بمقتضى النص الذى قدمناه.

« مستر هندرسن — هذا تأجيل بطريقتكم لا بالطريقة التى وافقت عليها أغلبية البرلمان الإنجليزى .

« النحاس باشا — هل تريدون حل المسألة أو تأجيلها ؟

« مستر هندرسن — ما الحكمة فى حذف المادة ١٣ بعد أن أضفنا إليها الفقرة التى لمصلحتكم ؟ إنكم كنتم قبلتم هذه المادة ثم عدتم الآن تقترحون حذفها .

« النحاس باشا — إن المادة التى قبلناها لم نقبلها إلا بشروط نصصنا عليها فى المذكرة التى قدمناها وأهم هذه الشروط الاشتراك الفعلى فى الإدارة الذى رفضتموه بعدئذ .

« مستر هندرسن — هل تريدون توصلاً إلى الاتفاق أن تعودوا إلى المركز الذى كنا فيه قبل استشارة زملائكم فتقبلون المادة ١٣ ؟

« النحاس باشا — نقبل ذلك ولكن بالشروط الواردة فى المذكرة .

« مستر هندرسن — قلنا إن المذكرة غير مقبولة ، ولكن دعونى أقرأ المذكرة التى قدمتموها (وقرأ المذكرة المشار إليها) لقد أضفنا مادة جديدة تجعل لكم الحق فى رفع المسألة إلى العصبة بشأن تطبيق أية مادة والآن تعودون من جديد لمسألة قلنا لكم فيما مضى إنها غير مقبولة .

« النحاس باشا — نحن لم نعد إلى الماضى لأن ماقبلناه من قبل هو الاشتراك الفعلى فى الإدارة ولذلك عندما قدمنا نص المادة قدمنا معها المذكرة التى تؤدى إلى ذلك

وعندما قدمنا مذكرة أخرى قلنا [أن يبدأ فى التنفيذ باعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤] أما الآن فالمسألة غير ذلك بل جئنا بشىء جديد فى الصيغتين المقدمتين منا اليوم . فالصيغة الأولى هى أنه [إلى أن تحصل مفاوضات تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤] وبعبارة أخرى فقد كان اقتراحنا قبل استشارة زملائنا يحتم الاشتراك الفعلى فى الادارة على أن يبدأ فى تنفيذه باعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ حتى تحصل مفاوضات جديدة فى مسألة السودان . فالفارق كبير كما ترون — هذا فيما يختص باحدى الصيغتين اللتين قدمناهما اليوم . أما الصيغة الأخرى فقد عرضنا فيها حلاً آخر بطريق الخيار وهو أن تؤجل مسألة السودان بأكملها إلى مفاوضات مقبلة يجب أن تحصل فى مدة معينة ، فلا شك أن هذين الحلين جديدان وأرجو أن تقدر اللجنة هذا التساهل الجدى من طرفنا منعاً لفشل المفاوضات .

« مستر هندرسن — تقولون إنكم تريدون التأجيل ونصنا لا يمنع الاتفاق فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩

« النحاس باشا — لقد قدمنا رأيين جديدين فيهما تساهل كبير فنرجو أن تقدروا ما ضحيناه .

« مستر هندرسن — لا أريد أن أخدعكم فإنه لن تكون معاهدة إذا أصررتم على حذف المادة ١٣ بعد أن عدّلناها .

« النحاس باشا — إذا قبلنا هذا النص فهل تقبلون الدخول فى مناقشة معنا بشأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩

« مستر هندرسن — يمكن ترك الباب مفتوحاً إذ يلزم أن نأخذ رأى الحاكم العام .

« النحاس باشا — نحن على كل حال نعطيكم ردنا غداً .

وفى يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ وصل الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية

فى الميعاد المجدد وأخبر الأستاذ مكرم عبيد المستر سلبى أنه يريد مقابلة الدكتور دالتون فعاد المستر سلبى وأخبره أن الدكتور دالتون ينتظره فى حجرته الخاصة ، فذهب إليه الأستاذ مكرم وحادثه فى شأن اقتراحه الذى اقترحه بالأمس على لسان بعض الأصدقاء من حزب العمال (وفحوى هذا الاقتراح أن تحذف مادة السودان من المعاهدة بشرط أن يتبادل الطرفان مذكرات يعين فيها كل منهما وجهة نظره[1] ، فأجابه الدكتور دالتون أن الاقتراح شخصى محض ولا يعبر عن رأى أحد سواه ويجدر التفاهم مع المستر هندرسن فى الأمر لأنه (أى الدكتور دالتون) لا يعتبر نفسه مفاوضاً بالمعنى المفهوم فعاد الأستاذ مكرم وأخبر زملاءه بذلك .

ثم حضر المستر هندرسن وتقابل مع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم فى غرفته وأخبرهما (أن اقتراح الدكتور دالتون شخصى بحت وأنه لا يوافق عليه) ، وألح فى قبول المادة الأصلية بعد أن عدلت بعبارة « من غير إضرار بحقوق مصر ومصالحها المادية » وقال يمكنكم أن تكتبوا مذكرة عما تفهمونه من هذه المادة بشرط أن تعرض علينا هذه المذكرة ونوافق عليها ، فأجاب النحاس باشا بأن الفريق المصرى يريد أن يحتفظ فى المذكرة بحق السيادة المصرية على السودان و بحق الإشتراك فى إدارته . فينص مثلا على أن المادة ١٣ الخاصة بالسودان لا تمس سيادة مصر على السودان ولا حقها فى الاشتراك فى إدارته . فإذا قبل هذا الوضع كان ذلك حلا للصعوبة القائمة . فقال المستر هندرسن إنه إذا عرضت عليه هذه المذكرة وكانت مقبولة فى صيغتها فإنه يتسلمها دون أن يرد عليها ، ثم استطرد القول بأن هذه المذكرة المصرية العامة التى قدمها الفريق المصرى أخيراً قد تناولت تغييرات عديدة ومهمة جداً ، ومع

---

[1] (١) كان جناب مستر مالان عضو مجلس النواب البريطانى والمستر إيوار (المحرر الدبلوماسى بجريدة الديلى هرالد والمستر تشارلس روبرتسون من حزب العمال قد قابلوا جناب الدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البرلمانى ساعين للوصول إلى حل يوفق بين وجهتى النظر البريطانية والمصرية ثم اتصلوا بالمفوضين المصريين وعرضوا عليهم الحل الذى اقترحه الدكتور دالتون فقبلوه .

ذلك فإن قبل الفريق المصرى مادة السودان فإنه يعتقد إمكان الوصول إلى تفاهم واتفاق بشأن المسائل الأخرى التى تناولتها المذكرة ثم أبدى النحاس باشا ملاحظاته على نص المادة فقال إننا نرى أن يدخل عليه التعديلات الآتية :

« أولا — أن ينص على أن قيام الحاكم العام بأعمال وظيفته فى السودان إنما هو إحدى نتائج اتفاقيتى ١٨٩٩ لا النتيجة الوحيدة لهما كما يؤخذ من نص المادة الواردة فى المقترحات البريطانية .

« ثانياً — استبدال كلمة « Status » بكلمة « Administration » .

« ثالثاً — لا معنى لتخصيص مصالح مصر فى السودان بأنها « مادية » بل تحذف .

« رابعاً — إضافة عبارة [حل مسألة السودان] إلى العبارة الأولى الواردة فى أول المادة والتى يحتفظ فيها بالحق فى المفاوضات المقبلة لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ فيكون نص الفقرة الأولى من المادة كما يأتى : [مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ وحل مسألة السودان . . .] » .

وقد دارت مناقشة طويلة بين المستر هندرسن من جهة والنحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد من جهة أخرى على هذه التعديلات فى نص المادة وعلى نص المذكرة المصرية الخاصة بالسودان ، وكان مما اقترحه الفريق المصرى أن ينص فى رأس المعاهدة على أنها معاهدة بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وملك مصر والسودان فرفض المستر هندرسن هذا الاقتراح وأخيراً قال إنه لا يمكن أن يبدى رأيا قاطعاً فى التعديلات المقترحة من الفريق المصرى قبل أن يطلع على نص المذكرة ، فرجع النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما وأطلعاهم على ما دار من مناقشات مع المستر هندرسن . وكان المستر هندرسن والنحاس باشا قد اتفقا على أن كل ما يحصل الاتفاق عليه بينهما خاضع لإقرار الزملاء من الجانبين ، فأقر الفريق المصرى

التعديلات التى اقترحها دولة النحاس باشا وأخذ فوراً فى كتابة المذكرات والتعديلات المراد إدخالها على المادة ، وقابل دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم مستر هندرسن فى غرفته وسلماه نصين محررين باللغة الانجليزية أحدهما نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصرى والآخر نص المذكرة المفسرة المادة المذكورة وفيما يلى النصان :

١ — نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصرى :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين وكإحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما . »

٢ — نص المذكرة المفسرة لمادة السودان :

« بالإحالة إلى المادة ١١ أذكر أننا نفهم من هذه المادة أنها لا تؤثر بأية حال فى حق سيادة مصر على السودان ولا فيما ينبنى على هذه السيادة من إدارته المشتركة بواسطة الطرفين المتعاقدين . »

وبعد أن اطلع المستر هندرسن على هذين النصين قال إنه سيعرضهما على اللجنة البريطانية بعد الظهر وعلى مجلس الوزراء غداً ولو أنه يرى أن النصين لا يقربان كثيراً من الحل .

وفى مساء نفس اليوم — الثلاثاء ٦ مايو — عاد الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية فحضر الدكتور دالتون ورجا من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم الذهاب معه لمقابلة المستر هندرسن فى غرفته فتوجها إليه واختليا به من الساعة الخامسة إلى الساعة السابعة والدقيقة العاشرة مساء ، وتحدثا معه طويلا لإيجاد حل لصعوبة

السودان واقترحا عليه فى آخر الأمر صيغة تجمع بين الحلول المختلفة وتتفق فى كثير من الوجوه مع الحل الذى طرح قبل استشارة الوزراء فى مصر . فلما عرض هذا الاقتراح وافق عليه مستر هندرسن فوراً وطلب إلى الأستاذ مكرم أن يكتب صيغته باللغة الإنجليزية فأجاب دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم معاً أن الأولى وضع الصيغة بواسطة موظفى وزارة الخارجية البريطانية حتى لا تكون مثاراً لأى خلاف فيا بعد وفعلا استدعى المستر هندرسن مستشار وزارة الخارجية البريطانية إلى غرفته وأملاه الأستاذ مكرم بالانجليزية مجمل الحل المتفق عليه وطلب إليه المستر هندرسن وضع الصيغة و إحضارها لهم فى الحال . و بعد قليل عاد جنابه ومعه صيغة الحل فعرضها على المستر هندرسن وعلى دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم فوافق الجميع عليها دون أى تغيير وعاد المستر هندرسن إلى الفريق الإنجليزى (وكان جميع الوزراء المفوضين حاضرين) ، كما عاد النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى الفريق المصرى (وكان جميع أعضائه حاضرين) وعرضت الصيغة على الفريق المصرى فحازت موافقته الإجماعية ثم عاد المستر هندرسن وأخبر الفريق المصرى أنه عرضها على الفريق البريطانى فحازت موافقته الإجماعية ، وعلى أثر ذلك تبادل الفريقان التهانى الحارة على حل هذه المعضلة .

وفيما يلى النص الذى اتفق عليه الفريقان ليكون حلا لمسألة السودان على أن يدمج فى المعاهدة كمادة من موادها :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل إتفاقيتى سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين وكاحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما .

« وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة الحالية »

وبعد تبادل التهانى على هذا التوفيق ، طلب المستر هندرسن من النحاس باشا أن يواصل الفريقان اجتماعهما بعد العشاء حتى ينتهوا من باقى المسائل التفصيلية الواردة فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة والتى لم يتم الاتفاق عليها بعد وبذلك يتسنى للفريقين توقيع المعاهدة فى صباح الغد ولكن نظراً لأن الفريق المصرى كان مرتبطاً فى تلك الليلة بدعوة سابقة فى المفوضية المصرية قرر الفريقان أن يجتمعا فى ساعة مبكرة من اليوم التالى على أن ينوب عن الفريق المصرى فى مناقشة التفصيلات مع اللجان المختلفة الأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ثم يلحق بهما دولة الرئيس وزملاؤه لإتمام المفاوضات وتوقيع المعاهدة بعد الظهر .

وانصرف الفريقان على أتم تفاهم وموعدهما الغد

وفى اليوم التالى حضر الأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر فى الموعد المتفق عليه واجتمعا على التوالى مع لجان مختلفة لانهاء المسائل المعلقة . . .

وحوالى الظهر حضر المستر هندرسن عائداً من جلسة مجلس الوزراء وطلب إلى الأستاذ مكرم أن يصحبه إلى غرفته ، وهناك أخبره أن مجلس الوزراء البريطانى قد قرر باجماع الآراء عدم الموافقة على النص الخاص بالسودان كما قبله الفريقان وأن معارضة المجلس تنصب على الفقرة الأخيرة من المادة التي نصها :

« وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة الحالية » .

وأضاف المستر هندرسن أن لا مانع لدى مجلس الوزراء في مقابل حذف هذه الفقرة من أن تضاف إلى أول المادة العبارة التي كان دولة النحاس باشا قد طلبها وهي عبارة « حل مسألة السودان » فأجابه الأستاذ مكرم أن العبرة بالفقرة الخاصة بتطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ التي حذفها مجلس الوزراء وليست بالعبارة الأخرى الخاصة بحل مسألة السودان فهي عبارة شكلية قصد منها دولة الرئيس تحديد الغرض من المفاوضات المقبلة ولم يصر عليها ، فقال المستر هندرسن ان مجلس الوزراء البريطاني مصر على حذف الفقرة الخاصة بتطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وأنه — أي المستر هندرسن — يريد أن يعرف رأي الفريق المصري في ذلك فأجابه الأستاذ مكرم بأنه سيتصل بدولة النحاس باشا و بقية الزملاء تليفونياً ليحضروا إلى وزارة الخارجية و يتدبروا الموقف الجديد ، وفعلا اتصل بهم تليفونياً فحضروا على الأثر إلى وزارة الخارجية .

وقد اجتمع النحاس باشا والأستاذ مكرم بالمستر هندرسن في غرفته وحاولا جهدهما إنقاذ الموقف . وفي نهاية المناقشة قال المستر هندرسن إنه ليس لديه حل جديد يقترحه بعد قرار مجلس الوزراء وسأل دولة النحاس باشا عما إذا كان لدى الجانب المصري حل آخر يقدمه فأجاب النحاس باشا ليس لدينا حل غير الذي سبق لنا أن اتفقنا عليه معكم بعد جهد جهيد .

واتفق الطرفان على الاجتماع بعد الظهر .

عاد الفريق المصري إلى وزارة الخارجية في الميعاد المحدد وكان دولة الرئيس و بعض حضرات الأعضاء قد اتصلوا في فترة الغداء ببعض الوزراء والنواب الانجليز من حزب العمال للسعي إلى ايجاد مخرج من المأزق الأخير . واتصل بعضهم بالمستر هندرسن لهذا الغرض .

ولما وصل الوفد المصري إلى وزارة الخارجية قصد دولة النحاس باشا والأستاذ

مكرم عبيد إلى غرفة مستر هندرسن وتناقشا معاً فى مسألة السودان حتى الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة بعد الظهر وقد اقترح المستر هندرسن تقديم نص آخر لمادة السودان إلى مجلس الوزراء البريطانى عسى أن يقبله بدلا من النص الذى رفضه وعرض أن يستعاض فى هذا النص عن الفقرة الأخيرة من مادة السودان بالفقرة الآتى نصها :

« واتفقت الحكومتان على أن تدخلا إذا طلبت إحداهما ذلك فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة . وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم عن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ أو لأى مادة من مواد المعاهدة تكون قد نشأت عنها صعوبة ما . »

ولكن الفريق المصرى اقترح أن تستبدل العبارة الأخيرة من الفقرة المقترحة بالعبارة الآتية :

« وذلك بالنسبة لتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ أو أية مادة من مواد المعاهدة . »

فعرض المستر هندرسن أن يترك اختيار أى النصين لمجلس الوزراء البريطانى باعتباره « محكما » فرفض الفريق المصرى فكرة « التحكيم » وطلب من المستر هندرسن عرض الصيغة الأخيرة التى اقترحها الفريق المصرى من باب التسهيل على مجلس الوزراء البريطانى عسى أن يقبلها إنقاذاً للموقف ، فوعد المستر هندرسن بعرضها فى صباح الغد وأشار بالاستمرار فى بحث النقط الباقية حتى يعرض مشروع المعاهدة كاملا على مجلس الوزراء ويكون ذلك مدعاة لتساهله فى مسألة السودان فاتفق الطرفان على مواصلة البحث بعد العشاء . . . وبناء على ذلك تم الاتفاق على مواد المعاهدة كلها عدا النص الخاص بالسودان ...

وبعد منتصف الليل دارت المناقشة فى غرفة المستر هندرسن بين دولة النحاس باشا ومعه الأستاذ مكرم عبيد وبين المستر هندرسن ومعه بعض موظفى وزارة الخارجية فى مسائل الهجرة والتجارة والملكية فى السودان وعرض الفريق البريطانى الصيغة التالية :

« من المتفق عليه بالاشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فيما يتعلق بمسائل الهجرة والملكية والتجارة فى السودان وعلى ذلك يكون الرعايا البريطانيون والأهالى المصريون أحراراً فى حيازة الملك والاشتغال بالتجارة والصناعة فى السودان مع مراعاة القوانين واللوائح المحلية التى لا تتعارض مع التشريع الحديث فى مثل هذه المسائل . ويجب ألا تستعمل الرقابة التى تفرضها حكومة السودان لصالح السودان على دخوله والهجرة إليه استعمالا غير معقول لحرمان الرعايا البريطانيين أو الأهالى المصريين من حق دخول السودان أو الهجرة إليه . »

فأبدى الفريق المصرى بعض الاقتراحات على هذه الصيغة واقترح بدلا منها النص الآتى :

« من المتفق عليه بالاشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فى التمتع بحق دخول السودان أو الهجرة إليه أو حيازة الملك أو الاشتغال بالتجارة أو الصناعة فيه . »

فلم يقبل الطرف الانجليزى هذا النص .

فرجع النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما للتشاور معهم فى الأمر ، ثم عادا إلى غرفة المستر هندرسن ليعرضا عليه صيغة أخرى . وفى تلك الأثناء حضر الدكتور دالتون وطلب الاختلاء بالمستر هندرسن . فخرجا معا ، وكانت الساعة قد قاربت الواحدة صباحاً ، ثم عاد المستر هندرسن حوالى الساعة الثالثة صباحاً وأخبر دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم بأن الفريق البريطانى يرى ألا يستمر فى مناقشة الصيغ والتفاصيل ويحدد موقفه فى مسألة السودان بما يأتى :

« ١ — يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير أى تعديل .

« ٢ — يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر فى المستقبل بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان وهى العبارة الواردة فى الفقرة الرابعة عشرة من المذكرة المقدمة إليكم فى ١٧ أبريل .

« ٣ — يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيراً . »

ثم طلب المستر هندرسن رأى دولة النحاس باشا فى ذلك .

فقال دولته : « انى متعب الآن بعد عمل مضن استمر حتى الساعة الثالثة صباحاً ولا أستطيع أن أتلقى منك هذا التغيير الشامل فى الموقف .

« نعم أستطيع رغم التعب الاستمرار فى نظر المسائل التفصيلية ولكنى لا أستطيع أن أتلقى الآن ما يقلب الموقف رأساً على عقب فأنا فى احتياج إلى الراحة قبل تلقى مثل هذا التغيير » .

فقال المستر هندرسن : « سيجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى الساعة العاشرة فنستطيع الاجتماع فى الساعة الحادية عشرة لتبدى لنا رأيك فيما عرضته عليك الآن . »

قال دولة النحاس باشا : « إنى أعتبر أنك لم تعرض شيئاً الآن ولك أن تعرض ما تشاء عند العودة إلى الاجتماع ، ولعل راحة الليل تهديك إلى اجتناب ما يترتب عليه انهيار هذا البناء الشامخ الذى أقمناه . »

وانتهت الجلسة فى الساعة الثالثة والربع صباحاً .

وفى يوم الخميس ٨ مايو سنة ١٩٣٠ وصل الوفد المصرى إلى وزارة الخارجية البريطانية فى الساعة الحادية عشرة صباحاً فرجا المستر سابى من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد مقابلة المستر هندرسن فلما قابلاه قال : « إن مجلس الوزراء البريطانى

قد قرر بإجماع الآراء أنه لا يمكن استمرار المفاوضات إلا إذا قبل الفريق المصرى حل مسألة السودان :

« ١ — يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير أى تعديل .

« ٢ — يجب قبول العبارات الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر فى المستقبل بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان وهى العبارة الواردة فى الفقرة الرابعة عشرة من المذكرة المقدمة إليكم فى ١٧ أبريل .

« ٣ — يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيراً . »

وقد سأله دولة النحاس باشا عن رأيهم فى النص الخاص بالمناقشة فى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة فقال إن هـذا النص غير مقبول .

فرجع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما وأفضيا إليهم بما قاله المستر هندرسن فقرروا بالإجماع أن يكون ردهم كما يأتى :

« ١ — يتمسك الوفد المصرى بأن ينص فى مادة السودان أو فى المذكرة على وجوب الدخول فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩

« ٢ — لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان .

« ٣ — لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصيغة التى وضعها الفريق البريطانى و يأسف الوفد أشد الأسف إذ بعد أن بذل أقصى ما يستطيعه من

التساهل فى المسألة المصرية كلها بأمل الوصول إلى اتفاق عادل فى مسألة السودان ينتهى الأمر إلى حالة لا يمكنه قبولها بالرغم من شدة رغبته فى الوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين لأن فى قبول هذه الحالة مضيعة لحقوق مصر المقدسة فى السودان . »

وقد عاد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى المستر هندرسن فأبلغاه رد الوفد المصرى السابق ذكره .

* * *

و بهذا انتهت المفاوضات التى عرفت باسم مفاوضات (هندرسن — النحاس) ولما عاد الفريق المصرى إلى مصر ألقى دولة رئيسه بياناً فى مجلس البرلمان قال «إنه مع الأسف لم يصل إلى اتفاق على مسألة السودان يصون حقوق البلاد المقدسة ومصالحها الحيوية » .

محادثات صدقی باشا بجنیف



وكان دولة صدقى باشا قد مهد للاجتماع بالسير جون سيمون وزير الخارجية البريطانية أثناء وجود الأخير بجنيف فى سبتمبر سنة ١٩٣٢ وقد دعاه دولة الوزير المصرى إلى مأدبة عشاء حضرها معه مستر إيدن الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية .

وقد تكلم الوزير البريطانى عن الاتفاق بين مصر وبريطانيا فقال : «إنى أعتقد شخصياً أن مشروعى الاتفاق لسنتى ٢٩و٣٠ يجب اتخاذهما أساساً للمفاوضات المقبلة وهناك مسائل سلم بها كانتهاء الاحتلال البريطانى والتحالف بين البلدين والمساعدة على الغاء الامتيازات. . . . . غير أنه يجدر بى ابداء تحفظين اثنين : (الأول) خاص بالنقط العسكرية و (الثانى) بالسودان . . . . أما بخصوص السودان فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالإدارة الحالية القائمة فى السودان — فإذا سلم بهذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان .

ورد دولة صدقى باشا قائلا « . . . . أما بخصوص مسألة السودان فما زالت بكراً تتطلب كل مناقشة حول أساس النظام المزمع إدخاله فيه . . . »

وقد اتفق بعد ذلك على الطريقة التي تتبع بين الطرفين لمواصلة المحادثات ثم المفاوضات . وليس فى الوثائق الرسمية ما يثبت أن هذه المباحثات خطت خطوات أخرى .



محادثات سنۂ ۱۹۳۶

ولما تطورت الحوادث الدولية فى عام ١٩٣٥ ، ودخلت فى دور له خطورته تألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والأحزاب السياسية وأرسلوا خطابا إلى سعادة المندوب السامى طلبوا فيه أن تصرح الحكومة البريطانية بقبولها ابرام معاهدة بينها و بين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات هندرسن — النحاس فى عام ١٩٣٠ « وأن تحل المسائل التى لم تكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات » .

و بعد تبادل المذكرات الخاصة بالنصوص السابقة وعدم التقيد بها تم الاتفاق على أن تجرى المحادثات فى مصر ، فعقدت جلسة الافتتاح فى ٢ مارس سنة ١٩٣٦ بقصر الزعفران ، واستمرت المحادثات حتى شهر يوليو سنة ١٩٣٦ عندما انتقلت إلى مسألة السودان واشترك فيها السير ستيورات سايمز حاكم السودان العام — ممثلا للطرف البريطانى (! ! !) والذى حضر من لندن بالطيارة لهذا الغرض — واشتغل معالى مكرم عبيد باشا مع المستر بكت بالتحرير وأخيراً تم الاتفاق على نصوص هذه المسألة ووقعها الرئيسان فى جلسة عامة عقدها الوفدان بقصر أنطونيادس فى أول أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وفيما يلى نصوص المادة الحادية عشرة وملحقها :

المادة الحادية عشرة

« ١ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

« والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لادارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

« وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

« ٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

« ٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

« ٤ — تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

« ٥ — لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .

« ٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح فيها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان .

ملحق المادة الحادية عشرة

«ما لم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك إذا أريد بها إنهاء إشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه .

«والاتفاقات التي يراد سريانها فى السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصاً بالانضمام إليها فيما بعد ، وفى مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان فى ذلك تفويضاً صحيحاً . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

« وفى حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

« و إذا كان السودان بالفعل طرفاً فى اتفاق وأريد إنهاء إشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر فى إصدار الإعلان اللازم لهذا الانهاء .

« ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان فى اتفاق ما و إنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصصياً بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين فى الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

« فى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان . »

وقد جاء فى محضر متفق عليه : « أن من المتفق عليه بالاشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان . وأن يبلغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة . »

وجاء فى هذا المحضر كذلك : « من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من

المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين فى وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الخالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة .

« وتكون ترقية الموظفين فى حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعاً للجدارة الشخصية .

« ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحياناً فى بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين . »

وجاء فى المحضر كذلك: « من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب فى إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم . وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عظيماً يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور » .

وجاء فيه أيضاً : « بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان والمسائل المالية الأخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة ، وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل فقد رئى أنه ليس من الضرورى أن تتضمن المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة » .

وفى ١٢ أغسطس أرسل سعادة المندوب السامى إلى دولة رئيس الوفد المصرى الرسالة الآتى نصها :

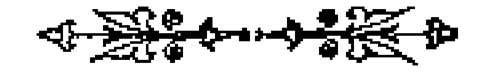
« سيدى :

« فى خلال مناقشاتنا فى المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة ك[١] اقترح ندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم وأبدى الحاكم العام رغبته فى تعيين ضابط مصرى سكرتيراً حربياً له وقد عُلِم بهذا الاقتراح والرغبة المشار إليها واعتبرا مقبولين من جهة المبدإ . كما أنه اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته » .

وهكذا حلت (! !) مسألة السودان . . . ووقف (رفعة) رئيس الجبهة فى مجلسى البرلمان يشرح المادة الخاصة بالسودان ويقول فى ختام شرحه .. « ومن هذا كله ترون أنه قد أصبح للمصريين نصيب فعلى فى إدارة السودان سواء فى ذلك الإدارة المدنية أو المالية أو الحربية . . . » .

فهل حدث هذا فعلا ؟

إذا كنت لا تزال فى شك من أن هذا الكلام لا يمثل الحقيقة الواقعة . فأعد قراءة البحث الذى صدرنا به هذا الكتاب .



(١) المادة الحادية عشرة من المعاهدة كما تم توقيعها

أود أن أسجل شكرى لكل من عاونني فى إخراج هذا الكتاب وخاصة زميلى وصديقى الأستاذ ابرهيم موسى رئيس القسم الخارجى بجريدة الكتلة لدقته فى ترجمة الوثائق الرسمية الخاصة بالمجالس الاستشارية فى السودان .

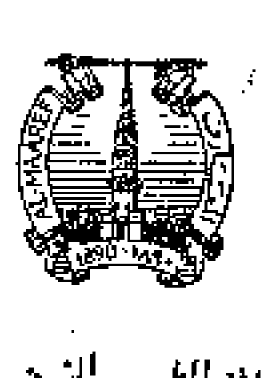
كما أشكر زميلى الدكتور سيد كريم الذى تفضل فرسم بريشته البارعة غلاف الكتاب .

فهرس

الموضــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

١٩٤٥/١٢/١/١٦١٤



ملتزم الطبع والنشر
دار المعارف
بمصر

الثمن ٢٥ مـ